الاسرائيلي
المنتهد
مدار
http://almash-had.madarcenter.org
الثلاثاء ٣/٨/٢٠١٠م الموافق ٢٢ شعبان ١٤٣١هـ العدد ٢٤٠ السنة الثامنة

المنتهد الاسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

من اوراق استنتاجات مؤتمر هرتسيليا العاشر

صفحة (٥)

عن ''اسرائيل هيوم'' وتقدمها في سوق الصحافة الاسرائيلية

صفحة (١٠)

على ذمة هآرتس:

اتصالات أميركية لعقد لقاء ثلاثي لتحريك المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية

«المنتهد»: تجري الإدارة الأميركية اتصالات مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية لعقد لقاء ثلاثي بمستوى متدن للتباحث في شروط البدء بمفاوضات مباشرة وأجندة هذه المفاوضات.

وذكرت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، أنه يتوقع أن يشارك في لقاء كهذا المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط، جورج ميتشل، ومبعوث رئيس الحكومة الإسرائيلية الخاص، المحامي إسحق مولخو، ورئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات.

وقالت الصحيفة إن السلطة الفلسطينية هي التي اقترحت عقد اللقاء الثلاثي. وأضافت أنه في حال وافقت إسرائيل عليه فإن هذه ستكون الخطوة الهامة الأولى بين إسرائيل والفلسطينيين منذ بدء ولاية رئيس الحكومة الحالية، بنيامين نتنياهو. وفي حال وافقت إسرائيل على الاقتراح فإنه يتوقع أن يعقد الأسبوع المقبل ولدى عودة ميتشل إلى المنطقة.

ووفقا لهآرتس فإن الفلسطينيين مهتمون بأن يتم خلال اللقاء البحث في تحديد أساس ومصادر وصلاحيات وجدول أعمال والجدول الزمني للمحادثات المباشرة والبحث في مستقبل تجميد البناء في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

واعتبرت هآرتس أن الفلسطينيين يسعون من خلال عقد اللقاء الثلاثي إلى أن يظهروا أمام الإدارة الأميركية حدوث تقدم نحو المحادثات المباشرة من دون استئناف المفاوضات بشكل كامل ومن دون عقد لقاء علني ومصوّر بين نتنياهو والرئيس الفلسطيني، محمود عباس.

من جانبه يدرس نتنياهو الاقتراح رغم أنه يفضل عقد لقاء مباشر بينه وبين عباس يمكنه من إظهار تحقيق إنجاز سياسي يتمثل في استئناف العملية السياسية التي لا تزال في حالة جمود منذ عام ونصف العام تقريبا.

وفي مقابل ذلك أوضح عباس خلال لقائه مع عضو الكنيست السابقة داليا رابين في رام الله، أول من أمس، أنه حصل على دعم جامعة الدول العربية للدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل لكنه يطالب نتنياهو بالموافقة على مبدأ إجراء المفاوضات استنادا إلى قيام الدولة الفلسطينية في حدود العام ١٩٦٧ مع تبادل أراض. ونقلت هآرتس عن عباس قوله خلال لقائه رابين «إنني أريد الذهاب إلى مفاوضات مباشرة لكني لا أريد مفاجآت» وشدد على أنه يجب البحث في هذه المفاوضات في موضوعي الحدود والأمن.

ولفتت هآرتس إلى أنه على الرغم من أن نتنياهو لم يعلن عن خطته للمفاوضات لكن من خلال تصريحات أطلقها مؤخرا يظهر أنه يوافق على تحديد جدول زمني لإنهاء المفاوضات خلال عام، وأنه يوافق على بحث قضايا الحل الدائم، وهي القدس والمستوطنات والحدود واللاجئون والأمن، وأنه يريد إجراء معظم المحادثات بينه وبين عباس، وأن يتم تطبيق الاتفاق، في حال تم التوصل إليه، على مراحل وعلى مدار بضع سنوات.

وكان نتنياهو قد اعتبر خلال اجتماع الحكومة الإسرائيلية الأسبوعي، أول من أمس، أنه يوجد مناخ دولي مريح لإجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين. وقال نتنياهو إنه «أجرى في الأسابيع الأخيرة محادثات مع زعماء في العالم حققت هدفا واحدا وهو خلق مناخ دولي مريح أكثر للبدء في محادثات مباشرة مع الفلسطينيين». وأضاف «أني أدعو أبو مازن إلى البدء في محادثات سلام والاستجابة لدعوة المجتمع الدولي من خلال الحفاظ على الترتيبات الأمنية كشرط أساسي».

ونقل موقع يديعوت أحرونوت الالكتروني عن نتنياهو تقديره خلال اجتماع وزراء حزب الليكود صباح الأحد إن المفاوضات المباشرة ستبدأ في منتصف شهر آب الحالي. لكنه أضاف أن «هذا ليس مؤكدا وسيتضح في الأيام القريبة».

وأضاف نتنياهو إنه لم يتلق أية خطة فلسطينية للسلام حتى الآن علما أن عريقات قال في مقابلة أجرتها معه صحيفة هآرتس إنه سلم ميتشل، الذي يشكل وسيطا في المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، تفاصيل خطة سلام فلسطينية تعين عليه إبلاغ الجانب الإسرائيلي بها.

نتنياهو يرفض تمديد قرار تعليق الاستيطان

وقال نتنياهو خلال اجتماع الحكومة إنه «لا يوجد تغيير في شروط التجميد» في إشارة إلى تعليق البدء بأعمال بناء جديدة في مستوطنات الضفة الغربية لمدة عشرة شهور تنتهي بحلول ٢٦ أيلول المقبل.

وكان نتنياهو قد أوضح للمرة الأولى موقفه حيال تمديد سريان قرار حكومته بشأن تعليق أعمال بناء جديدة في مستوطنات الضفة الغربية وأكد رفضه التمديد وطالب الفلسطينيين والمجتمع الدولي بطرح مطالب لا تثير أزمة سياسية داخل تحالفه اليميني. وأفادت صحيفة هآرتس بأن نتنياهو قال خلال لقائه وزير الخارجية الإسبانية، ميغيل موراتينوس، في القدس، الأربعاء الماضي، إن استمرار تعليق البناء في المستوطنات بعد ٢٦ أيلول المقبل هو أمر «مستحيل من الناحية السياسية الداخلية» وسيؤدي إلى تفكيك حكومته.

ونقلت الصحيفة عن دبلوماسيين أسبان ومصادر سياسية إسرائيلية قولها إن موراتينوس أوضح لنتنياهو أن موقف الاتحاد الأوروبي هو أن على إسرائيل تمديد فترة تعليق الاستيطان. وأضافوا أن نتنياهو رد على ذلك بالقول إن تمديد تعليق البناء سيؤدي إلى تفكيك تحالفه الحكومي. وأشار إلى أن الشروط الأخرى التي يطرحها الفلسطينيون لاستئناف المفاوضات المباشرة «غير واقعية»، في إشارة إلى مطلب الفلسطينيين بأن تستند المفاوضات إلى حدود العام ١٩٦٧.

واعتبر نتنياهو أنه ينبغي طرح مطالب بالإمكان الاستجابة لها ولا تثير أزمة سياسية داخل التحالف الحكومي في إسرائيل وأنه «فقط عندما يتم التوصل إلى اتفاق دائم سيكون بالإمكان جمع تأييد شعبي وسياسي كاف للمصادقة عليه». وأضاف أنه إذا استمر الفلسطينيون والمجتمع الدولي في طرح شروط لاستئناف المفاوضات المباشرة «قبل بدء هذه المفاوضات فإن هذا سيؤدي إلى تفكيك التحالف وسيمس بعملية السلام».

ووفقا لهآرتس فإن موراتينوس أبلغ كلا من نتنياهو ووزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان، والرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، بأن الرئيس الفلسطيني ابلغه خلال لقائهما في عمان، يوم الثلاثاء الماضي، بأنه يميل إلى الموافقة على الانتقال إلى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل.

ويذكر أن حكومة إسرائيل أعلنت في نهاية تشرين الثاني الماضي عن قرارها تعليق البدء بأعمال بناء جديدة في المستوطنات في الضفة الغربية لمدة ١٠ شهور تنتهي في ٢٦ أيلول المقبل. ورفضت إسرائيل تجميد البناء في القدس بموجب مطلب الفلسطينيين والإدارة الأميركية، كما أن قرار تعليق البناء لا يشمل أعمالا جارية لبناء أكثر من ٣٠٠٠ وحدة سكنية، فضلاً عن أن مفتشي البناء الإسرائيليين يواجهون صعوبة في تطبيق قرار تعليق البناء حيث تم رصد بدايات أعمال بناء في نحو ٣٠ مستوطنة.

من ناحية أخرى، تطرق نتنياهو خلال اجتماع الحكومة، الأحد، إلى إطلاق صاروخ «غراد» من قطاع غزة وسقوطه في مدينة عسقلان في جنوب إسرائيل، يوم الجمعة الماضي، وإطلاق صاروخ قسام باتجاه مدينة سديروت وعدد من قذائف الهاون باتجاه مستوطنات النقب الشمالي، وقال في هذا السياق «إنني أرى في حماس مسؤولة مباشرة عن أية هجمات على إسرائيل وهكذا أعتقد أن على المجتمع الدولي أن يرى ذلك». وأضاف أن «إسرائيل تحتفظ بحقها في الدفاع عن نفسها» من خلال الرد على إطلاق الصواريخ.

تقديرات إسرائيلية: صواريخ إيلات والعقبة أطلقت من سيناء!
''إطلاقها يشكل تحديًا أمنيًا معقدًا لكل من إسرائيل والأردن ومصر!''

«المنتهد»: ذكرت تقارير صحافية أن التقديرات في إسرائيل تشير إلى أن الصواريخ الخمسة التي سقطت في مدينتي إيلات والعقبة، صباح أمس الاثنين، أطلقها مسلحون من تنظيم ينتمي إلى حركة الجهاد العالمي وينشط في شبه جزيرة سيناء المصرية.

ونقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن مصادر أمنية في إسرائيل قولها إن التحقيقات الأولية دلت على أن الصواريخ الخمسة هي من طراز «غراد» وأنه تم إطلاقها من سيناء.

وأعلنت الشرطة الإسرائيلية أنه تم سماع دوي انفجار الصواريخ الخمسة جيدا في مدينة إيلات. وأضافت الشرطة أن أحد الصواريخ سقط في منطقة زراعية قرب إيلات وأن صاروخين آخرين سقطا في العقبة الأردنية بينما سقط صاروخان في البحر.

ولم يسفر سقوط الصاروخ في منطقة إيلات عن إصابات أو خسائر. وأعلن مصدر أمني أردني عن إصابة خمسة أشخاص جراء سقوط صاروخ من طراز غراد في العقبة. وقال المصدر إن شخصا تصادف وجوده في الشارع العام مقابل فندق الإنتركونتيننتال أصيب بشظايا في قدميه حيث جرى نقله للمستشفى. وكان وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال علي العايد أعلن في وقت سابق عن إصابة أربعة أشخاص جراء انفجار صاروخ غراد، ثلاثة منهم إصابتهم متوسطة والرابع إصابته بليغة. وأضاف أن الصاروخ جاء من خارج الحدود الأردنية. وأعلن في وقت حق عن وفاة أحد المصابين.

وقالت المصادر الأمنية الإسرائيلية إن إطلاق الصواريخ يشكل تحديا أمنيا معقدا بالنسبة للدول الثلاث، إسرائيل والأردن ومصر، وأن ثمة صعوبة بالغة من الناحيتين الاستخباراتية والعسكرية في مواجهة نشاط مجموعات الجهاد العالمي في سيناء.

واستبعدت مصادر أمنية مصرية أن تكون الصواريخ التي سقطت على إيلات والعقبة أطلقت من سيناء. ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط شبه الرسمية عن المصادر تأكيدها «عدم منطقية إطلاق الصواريخ من أرض سيناء على إسرائيل». وقالت المصادر «هناك متابعات أمنية مستمرة على طول الحدود من رفح شمالا وحتى طابا جنوبا بالإضافة إلى عدم وجود أية عناصر لتنظيم القاعدة في مصر». ونفت المصادر «أن يكون قد تم إطلاق الصواريخ من عناصر فلسطينية أو تخريبية حيث أن المنطقة مؤمنة تماما من الجانب المصري». وقالت المصادر «لا يعقل أن يتم إطلاق صواريخ من سيناء حيث أن عملية الإطلاق يسبقها نقل وتركيب منصات وهذا لم يحدث، كما أنه ليس من المنطقي نقل صواريخ من قطاع غزة إلى سيناء لإطلاقها».

ووفقا للشرطة الإسرائيلية فإن الحياة في إيلات تسير كالمعتاد ولا توجد حالة ذعر بين السكان والمستجمين في المدينة، التي تعتبر أهم وأكبر منتجع سياحي في إسرائيل. وكان مسلحون في سيناء قد أطلقوا ٣ صواريخ باتجاه ايلات والعقبة في ٢٢ نيسان الماضي من دون أن تسجل إصابات لكنها ألحقت أضرارا في العقبة.

صورة لايلات امس. (ا.ف.ب)

رامون: نتنياهو يحاول الحفاظ على الوضع القائم وعدم التقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين!

«المنتهد»: قال رئيس مجلس حزب كاديما المعارض ونائب رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق حاييم رامون، أول من أمس الأحد، إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يحاول الحفاظ على الوضع القائم وعدم التقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين. وأوضح رامون في مقابلة أجرتها معه الإذاعة الإسرائيلية العامة أن «الذي يخرب على عملية السلام هو رئيس الحكومة».

وكان رامون يرد بذلك على اتهام نتنياهو جهات في إسرائيل بالعمل على تخريب عملية السلام ومنع استئناف المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين.

وكانت الإذاعة الإسرائيلية قد أجرت يوم الخميس الماضي مقابلة مع شخص لم يتم الإعلان عن هويته وقال إنه كان شاهدا على محادثة بين رامون ورئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات واللذين التقيا في مطعم فندق «أميركان كولوني» في القدس الشرقية. وادعى أن رامون قال إن الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس أرسله ليقنع الفلسطينيين بعدم استئناف المفاوضات المباشرة مع نتنياهو.

من جانبه قال رامون للإذاعة الإسرائيلية إنه أبلغ عريقات خلال لقائهما في «أميركان كولوني» بأنه «من أجل تركيز المحادثات المباشرة فإنه يجب أن تستند إلى أساس معين، وأنا عموما أقترح مواصلة المحادثات من النقطة التي توقفت عندها في فترة (رئيس حكومة السابق إيهود) أولمرت».

وأضاف «لقد قلت رأيي بأن نتنياهو يحاول الحفاظ على الوضع القائم، وقلت إن هذا هو رأيي ويتلخص بأنه إذا لم يكن هناك أساس فإنه لن ينتج شيء عن المحادثات، ولم أقل لعريقات ماذا عليه أن يفعل».

وتابع رامون «أعتقد أن رئيس الحكومة يضلل وأعتقد أن رئيس الحكومة لا يعتزم (التوصل لاتفاق) وقلت هذا لعريقات». وأشار إلى أن «نتنياهو قال إن هناك إسرائيليين يخربون على العملية السياسية وألمح إلى أنه يستند إلى معلومات استخباراتية، لكن استخدام معلومات استخباراتية لأغراض سياسية هو أمر خطر جدا ويكاد ينطوي على مخالفة جنائية».

من جانبها شددت مصادر في مكتب رئيسة كاديما والمعارضة تسيبي ليفني على أنها من حيث المبدأ لا تجري عملية سياسية بدلا من الحكومة المنتخبة في إسرائيل، وأن ليفني شخصيا لا تقيم قناة مفاوضات بديلة مع الفلسطينيين.

وقالت الإذاعة الإسرائيلية إن رامون التقى عريقات في ٨ تموز الماضي في فندق «أميركان كولوني» في القدس الشرقية وتباحثا بتوسع في المحادثات بين الفلسطينيين وإسرائيل. وأجرت الإذاعة مقابلة مع مصدر هذه المعلومات الذي لم يتم الكشف عن هويته وقال إنه تواجد في فندق «أميركان كولوني» لعقد لقاء لا علاقة له بلقاء رامون مع عريقات. وقال إن الأخيرين جلسا في مكان قريب منه وأنه تمكن من سماع تفاصيل المحادثة كلها لكنه رفض القول ما إذا كان قد سجلها. وقال المصدر الذي تم تشويه صوته إن رامون قال لعريقات إنه تم إرساله للتحدث معه من قبل الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس فيما سأله عريقات وهو مستغرب «هل بيريس هو الذي أرسلك؟»، وأقر رامون بذلك وقال إن ثمة شخصا ثالثا ضالع في الموضوع. وأضاف المصدر أنه «خلال المحادثة كلها تم طرح فكرة أنه من الناحية العملية لا يوجد أي احتمال ولا جدوى من انتقال الفلسطينيين إلى محادثات مباشرة لأن بيبي (أي نتنياهو) لن يوافق على شيء». وتابع أن رامون «أثبت» لعريقات أنه لا جدوى من محادثات مع إسرائيل وأن أية محادثات ستكون إهدارا للوقت لأن الفلسطينيين لن يحصلوا على شيء من إسرائيل.

وعقب مكتب الرئيس الإسرائيلي على أقوال هذا المصدر بأن بيريس سبق أن التقى مع رامون على مأدبة غداء في بيت الرئيس في ٧ تموز وأن الأخير أبلغه أنه سيلتقي مع عريقات في الغداة وأن بيريس طلب منه الضغط على عريقات كي تدخل السلطة الفلسطينية في محادثات مباشرة فورا، بالقول إن «رئيس الدولة ليس بحاجة إلى وسيط في علاقاته مع عريقات وإنه يلتقي معه بين حين وآخر».

من جانبه نفى رامون أقوال المصدر وقال للإذاعة الإسرائيلية إن «الحديث يدور على شهادة سماعية مشوهة لشخص يدعي أنه جلس بقربي في المطعم ويعتقد أنه سمع ما سمعه». وأضاف أنه «من أجل إزالة الشكوك فإن قسما من أقوال المصدر لا أساس لها من الصحة والقسم الآخر هو تحليل من جانب شخص يدعي أنه سمع ما سمعه». وتابع «إن ما أقوله في وسائل الإعلام أقوله في محادثات مغلقة، وتحليلاتي السياسية حول حكومة نتنياهو وقدرتها على تحقيق اتفاق مع الفلسطينيين واضحة ولا لبس فيها».

وأضاف أنه «لأمر سخيف التفكير أنه بسبب أقوال شخص واحد، مهما يكن مهما، سيقرر كيان سياسي آخر في شكل قراراته، ولدى الفلسطينيين تقديراتهم إزاء نتنياهو استنادا إلى أقواله ونشاطه وليس استنادا إلى الأفكار السياسية التي يحملها فرد»، في إشارة إليه نفسه. كذلك نفى رامون أنه نقل رسالة من بيريس إلى عريقات «خصوصا أن بيريس يبذل كل ما باستطاعته من أجل تحقيق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ أكثر من عقدين، وهذا ينطبق أيضا على موضوع البدء بمفاوضات مباشرة».

كذلك عقبت رئيس حزب كاديما تسيبي ليفني على أقوال هذا المصدر قائلة إن «الحديث يدور على شخص غير معروف وسوف نستوضح الموضوع مع الأشخاص أنفسهم وليس من خلال وسائل الإعلام».

الجدير بالذكر أن نتنياهو كان قد قال خلال مشاركته في اجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست يوم الاثنين الماضي إن «ثمة من يخرب بشكل منهجي عملية الدخول إلى المحادثات... ولأسفي فإن هذه الجهات ليست جميعها من خارج إسرائيل، وأنا لا أقصد زملائي من أحزاب اليمين المشاركة في التحالف الحكومي».

ورفض نتنياهو الإفصاح أكثر لكنه قال «إذا دعوتموني إلى لجنة فرعية (للجنة الخارجية والأمن تكون مباحثاتها سرية) فإن ما ستسمعونه سيكون مثيرا جدا».

وردًا على ذلك قال رامون في حينه إنه إذا كان رئيس الحكومة يقصده فإن «هذا محزن وغيبي». وأضاف أن «نتنياهو يحاول تبرير فشله السياسي باتهامات سخيفة كهذه وإن الذي يخرب عملية السلام أكثر من الجميع هو نتنياهو نفسه».

قرار حكومي بطرد ٤٠٠ طفل من أبناء مهاجري العمل مع عائلاتهم!

«المنتهد»: تبنت الحكومة الإسرائيلية، في جلستها أول من أمس الأحد، توصيات اللجنة الوزارية بشأن قضية أطفال العمال الأجانب. وبحسب قرار الحكومة فسوف يتم طرد ٤٠٠ طفل من أبناء مهاجري العمل مع عائلاتهم، في حين يحصل ٨٠٠ طفل مع عائلاتهم على تصريح إقامة مؤقت، يتم تحويله إلى دائم بعد بلوغهم سن ٢١ عاما.

وبحسب القرار فإنه على عائلات الـ٤٠٠ طفل أن تغادر البلاد خلال ٣٠ يوما. وتبين أن الأطفال الذين يتوقع أن يحصلوا على الإقامة الدائمة هم الذين يدرسون في المدارس الرسمية، ويعيشون في البلاد منذ مدة تزيد عن ٥ أعوام بشكل متواصل، أو الذين ولدوا في البلاد أو دخلوا إليها قبل أن يبلغوا جيل ١٣ عاما، ويتحدثون اللغة العبرية، مع اشتراط أن يكون ذوو الطفل قد دخلوا البلاد بطريقة قانونية.

وأعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في معرض تبريره هذا القرار، أن هناك اعتبارات صهيونية تقف وراءه، وتتعلق بضرورة ضمان «الطابع اليهودي لدولة إسرائيل». وقال إن هذا الإجراء هو «جزء من سلسلة إجراءات خاصة بسياسة الهجرة التي نعتمدها. وأنا أستمع كل الوقت إلى الحديث عن ضرورة اعتماد إسرائيل سياسة هجرة وكأنها لم تعتمد سياسة كهذه. لقد أطلقنا مشروع إنشاء العائق على الحدود الجنوبية سعياً لإنجازه حتى العام ٢٠١٣ وسنبحث عن سبل تسريع هذا المشروع ليصبح عائقاً مادياً في وجه موجة المهاجرين غير الشرعيين. كما أننا قررنا فرض عقوبات على أرباب العمل الذين يشغلون طالبي العمل من المهاجرين غير الشرعيين وسنبحث عن حلول أخرى للتصدي لهذه الموجة من الهجرة».

وتابع نتنياهو: «إن إسرائيل هي دولة صغيرة تضم ٧ ملايين مواطن فقط وهي دولة العالم الأول الواقعة بمحاذاة إفريقيا التي توجد فيها دول من قاع العالم الثالث. وبالتالي تستقطب إسرائيل بقوة مغناطيسية من إفريقيا موجة إنسانية ضخمة تعبر مصر حيث يوجد حالياً ما يتراوح بين ١- ٢ مليون مهاجر غير شرعي يتحركون تدريجياً باتجاهنا مما يشكل تهديداً حقيقياً لمستقبل دولة إسرائيل. ولا يمكننا تجاهل هذه الحقيقة وبالتالي قررنا اعتماد سياسة شاملة. إن النقاش الذي سنجريه اليوم سيدمج بين حساسيتنا للأطفال وبين اعتبارات السياسة الشاملة هذه الرامية إلى ضمان مستقبل دولة إسرائيل بصفتها الدولة القومية للشعب اليهودي».

وكانت منظمة أطباء الأطفال قد بعثت برسالة إلى نتنياهو تطالبه بعدم طرد الأطفال، لأن هذا سيعرضهم لنتائج سلبية، ولأضرار نفسية وصحية، ولأن طردهم من البلاد بهذه الطريقة هو عمل غير إنساني، وقد يتعرض قسم منهم لأخطار حقيقية قد تهدد حياتهم، نظرًا لنمط الحياة الذي اعتادوا عليه، ومستوى الخدمات الطبية التي تلقوها، والتي لن يحظوا بها في بلادهم.

وأثار قرار الحكومة ردود فعل كثيرة بين مؤيدة ومعارضة. وقال أحد المعلقين الإسرائيليين (أوري مسغاف، يديعوت أحرونوت) تعقيبًا على هذا القرار إن حكومة «الشعب الذي نشأ بفعل الهجرات غير الشرعية (إلى فلسطين) اتخذت قرارًا بطرد ٤٠٠ طفل وعائلاتهم بحجة أن هجرتهم إلى إسرائيل غير شرعية»، ووصف عملية الطرد بأنها «ترانسفير صهيوني»، وتساءل: «كيف سيتم تنفيذ هذا الترانسفير من ناحية تقنية؟ بواسطة الطائرات أم بواسطة الحافلات؟ فكروا منذ الآن بالصور ودلالاتها».

''المفاوضات المباشرة'' وموقف الجامعة العربية في مرآة الخبراء والمحللين الإسرائيليين:

''الهدف الأساس يبقى كامناً في التسوية لا في المفاوضات''!

خبير إسرائيلي بارز في الشؤون الأميركية: ورقة الضغط التي يستعملها أوباما ضد الفلسطينيين يمكن أن تُستعمل لاحقًا ضد إسرائيل أيضًا إذا ما تكوّن لديه انطباع بأنها «لا تقدّم تنازلات كافية» لإنجاح المفاوضات المباشرة

(×) قال البروفسور إيتان غلبواع، أستاذ العلوم السياسية والإعلام في جامعة بار إيلان، والذي يعتبر من أبرز الخبراء الإسرائيليين في الشؤون الأميركية، إن قرب انتهاء مفعول القرار الإسرائيلي الحكومي القاضي بتجميد أعمال البناء في المستوطنات (في ٢٦ أيلول المقبل) هو الذي منح الإدارة الأميركية ورقة مساومة مهمة في مقابل السلطة الفلسطينية، إلى ناحية ممارسة الضغوط عليها من أجل الانخراط في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، تجاوبًا مع ما يطالب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو به، وذلك وفق معادلة «استمرار تجميد أعمال البناء مقابل المفاوضات المباشرة».

وأضاف أن الرئيس الأميركي باراك أوباما انتقل في الآونة الأخيرة إلى استعمال هذه الورقة إزاء الفلسطينيين «إلى درجة التهديد باتهامهم بإفشال عملية السلام، في حال استمرارهم في رفض الانخراط في مفاوضات مباشرة»، وهو ما يعني اتهامهم بإفشال سياسته الشرق أوسطية، الأمر الذي قد يسفر عن تقليص نطاق تأييده لهم.

لكن غلبواع أكد في الوقت نفسه أن ورقة المساومة هذه تعتبر من ناحية عملية خطرة بالنسبة لإسرائيل، ذلك بأنه من شأن أوباما، في حال استئناف المفاوضات المباشرة الإسرائيلية-الفلسطينية، أن يغير مقاربته ويلجأ إلى استعمال الأداة نفسها من أجل ممارسة الضغوط على إسرائيل، إذا ما تكوّن لديه انطباع بأنها «لا تقدّم تنازلات كافية» خلال المفاوضات.

ووفقًا لرأي هذا الخبير الإسرائيلي فإن من المنطقي الافتراض بأن يوافق الفلسطينيون على الدخول في مفاوضات مباشرة مع حكومة نتنياهو، لكن مع ذلك فإن نقطة الانطلاق في هذه المفاوضات ستكون صعبة للغاية لأسباب كثيرة في مقدمها «أن حركة حماس ما زالت تعتبر العنصر الأهم الذي يتحكم في هذه العملية، ويكفي إطلاق بضعة صواريخ (من غزة) وقيام إسرائيل بعمليات عسكرية ردًا على ذلك كي تتوقف المفاوضات»، على حد تعبيره. وفي موازاة ذلك فإنه من غير الواضح تمامًا بعد ما إذا كان أقصى ما يمكن أن تقدمه إسرائيل في هذه المفاوضات يتماشى مع أدنى ما يمكن أن يقبل الفلسطينيون أو يطالبون به.

وأشار إلى أن التجربة التاريخية السابقة قد دلت، بما لا يدع مجالاً لأي شك، على أن أي مفاوضات إسرائيلية- عربية لا يمكن أن تسفر عن اتفاق سلام إلا إذا كانت الأوضاع والمعطيات المتزامنة معها والمقرونة بها ناضجة بما فيه الكفاية للتوصل إلى اتفاق كهذا، كما كانت الحال مثلاً لدى إجراء المفوضات الإسرائيلية- المصرية في سبعينيات القرن العشرين الفائت. كما نوّه بأنه في المرات السابقة كلها التي بادرت الولايات المتحدة خلالها إلى عمليات سلام لم تكن الأوضاع ناضجة لها جاءت النتائج سلبية، وبناء على ذلك يتعين على الرئيس أوباما أن يستفيد من هذه العبرة.

من ردود الفعل

هذا، وكان قرار مجلس الجامعة العربية، يوم الخميس الفائت، الذي أيّد دخول الفلسطينيين المفاوضات المباشرة، قد أثار ردود فعل كثيرة في إسرائيل.

وقد أنشأت صحيفة هآرتس، أول من أمس الأحد، مقالاً افتتاحيًا قالت فيه: يشكل قرار الجامعة العربية، يوم الخميس الفائت، تأييد المفاوضات المباشرة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل خطوة مهمة على طريق استئناف المفاوضات من أجل إقامة دولة فلسطينية. وما يجب على رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، فعله الآن هو أن يحسم قراره المتعلق بالتجاوب مع الضغوط الأميركية وبقبول دعوة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لإطلاق مفاوضات مباشرة على مستوى رفيع. وعلى عباس أن يقول نعم، ذلك بأن وضع أي عراقيل أخرى لن يعود بأي فوائد على العملية السياسية أو على الفلسطينيين، وإنما سيكرّس الوضع الذي لا يُطاق في المناطق (المحتلة). ولا شك في أن تأييد الرئيس الأميركي باراك أوباما المفاوضات المباشرة يسقط من جدول الأعمال أي احتمال لقيام الإدارة الأميركية بفرض «حل الدولتين» على نتنياهو قبل إجراء مفاوضات مباشرة بين الجانبين. وفي ضوء ذلك، فإن ما يجب على عباس فعله هو اختبار مدى جدية تصريحات نتنياهو التي أكد فيها أنه يرغب في السلام.

وتطرقت الصحيفة إلى ما يجب على رئيس الحكومة الإسرائيلية فعله فقالت: لقد خاض نتنياهو حملة دبلوماسية مكثفة تهدف إلى جلب الفلسطينيين إلى مائدة المفاوضات، ونجح في إقناع كل من الولايات المتحدة والأوروبيين ومصر والأردن بتأييده، لكن يبقى الهدف الأساس كامنًا في التسوية لا في المفاوضات. ولذا فإن نتنياهو سيكون مطالبًا من الآن فصاعدًا أن يبرهن أن خطابات السلام ودعوته إلى مفاوضات نشطة ليستا مجرّد خديعة تهدف إلى كسب الوقت وعرض الفلسطينيين على أنهم رافضون للسلام. وبالتالي يتعين عليه الاستمرار في تجميد الاستيطان والموافقة على تقسيم البلد، خلافًا للأيديولوجيا التي نشأ في كنفها، ولبرنامج الائتلاف الحكومي الذي يقف على رأسه. وإذا ما رغب في العمل بصورة جادة على دفع «حل الدولتين» فإنه سيكون مضطرًا إلى خوض مواجهة مع معسكره السياسي. غير أن تصريحات نتنياهو خلال لقائه وزير الخارجية الإسبانية، والتي أكد خلالها أن استمرار تجميد الاستيطان بعد ٢٦ أيلول المقبل (موعد انتهاء مفعول القرار الحكومي القاضي بتجميد أعمال البناء في المستوطنات) سيكون «مستحيلاً من ناحية سياسية» وسيؤدي إلى تفكيك الائتلاف، لا تنطوي على بشائر سارة. لذا فإن واجب البرهنة على جدية النيات المتعلقة بالتسوية يقع على عاتق نتنياهو. صحيح أن قرار الجامعة العربية بشأن المفاوضات المباشرة يتعلق أساسًا برئيس السلطة الفلسطينية، إلا إنه يقرّب نتنياهو أيضًا من لحظة الحسم.

إسرائيل مطالبة بقبول مبادئ مبادرة السلام العربية

وقال البروفسور إلعاي ألون، وهو أستاذ جامعي متخصص في الشؤون الإسلامية، إنه يجب على إسرائيل أن تستفيد من قرار الجامعة العربية كي تعلن أنها تنخرط في المفاوضات المباشرة في إطار قبول مبادئ مبادرة السلام العربية.

وكتب في هذا الشأن يقول: ينبغي النظر إلى المفاوضات الجارية حالياً في الشرق الأوسط بين إسرائيل والعرب، سواء العلني منها أو المستتر، على أنها ليست أكثر من أداة في دائرتي مفاوضات أخريين- الأولى تلك الدائرة بين الجانبين وبين الأميركيين، في ظل امتناع إسرائيل عن الإعلان عن قبول مبادرة السلام العربية، من أجل أن تنال مرادها من الولايات المتحدة، وإصرار العرب عليها من أجل أن ينالوا مرادهم من الولايات المتحدة. والمفاوضات الثانية تجري داخل المجتمع الإسرائيلي على صورة الدولة.

وفي أعقاب قرار الجامعة العربية، سأركّز على المفاوضات الأولى. فمن أجل النجاح في المفاوضات من الواجب معرفة بالضبط الوضع النسبي للجانبين في كل لحظة معينة. ولا يجوز اجتياز النقطة القصوى في أي خط مفاوضات، حتى إذا أثبت نفسه على مدى زمني طويل، ذلك أن الإنجازات التي تحققت يمكن أن تذهب هباء. وفي هذين المسارين تقترب إسرائيل من هذه النقطة، إذ لم تكن قد اجتازتها بعد.

وبناء عليه، على رئيس الحكومة كرد على قرار الجامعة العربية أن يعلن أنه مستعد للدخول في مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين خلال وقت قصير، وأن يضيف أن إسرائيل تفعل ذلك في إطار قبول مبادئ مبادرة السلام العربية.

وأضاف: منذ بداية المبادرة السعودية في العام ١٩٨١ بما في ذلك قرار الجامعة العربية الأخير، تعود الدول العربية لتحث إسرائيل على قبول المبادرة والتوصل للسلام في الشرق الأوسط. وبالتأكيد فإنه على المستوى المبدئي الأساس تبدو إسرائيل كنبتة غريبة في الشرق الأوسط ويريدون لها أن تختفي. لكن الوضع العملي الذي يتجلى في صيغة المبادرة، هو أنه بذلك لن تحل المشكلة، وأنها بروحية المثل العربي القائل «اليد التي لا تستطيع كسرها، قبلها وأدع عليها بالكسر». والمبادرة العربية لا تنبع من نوبة فجائية لحب صهيون، بل إنها أكثر صدقية من ذلك، فهي تنبع من مصلحة عربية حيوية، وهي رغم التهديدات المتكررة على ألسنة دبلوماسيين عرب بشأن سحبها في حال عدم قبول إسرائيل الكامل لها، لا تزال حية، تتنفس ومفتوحة للتفاوض.

وفي رأيه فإن موضوع العملية السلمية لا يعد أمراً قائماً بذاته. إنه يرتبط بالموضوع الإيراني على الأقل في أربعة مجالات محلية وفي مجالين عالميين: لبنان (نتائج التحقيق في اغتيال رفيق الحريري وعواقبها التي قد تقود إلى حزب الله ومنه لإيران)؛ الوضع في العراق (سيطرة شيعية مع صلات بإيران)؛ الوضع في اليمن (والتدخل الإيراني فيه)؛ سياسة إيران النووية؛ تدخل إيران بشكل أو آخر في أفغانستان؛ شرارات انبعاث الحرب الباردة. وفي كل هذه يمكن لإسرائيل أن تساهم بشكل جوهري في تعزيز المصلحة الأميركية والغربية عن طريق قبول المبادرة العربية، وأن تقطف من ذلك الثمار المطلوبة لها. في الماضي اقترنت المصالح الإسرائيلية مع مصالح دول الغلاف الخارجي في الشرق الأوسط (إيران، تركيا، حينما كانتا تحظيان بالدعم الأميركي) ضد الكتلة المركزية العربية. وانقلب الوضع حالياً، حيث تتمثل المصلحة الإسرائيلية في الاقتران بالمركز العربي (المدعوم أميركياً)، وتعزيزه ضد الغلاف الخارجي ومنع ارتباط هذه الدولة أو تلك فيه بالمحور الإيراني.

ورأى هذا الخبير أن «سماح» الجامعة العربية للرئيس عباس بالانتقال إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل يعبر عن المصلحة العربية الشاملة. وهذا ليس سوى ممارسة ضغط على الرئيس الفلسطيني، وبما لا يترك له تقريباً أي حرية حركة. وتلحظ منظمات «الإرهاب» الفلسطينية هذا الأمر بشكل صحيح وتعارض قبول هذا السماح. لكن «الانتصار» الإسرائيلي هنا هو انتصار إجرائي فقط (إلا إذا كان الإعلان يخفي تفاهماً جوهرياً ما) ويمكن أن يجبي ثمناً جوهرياً في المفاوضات مثل وقف البناء في المستوطنات أو ما ليس أقلّ خطورة، استقالة عباس. ولذا فإن الإعلان عن القبول المبدئي بالمبادرة العربية ينطوي على مساهمة إسرائيلية في تعزيز الجامعة العربية القادرة على فرض سطوتها على الفلسطينيين، وفي تعزيز قدرة الصمود في التحديات الإقليمية. وليس أقلّ أهمية من ذلك أن تتمّ هذه الخطوة الهامة والناجعة لمصلحة مفاوضاتها مع الأميركيين.

على إسرائيل أن توضح أن للسلام معها ثمناً

من ناحيته أشار د. يحيئيل شابي، وهو مستشرق متخصص في شؤون النزاع الإسرائيلي- العربي، أنه ينبغي على إسرائيل أن توضح أن للسلام معها ثمناً، وينبغي للدول العربية أن تفهم أن عليها الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وليس بالحق المكتسب فقط للشعب اليهودي. الإسرائيلي في إقامة دولة في فلسطين.

وكتب يقول:

أقرت الجامعة العربية مبدئياً لعباس استئناف المفاوضات المباشرة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، فعرض الرجل بشكل واضح مطلبه: «لحظة تسلم ضمانات بوقف الاستيطان، ننتقل فوراً للمفاوضات المباشرة». ونتيجة المحادثات المباشرة واضحة. ضغط دولي من أجل إقامة دولة فلسطينية في وقت قصير. ولذلك على إسرائيل من جانبها أن تعرض بشكل قاطع مطلبها قبل إجراء المحادثات: الاعتراف بإسرائيل دولة للشعب اليهودي. إن رفض رئيس حكومة إسرائيل مواصلة تجميد البناء بعد شهر أيلول يمكن أن يخلق لإسرائيل صورة تبدو فيها وكأنها من يفشل مفاوضات سلام إقليمي. وفي العالم العربي يشيرون إلى المبادرة السعودية بوصفها شرطاً للسلام مع إسرائيل. وفي إطار المبادرة ينبغي على إسرائيل الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في حدود العام ١٩٦٧ وعاصمتها شرقي القدس وعودة اللاجئين إلى أراضيها. وفي زمن غير بعيد كان السعوديون بين الرافضين للسلام مع إسرائيل ووقفوا خلف قرارات مؤتمر الخرطوم. لا للسلام مع إسرائيل، لا للاعتراف بها ولا للمفاوضات معها. كما أن الكثير من الإرهابيين في تنظيم الجهاد العالمي وعلى رأسهم أسامة بن لادن أصولهم من السعودية. إذن كيف غدت السعودية تحديداً الداعية الرئيس لتحقيق التسوية السلمية في منطقتنا؟ إن المبادرة السعودية التي أعلنت في العام ٢٠٠٢ رمت الكرة في الملعب الإسرائيلي. وبدلاً من مواجهة الاتهام بأن السعودية هي الحضن الكبير للإرهابيين، وضع السعوديون مخططاً لحل النزاع في الشرق الأوسط. وبحكمة كبيرة تبنت الجامعة العربية هذه الخطة وبضربة واحدة تحول رؤساء دول ديكتاتورية إلى زعماء ذوي شأن. وبالطريقة نفسها، في قمة الخرطوم قرر زعماء الدول العربية للمرة الأولى انتهاج طرق سياسية ودبلوماسية لاستعادة أراضيهم المحتلة. وحتى ذلك الوقت تحدثوا عن طرق عسكرية. وقد رأى العالم بأسره، وخصوصاً الولايات المتحدة، في ذلك تحولا وتعبيرا عن الاعتدال وتبنى الأمر.

والزعيم الآخر الذي ينظر إليه على أنه معتدل هو محمود عباس، الذي زعم مؤخراً أمام قادة يهود في الولايات المتحدة: «لن أنكر أبدا حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، فهذا وارد في القرآن». وبالمقابل، يطلب نتنياهو من الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، بما يعني الاعتراف بحق الشعب الإسرائيلي في دولة قومية له في هذه البلاد. والفجوة بين الطرفين تبدو لفظية: الاعتراف بدلاً من عدم الإنكار. ولكن عملياً يدور الحديث على فارق جوهري أساسه اتخاذ خطوة فعالة وغير سلبية. وفي أعقاب ذلك بدا نتنياهو كمتصلب فيما ظهر عباس كمعتدل. وسبب عدم اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل، هو أنهم حتى الآن لم يتنازلوا عن مخططهم لإنشاء فلسطين الكبرى. فلماذا يفعلون ذلك، طالما أنهم يشعرون بأن الرأي العام الغربي والحكومات الغربية تؤيدهم أكثر من السابق؟ وإلى جانب الخطوات التي اتخذتها إسرائيل نتنياهو، مثل القبول بحل دولتين لشعبين، إزالة الحواجز، تجميد الاستيطان والتجميد الفعلي في القدس، لم يتقدم الفلسطينيون ولو خطوة واحدة. ويبدو أنهم واثقون من أنفسهم، الأمر الذي ينبغي أن يقلق نتنياهو.

إن على نتنياهو أن يخاطب حكومته ويطلب منها إقرار البدء بمفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين. ولهذا الغرض سيطلب منه أن يعرض إنجازات. وبالطريقة نفسها التي يستند الفلسطينيون إلى مبادرة السلام السعودية ويطلبون تجميد البناء، ينبغي على إسرائيل أن توضح أن للسلام معها ثمناً. وينبغي للدول العربية أن تفهم أن عليها الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وليس بالحق المكتسب فقط للشعب اليهودي . الإسرائيلي في إقامة دولة في فلسطين. إن لإسرائيل الحق في مطالبة الدول العربية بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عبر استيعابهم في أماكن إقامتهم عن طريق منحهم الحقوق الكاملة بما فيها تجنيسهم والسكن المناسب، أو بواسطة إعادة توطينهم بشكل واع في مناطق السلطة الفلسطينية وفقاً لاعتبارات اقتصادية. وطالما لم تتحقق هذه الشروط، فإن على إسرائيل أن تحافظ على مصالحها الوجودية وأن لا تتخلى عن أية أوراق. فهي أيضاً تستحق مقابلاً لما لديها من أوراق.

اليمين: يجب وقف عملية السلام الحالية

لكن الدكتور رون برايمان، الذي ترأس «طاقم الأساتذة الجامعيين من أجل المناعة السياسية والاقتصادية» اليميني، رأى أن ما يجب على نتنياهو فعله هو التوقف عن عملية السلام الحالية.

وهذا ما كتبه:

في هذه الأيام تجري نشاطات سياسية محمومة بهدف جلب محمود عباس إلى المفاوضات المباشرة، وهي ذريعة لدفع نتنياهو للخضوع للضغوط وتمديد تجميد البناء في المستوطنات اليهودية. وفي إطار هذا النشاط سافر رئيس الحكومة إلى عمان، فيما كان «عراباه» يبحثان في القاهرة (شمعون بيريس) وفي واشنطن (إيهود باراك) عما يطيل البؤس. كما أن نتنياهو أعرب عن استعداده لتسليم منطقة حيوية في محيط رام الله لأيدي العدو من أجل إنشاء مدينة عربية جديدة فيما يستمرّ تجميد البناء اليهودي. ألم يحن الوقت بعد للتحرر من وهم «السلام»؟ إن دولة إسرائيل ومن يرأسها يعيشون فترة ما قبل موعد انتهاء سريان التجميد من طرف واحد للبناء في القدس، في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، أي في قلب أرض إسرائيل. ومنذ البداية لم يكن هناك تبرير لهذه الخطوة، وبالتأكيد ليس عندما يسقط منها مبدأ التبادلية؛ فهو يسري على اليهود فقط، فيما أن العرب واصلوا البناء القانوني وغير القانوني بموافقة بل بتشجيع من حكومة إسرائيل. والدليل مدينة الروابي العربية. ويفترض أن ينتهي تجميد الاستيطان في ذروة عيد العرش، يوم ٢٦ أيلول. لقد حدد نتنياهو بنفسه تاريخ اختبار نضجه: بعد ستين يوماً. والمفترق الذي يقف رئيس الحكومة أمامه هو مفترق على شكل(T) إما هنا أو هناك، أن تكون أو لا تكون. والاختبار حاسم. إذا قال إن «هناك حدوداً» وتحرر من عملية التردد أمام العدو الذي تم إدخاله إلى قلب أرض إسرائيل برعاية شمعون بيريس وعصابته، حينها سنعلم أنه اختار طريق تشرشل، وليس طريق المتراجعين المهزومين على أيدي أعدائهم، تقريباً من دون معركة. وبالمقابل، إذا استمر التجميد العنصري لليهود في قلب أرضهم، حينها سنعرف الكارثة التي ستأتي، عليه وعلى إسرائيل الصهيونية.

وتابع: كثيرون يضغطون عليه من أجل التراجع بدعوى أنه إذا استمرت الحال الراهنة، فإن الانفجار مقبل. ويقصد القائلون بذلك انعدام المبادرة من جانب إسرائيل. غير أن الحقيقة مقلوبة. فوضع إسرائيل المعقد من الناحيتين العسكرية والسياسية هو نتاج مباشر ومتوقع سلفاً للعملية التي بادرت إليها أصلاً جهات إسرائيلية: «العملية السلمية»، التي فيها الأقواس أهم من السلام. إن «العملية السلمية» و«حلّ الدولتين» هما عجل الذهب الذي يرقص حوله كهان دين السلام منذ ١٧ عاماً، من دون تقدير المخاطر سلفاً ومن دون إعادة فحص الوضع. فما الذي ينبغي أن يحدث كي يفيق أنبياء الكذب هؤلاء؟ وهناك من يرون في العقدين الأخيرين نافذة فرص تاريخية فتحت مع انهيار الاتحاد السوفييتي والصعود الكبير والنوعي لإسرائيل في فترة ولاية إسحاق شامير كرئيس للحكومة. ولمزيد الأسف، فإن نافذة الفرص التاريخية التي فتحت في عهد شامير تحطّمت بأيدي رابين وبيريس، اللذين اختارا مغامرة «السلام» بدلاً من مواصلة ازدهار الهجرة والنمو الذي بدأ في أيام شامير. وعندما بدأ رابين في فهم أنهم ضللوه، حدث ما حدث.

إن الواقع في أيامنا هذه أشد توحشاً من واقع مطلع التسعينيات في القرن الماضي: ليست أيام هجرة وبناء، وإنما ثمار متعفنة لأوسلو، لرابين وبيريس ومواصلي دربهما باراك، شارون وأولمرت، أعباء حرب أوسلو والحروب الفاشلة التي أعقبتها، وفضيحة الطرد من قطاع غزة وشمالي السامرة. لذلك، من الواجب التوقف عن «العملية السلمية» الحالية، والتحرر من الكذبة ومن بؤس «حل الدولتين»، وأخذ مهلة للتفكير، والفهم بأن السلام في أرض إسرائيل لن يتحقق في أيامنا، وبالتأكيد إذا تأسس على الشيء ونقيضه، سلام ودولة فلسطينية. هذان لا يستقيمان مع بعضهما. وللسائلين: ما هو الحل الذي أعرضه؟ أردّ بأنه حتى إذا لم يكن هناك حل الآن فليس ثمة ما يبرر اختيار طريق نهايته الانتحار.

وختم: إن اختبار نتنياهو يكمن في قدرته على القول في نهاية المطاف الحقيقة لشعب إسرائيل: إن «عملية السلام» لم تكن في أصلها واقعية، واستندت إلى أسس غير يهودية، غير ديمقراطية، غير صهيونية، غير أخلاقية. إن تجميد الاستيطان وطرد اليهود من أجل إنشاء دولة لأعدائهم ليسا وصفة للسلام. وإسرائيل بحاجة لزعامة تقول الحقيقة، وتعرض الواقع، مهما يكن قاسياً.

(أ.ف.ب)

مقابلة خاصة مع أستاذ التاريخ الإسرائيلي في جامعة حيفا

البروفسور داني غوطفاين لـ "المنتصف الاسرائيلي": المفاوضات المباشرة ستجري بسبب تعرض الجانبين لضغوط خارجية لا بسبب حدوث تغير دراماتيكي!

الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أصبح مشكلة إقليمية وبات جزءا من معادلة أوسع تهدد توازن القوى الشرق أوسطي والعالمي

كتب ب. ضاهر:

اعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أنه يوجد مناخ دولي مريح لإجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، وقدر بأن هذه المفاوضات ستبدأ في منتصف شهر آب الحالي.

وقال نتنياهو لدى افتتاحه اجتماع الحكومة الإسرائيلية الأسبوعي، أول من أمس الأحد، إنه أجرى في الأسابيع الأخيرة «محادثات مع زعماء في العالم حققت هدفا واحدا وهو خلق مناخ دولي مريح أكثر للبدء في محادثات مباشرة مع الفلسطينيين». وأضاف «أني أدعو أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) إلى البدء في محادثات سلام والاستجابة لدعوة المجتمع الدولي من خلال الحفاظ على الترتيبات الأمنية كشرط أساس».

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن نتنياهو تقديره خلال اجتماع وزراء حزب الليكود، صباح الأحد، أن المفاوضات المباشرة ستبدأ في منتصف شهر آب الحالي. وأضاف نتنياهو أنه لم يتلق أية خطة فلسطينية للسلام حتى الآن، علما أن رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، قال في مقابلة أجرتها معه صحيفة هآرتس ونشرتها الأحد، إنه سلم المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط، جورج ميتشل، الذي يشكل وسيطا في المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، تفاصيل خطة سلام فلسطينية تعين عليه إبلاغ الجانب الإسرائيلي بها. وقال نتنياهو إنه «لا يوجد تغيير في شروط التجميد»، في إشارة إلى تعليق البدء بأعمال بناء جديد في مستوطنات الضفة الغربية.

من جانبه قال رئيس مجلس حزب كاديما المعارض ونائب رئيس حكومة إسرائيل السابق، حاييم رامون، إن نتنياهو يخرب على عملية السلام وإنه يحاول الحفاظ على الوضع القائم وعدم التقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين.

وقال رامون في مقابلة أجرتها معه الإذاعة العامة الإسرائيلية، أول من أمس، إن «الذي يخرب على عملية السلام هو رئيس الحكومة». وكان يرد بذلك على اتهام نتنياهو جهات في إسرائيل بالعمل على تخريب عملية السلام ومنع استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين.

وكانت الإذاعة الإسرائيلية قد أجرت يوم الخميس الماضي مقابلة مع شخص لم يتم الإعلان عن هويته، وقال إنه كان شاهدا على محادثة بين رامون وعريقات، اللذين التقيا في مطعم فندق «أميركان كولوني» في القدس الشرقية، وأن رامون قال إن الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، أرسله ليقنع الفلسطينيين بعدم استئناف المفاوضات المباشرة مع نتنياهو.

وقال رامون للإذاعة الإسرائيلية إنه أبلغ عريقات خلال لقائهما بأنه «من أجل تركيز المحادثات المباشرة فإنه يجب أن تستند إلى أساس معين، وأنا عموما اقترح مواصلة المحادثات من النقطة التي توقفت عندها في فترة (رئيس حكومة إسرائيل السابق ايهود) أولمرت». وأضاف «لقد قلت رأيي بأن نتنياهو يحاول الحفاظ على الوضع القائم. وقلت إن هذا هو رأيي ويتلخص بأنه إذا لم يكن هناك أساس فإنه لن ينتج شيء عن المحادثات ولم أقل لعريقات ماذا عليه أن يفعل». وتابع رامون «أعتقد أن رئيس الحكومة يضلل وأعتقد أن رئيس الحكومة لا يعتزم (التوصل لاتفاق) وقلت هذا لعريقات».

وذكرت صحيفة معاريف، يوم الجمعة الماضي، أن وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس حزب العمل، ايهود باراك، كرر استعرض خطته لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أمام أعضاء من «مبادرة جنيف». وتتضمن خطة باراك انسحاب إسرائيل من أحياء فلسطينية في القدس الشرقية، لا تشمل البلدة القديمة ومحيطها، وتجميد البناء في المستوطنات «المنعزلة» في عمق الضفة تمهيدا لإخلائها في إطار اتفاق سلام ودفع تعويضات مالية لسكانها. واعتبر باراك أن حل قضية اللاجئين ينبغي أن يكون في إطار الدولة الفلسطينية بعد قيامها في المستقبل وعدم تطبيق حق العودة إلى مناطق داخل الخط الأخضر.

وفيما لا تزال المواقف بين إسرائيل والفلسطينيين متباعدة، يطرح السؤال حول ترجيح نتنياهو بأن المفاوضات المباشرة ستبدأ بعد أسبوعين، وعلى ماذا يستند في تقديره هذا.

وقال المحاضر في قسم التاريخ الإسرائيلي في جامعة حيفا، البروفسور داني غوطفاين، لـ «المشهد الإسرائيلي» إنه «بالإمكان الاعتقاد، من خلال مطالعة الصحف، أن تقديره يستند إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية وإلى مواقف الرئيس الأميركي، باراك أوباما. وأنا أعتقد أنه تبلور تحالف إقليمي - دولي واسع، يشكل استمرار الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بالنسبة له تهديدا إقليميا. وواضح تماما أن ما يحدث في السنوات الأخيرة هو أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أصبح مشكلة إقليمية كما أنه بات جزءا من معادلة أوسع بكثير وتهدد توازن القوى الشرق أوسطي والعالمي».

(×) المشهد الإسرائيلي: لكن الفلسطينيين ما زالوا غير موافقين على الانتقال إلى مفاوضات مباشرة بسبب عدم وجود أساس لذلك؟

غوطفاين: «أنا أعتقد أن الإسرائيليين والفلسطينيين متقوقعون داخل أنفسهم. لكن التطورات تشير إلى أن المسألة لم تعد منحصرة في «الشجار المحلي» فيما بيننا. وإنما المسألة تبدأ في أفغانستان وباكستان مرورا بإيران. وعلينا أن ندرك أن التحول الهام الذي طرأ على الصراع هو أن المعادلة السابقة، بأن العالم العربي إلى جانب الفلسطينيين ضد إسرائيل المدعومة من الأميركيين، قد أفلست. وعمليا فإن الانقسام الحالي في المنظومة الشرق أوسطية هو الذي أوجد لدى نتنياهو فرضية أنه في نهاية المطاف سيضطر كلا الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، إلى التوصل لتفاهم ولو كان ذلك من أجل مواجهة المسألة الإيرانية. وإلا ما الذي يبحث عنه بيريس لدى مبارك «خلال لقائهما في القاهرة أول من أمس»؟ وماذا يفعل الملك السعودي في بيروت؟ وأنظر كم من المعادلات المألوفة آخذة بالانكسار. والاعتبار لدى نتنياهو وأوباما وجهات في جامعة الدول العربية هو أنه في المعادلات القائمة يتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يواجهان معا مشاكل مثل إيران وحماس وحزب الله والأخوان المسلمين التي تقف ضد المحور السني المعتدل، أو سمّه مثلما تريد. وهذا الوضع هو الذي سيملي على إسرائيل والفلسطينيين التوصل إلى اتفاق، رغم أنه لا يبدو أنه يوجد نضوج كاف لدى الجانبين للتوصل إلى تسوية».

(×) هل يريد نتنياهو والإدارة الأميركية إظهار أن هناك مفاوضات جارية أم أن هناك نية حقيقية للتوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين؟

غوطفاين: «لم نعد في وضع نظهر فيه أن هناك مفاوضات تجري وحسب. وإذا نظرنا إلى الخريطة ، بدءا من «العاصمة الأفغانية» كابول وحتى رام الله والقدس، وما بينهما، مثل تركيا وأذربيجان وتركمانستان، سنرى أننا فقدنا استقلاليتنا في الصراع وأنه تحول إلى صراع دولي، بمعنى أننا لم نعد نديره وحدنا. وعمليا، عدنا إلى نقطة أصبح فيها الصراع جزءا من صراع عالمي أكبر. ومثال على ذلك عملية الانفصال عن غزة خلال ولاية أريئيل شارون. فقد كان هذا جزءا من تحركات دولية، مثل حرب العراق «أي احتلال العراق في العام ٢٠٠٣» وما إلى ذلك. وانظر الآن إلى كل ما يحدث في اليمن والسعودية، أي إلى الجيوب الإيرانية التي تزعزع الاستقرار، وعمليا فإن الصراع ينتقل من حدود إسرائيل إلى حدود السعودية».

(×) أفهم من أقوالك أنه إذا انطلقت المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين فإن هذه ستكون مفاوضات حقيقية وأن ثمة احتمالا للتوصل إلى اتفاق. هل هذا هو ما سيحدث؟

غوطفاين: «المشكلة هي أنه إذا أخذت اللاعبين- الإسرائيليين والفلسطينيين- لوحدهما فإنهما ليسا ناضجين للتوصل إلى اتفاق. المجتمع الفلسطيني ليس ناضجا بعد للموافقة على الحد الأدنى من المطالب الإسرائيلية، والمجتمع الإسرائيلي أيضا ليس ناضجا للموافقة على الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية. هذا هو الوضع اليوم. والآن قالت جامعة الدول العربية لأبو مازن «الرئيس الفلسطيني محمود عباس» إن المصالح العربية تقضي بخفض لهيب الموقدة الفلسطينية - الإسرائيلية. وهذا ما قاله تقريبا أوباما لنتنياهو وأبو مازن. والضغوط الحالية هي على انعدام النضوج لدى كلا الجانبين. والسؤال الكبير هو هل ستنجح الضغوط الممارسة عليهما. وهذا لا يعني أن القوى السياسية في إسرائيل أو بين الفلسطينيين قد تغيرت. وما أحاول قوله هو أن صورة الوضع هنا تغيرت ولكن بتأثير من الخارج. وانظر مثلا إلى القافلة التركية «أي أسطول الحرية لكسر الحصار عن غزة»، فهذه جزء من القصة. وعمليا هذه القافلة تعبر عن سير الأمور في الشرق الأوسط، إذ أن ما حدث بعد يوم واحد من أحداث هذه القافلة، ما كنت ستصدقه لو قلت لك قبل ذلك بأسبوعين إنه سيحدث. وأقصد موافقة

إسرائيل على أن تفتح مصر حدودها مع قطاع غزة. ووفقا لرؤيتي فإنه ليس إسرائيل ولا مصر كشفتا عن سياسة لم نكن نعرفها من قبل. وأعتقد أنه أمام التغيير الذي أجراه رئيس حكومة تركيا، رجب طيب أردوغان، في خريطة القوى الإقليمية، فإن المنطق الجديد هو منطق منظومة يوجد فيه عدد كبير من المصالح. وكذلك الوضع في اليمن «يقصد الحوثيين»، حيث تجري محاولة لإقامة قطاع بين اليمن والسعودية تسيطر فيه جهة شبيهة بحزب الله أو حماس».

(×) هل تأتي «خطة السلام» التي يقترحها رئيس حزب العمل ووزير الدفاع الإسرائيلي ايهود باراك في هذا السياق؟

غوطفاين: «يصعب قول هذا الآن، لأن القياديين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يكشفون أوراقهم. والانطباع العام، فيما يتعلق بنتنياهو وباراك، هو أنهما يديران سياسة تستقطب إجماعا في إسرائيل. لكن يصعب معرفة ما إذا كان باراك يدفع باتجاه اتفاق أكثر من غيره. وإلى أن نعرف ما الذي جرى خلال اللقاء بين نتنياهو وأوباما فإنه يصعب معرفة اتجاه الأمور».

(×) لماذا يتم إخفاء المعلومات حول لقاء نتنياهو وأوباما؟

غوطفاين: «يتم إخفاء المعلومات حول لقاءات تعقد بين رئيس حكومة إسرائيلي ورئيس أميركي بشكل دائم. ويصعب معرفة الحديث الذي يدور بينهما. رغم ذلك فإن أجندة الأميركيين معروفة تقريبا، وخلال السنتين المقبلتين سنشهد خطوات بعيدة المدى، مثل انسحاب الجيش الأميركي من العراق. لكن خطوة كهذه ستكون منوطة باتفاقيات مع دول أخرى. ولذلك فإني أعتقد أن ما يصعب على الإسرائيليين والفلسطينيين إدراكه في المرحلة الجديدة المقبلة علينا هو أن اللعبة لم تعد لعبتنا وحدنا. وإنما سيتم إملاء أمور كثيرة من الخارج. ونحن نتحدث هنا عن عملية سياسية «لحل الصراع» أكبر بكثير مما عهدنا في الماضي. وبرأيي فإن المثال الأبرز الحاصل الآن هو مثال غزة وموافقة إسرائيل على أن تفتح مصر حدودها مع القطاع في أعقاب قافلة السفن التركية، وذلك بشكل مفاجئ ومن دون تفكير وتخطيط مسبق من جانب إسرائيل ومصر. وباعتقادي أن هذا التغيير لم يكن بسبب الصور التي تم نقلها من عملية الاستيلاء على سفينة 'مرمرة' وإنما من تفكير سريع في إسرائيل ومصر حول تغير موازين القوى بعد أن تحزبت تركيا إلى جانب معين. وأعتقد أن هذا هو المنطق الذي سيوجه المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين».

(×) هل سيوافق نتنياهو على الدخول في مفاوضات مباشرة استنادا إلى مبدأ إقامة الدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في حزيران ١٩٦٧؟

غوطفاين: «سوف يرفض ذلك ويعلل بأن هذا الموضوع يجب أن يخضع للتفاوض. ولا شك في أن هناك فجوات كبيرة بين مواقف الجانبين. فالمفاوضات التي قد تبدأ قريبا لا تجري، كما ذكرت، بسبب حدوث تغيير ما دراماتيكي، وإنما لأن كلا الجانبين تعرضا لضغوط خارجية هائلة، كما أن كليهما لا يعملان في فراغ. وأوباما أوضح لعباس أن عليه التنازل عن شرط تجميد الاستيطان وعن التزام إسرائيل بإجراء المفاوضات استنادا إلى خطوط الرابع من حزيران، وفي المقابل أوضح الرئيس الأميركي لنتنياهو أيضا أن عليه الاعتراف بداية بمبدأ الدولتين لحل الصراع».

حكومة إسرائيل ضد مواطنيها العرب: فصل آخر في "حرب الاستنزاف" ضد البدو

بقلم: غادي الغازي (×)

مؤخراً دمرت قرية بأكملها في إسرائيل.. قرية بدوية اسمها «العراقيب»، وهي إحدى «القرى غير المعترف بها» في النقب الشمالي، على مسافة بضعة كيلومترات إلى الشمال من مدينة بئر السبع. وقد شارك في حملة الهدم المئات من أفراد الشرطة والوحدة البوليسية الخاصة، فيما نجح قرابة ثلاثين من نشطاء اليسار في الوصول من أماكن مختلفة، في اللحظة الأخيرة، من أجل التعبير عن التضامن والاحتجاج. غير أن قوات الشرطة أقامت جدارا حيا فصل بين الأهالي والمتضامنين معهم وبين بيوت القرية، واعتقلت عدداً من النشطاء وقامت بإخلاء النساء والأطفال بالقوة من بيوتهم، لتشق بذلك الطريق أمام البلدوزرات التي تولت هدم وتدمير البيوت والحقول على مرأى من أهالي «العراقيب».

لا شيء يماثل هدم البيوت. صحيح أننا نعلم أن هناك غبنا وتمييزا واهمالا وخصخصة، ليس في إسرائيل فحسب، بل وفي دول يحلم سياسيون إسرائيليون بالانتماء إليها، ولكن ليس هناك من دولة تخوض حربا ضد مواطنيها وإلى حد هدم بيوتهم.

فحين تحشد الدولة المئات من أفراد قوات الأمن والشرطة والوحدات الخاصة للقيام بعملية تبدأ مع ظهور خيوط الفجر الأولى، وتستخدم الجرافات من أجل هدم بيوت مواطنيها.. حين تعلن عنهم كعدو محتمل وتخرج لدرء الخطر المتخيل بوسائل الهدم والعنف، فإن ذلك يعني الحرب. والحرب «العصرية» ليست دبابات أو طائرات فقط، بل جرافات وأوامر وتراخيص بناء وقرار لجان.. وها هي حكومة إسرائيل تشن باسم دولة إسرائيل حربا مستمرة ضد مواطنيها الفقراء والمغبونين الذين يعانون من ظلم وتمييز. وهي لا تمارس الإهمال فقط، بل تمارس الطرد والتشريد والتهديد والهدم. ولا بد من أن نذكر أن أبناء «العراقيب» هم الذين جرى في الماضي رش حقولهم من الجو بالمبيدات السامة، مما ألحق بهم أضراراً صحية وتسبب بإتلاف وخسارة محاصيلهم الزراعية. في الكنيست تجادل المدافعون عن الرش والهدم حول الكمية الدقيقة للمبيدات التي استخدمت، وحول ما إذا كان سكان «العراقيب» يعانون فعلا من آلام دائمة في الرأس، وما إذا كان بالإمكان استخدام مبيدات بكمية أقل.

ومرت بضع سنوات إلى أن أعلنت المحكمة الإسرائيلية العليا أن رش الحقول بالمبيدات هو سلوك غير قانوني البتة.

العدو الداخلي

لماذا يهدمون بيوتهم إذن؟ قبل يوم واحد فقط (من حملة هدم قرية «العراقيب») نشرت أقوال رئيس الحكومة بينامين نتنياهو، في أثناء نقاش حول قانون الولاء، وقد كان كلام نتنياهو واضحا تماما:

«نحن دولة قومية، وهذا يعني أن السيادة الشاملة على الدولة محفوظة للشعب اليهودي. «...» اليوم يدور صراع دولي ضد تعريف إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي. أنا لا أريد إبقاء الوضع كما هو، ذلك لأننا نتعرض لهجمة في هذا الصدد. وقد يكون المغزى قيام عناصر وجهات مختلفة بالمطالبة بحقوق قومية وحقوق دولة داخل إسرائيل، في النقب مثلا، إذا أصبح منطقة لا توجد فيها أغلبية يهودية. هذا ما حدث في البلقان، وهو يشكل تهديدا حقيقيا».

كلام واضح: الدولة لليهود فقط. أما المساواة المدنية- الفردية والجماعية- فهي بمنزلة تهديد. كما في لعبة المرآة المعروفة، فإن العدوانية المتخيلة تشرعن العدوانية الحقيقية. وهكذا يتحول البدو في النقب فجأة إلى «تهديد ملموس»، لأنه يمكن أن يحدث هناك شيء ما، كما حدث في البلقان. وما الذي حدث بالضبط في البلقان؟! ما حدث في البلقان هو تطهير عرقي. جميع أنصار التطهير العرقي يدعون أنهم يدافعون عن أنفسهم في مواجهة مجموعة أقلية، يشكل وجودها في حد ذاته تهديداً لهم!

ما هو الذنب الذي اقترفه البدو؟ وكيف نشأ «التهديد الملموس»؟ هذا يكمن في وجودهم بحد ذاته. فقد تنشأ في النقب «منطقة من دون أغلبية يهودية». إنها لطريقة رائعة: يمكن التنقل من منطقة إلى أخرى لنكتشف بأنه لا توجد في منطقة معينة داخل إسرائيل أغلبية يهودية، مثلا بين كفر قرع وأم الفحم، أو بين سخنين وعرابة. وهل لا حاجة عندئذٍ لعمل شيء ما ضد التهديد؟! لكنهم يعملون! يسعون إلى إقامة مدينة (مستوطنة) حريش في وادي عارة، ليس كحل لضائقة السكن أو كجزء من عملية تطوير لصالح عامة السكان، وإنما في إطار محاولة لتوظيف واستخدام ضائقة السكن لدى المتدينين (اليهود) الحريديم كأداة ضد السكان العرب، بهدف منعهم من البناء وتوسيع قراهم وبلداتهم. تماما مثلما أقاموا «المناطير» في الجليل بغية محاصرة وتقطيع أوصال التجمعات العربية، ومحاربة «التهديد» الذي يمثله وجود وحياة العرب في الجليل.

إنها الحرب المستمرة، حرب الاستنزاف ضد جزء من مواطني الدولة، حرب أسلحتها أوامر منع بناء وأوامر هدم ومفتشين و«دورية خضراء». وفي نفس الوقت يطالبون المواطنين العرب بالخدمة المدنية وبإثبات ولائهم للدولة التي لا تكترث لهم. ففي النقب أيضا هدمت السلطات قبل بضعة أسابيع في بلدة رهط، مبنى ناد للجنود البدو.

فما هي الرسالة إذن؟ الرسالة واضحة، ومفادها أن أية خدمة، عسكرية كانت أم مدنية، لا تشكل ضمانة للحقوق. حتى الدروز في الجليل لا يتمتعون بالمساواة، أليس كذلك؟!

لماذا يخلون ويطردون سكان «العراقيب»؟

سكان «العراقيب» ليسوا غزاة، فقريتهم قائمة منذ ما قبل قيام دولة إسرائيل. وكحال آلاف المواطنين العرب من بدو النقب، فقد تعرض أهالي العراقيب أيضا لحملات طرد وإخلاء وترحيل «مؤقت»، مع وعود، أو بدون وعود بإعادتهم، ليتم بعد ذلك مصادرة أراضيهم. ليست هناك بقعة في النقب تخلو من مجموعات وعشائر بدوية تعرضت باستمرار للتهجير والترحيل القسريين. ربما من السهل على الدولة أن تؤمن بأن البدو قوم من الرحل بلا أرض وبلا حقوق. من السهل عليها أن تقول ذلك لنفسها كي تبرر ترحيلهم القسري من مكان إلى آخر. ويزعمون أن الدولة تسعى إلى توطين البدو وإلى جعلهم أناسا «متحضرين». لكن الدولة في الحقيقة تعمل فعليا على تحويلهم مجدداً إلى بدو رحل من خلال تقويض وزعزعة استقرارهم على الأرض، وتحويلهم إلى مجرد مستودع للأيدي العاملة. يمكن طرد وترحيل البدو من مكان إلى آخر بسبب وضع أمني، كما حدث مثلا في أوائل الخمسينيات، ويمكن طردهم مجدداً كما حدث في السبعينيات، عقب توقيع معاهدة السلام مع مصر وبناء القواعد الجديدة للجيش الإسرائيلي في النقب.. يمكن إخلاؤهم أيضاً لأسباب تتعلق بـ «المناطق الخضراء» و«المناطق المفتوحة» ومن ثم نقل آلاف الدونمات إلى أيدي «أفراد» يهود بالطبع، ليحافظوا على «أراضي الدولة».

في ١٧ تموز (الماضي) جرى في الحقيقة، دون ضجيج أو إثارة انتباه الناس، تمرير أحد أكثر القوانين أهمية في الفترة الأخيرة، قانون يشرعن الاستيلاء الواسع والمكثف على أراض وموارد، ومنحها لغزاة «جيدين» و«لغامرين إيجابيين»! لحساب من يجب إخلاء أهالي العراقيب؟ لصالح أعمال تحريج (تشجير) ستقوم بها مؤسسة «الكيرن كييمت». يخلونهم من أراضيهم وبيوتهم من أجل أشجار! هذه الأشجار، وهذا ما اضطر مسؤولون في هذه المؤسسة للاعتراف به، ستزرع بدون خطة هيكلية وبدون أي منطق بيئي أو زراعي، غايتها الحقيقية ضمان السيطرة على الأراضي. مثل هذه الأشجار يمكن رؤيتها بكثرة على مقربة من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، أحيانا تكون مغروسة داخل براميل، وذلك لنفس الغاية: السيطرة على الأرض التي يمنع أصحابها الفلسطينيون من الدخول إليها. في النقب، تشكل «العراقيب» مثالا واحداً فقط. فهناك قريتان أخريان (أم حيران وعتير) في شمال النقب، مهددتان بنفس المصير، بحجة إقامة منطقة حرجية («غابة حيران») على أراضي القريتين «غير المعترف بهما»، رغم مرور أكثر من خمسين عاما على وجودهما. الآن لا وجود لأية أشجار هناك. يقولون إن السكان يشكلون عائقا أمام مشروع الغابة. لكن الحقيقة هي أن هناك مشروع مستوطنة جديدة- لليهود فقط- متخيلة يختبئ خلف مشروع الغابة المتخيلة. هكذا تتم عملية تهويد النقب. إن خطط التطوير الجديدة للنقب ما هي في الواقع إلا خطط جديدة لسلب الأراضي من المواطنين البدو.

لقد عانى عرب النقب من موجة سلب وترحيل قسري كبرى في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، تلتها موجة كبرى أخرى في السبعينيات، حين دفعوا ثمن اتفاقية السلام مع مصر، وجردوا من القليل مما تبقى لهم من أراضٍ وهم الآن أمام موجة سلب كبرى ثالثة قادمة.

والجدير بالذكر أن هذه الحملة التي تقضي على إمكانيات تطوير محلية للنقب، يستفيد منها جميع سكانه، لصالح تهويده، وهي ثمرة تعاون رساميل خاصة وشركات كبرى مع الدولة الإسرائيلية. فالخطة المستقبلية للنقب أعدها مكتب استشارات أميركي بتمويل من «الصندوق القومي» الإسرائيلي فرع الولايات المتحدة (JNF- USA) الذي يترأسه الملياردير اليهودي - الأميركي اليميني رون لاودر.

إذن فإن «الخطة الجديدة لتطوير النقب» هي نتاج شراكة ضخمة للدولة مع رساميل خاصة وأجنبية، وهي خطة ساهم رئيس الدولة شمعون بيريس بحماس في دفعها قدما. وتعمل «الكيرن كييمت» على دفع خطط ومشاريع الاستيطان الجديدة في الجليل والنقب بالتعاون مع حركة «أور- مهمات قومية»، التي تهدف علنا إلى تهويد الحيز في هاتين المنطقتين.

هناك فرضية أساس تقبع طوال الوقت خلف كل ذلك، ويتم بموجبها حل المشاكل دائما عن طريق التهجير والترحيل وسلب الأراضي، وإحلال «فئات قوية» مكان «فئات ضعيفة»، يهود مكان عرب، إخلاء- بناء وهكذا دواليك... لا يكتفون فقط بسلب الأراضي والممتلكات، بل يدمرون أيضا النسيج الاجتماعي عن طريق الاقتلاع والتفتيت والتشتيت. هذا السلوك لا يقتصر على قرى عرب النقب فحسب، بل سيطال أيضا مصير قرى وأحياء عربية بأكملها في أماكن أخرى، مثل قرية «دهمش» الواقعة بين اللد والرملة وحي «العجمي» في مدينة يافا.

(×) رئيس قسم التاريخ العام في جامعة تل أبيب. ترجمة خاصة.

"المشهد" الاقتصادي

إعداد: برهوم جرايسي

موجز اقتصادي

الصادرات المدنية إلى تركيا لم تتراجع

قال تقرير صادر عن الشركة الإسرائيلية لتأمين الاعتمادات المالية للصادرات المدنية الإسرائيلية إن الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في شهري حزيران وتموز الماضيين لم تتضرر على خلفية مجزرة أسطول الحرية، وبقيت وفق المعدل الشهري بحوالي ١٠٠ مليون دولار شهريا، وهو المعدل الذي كان قائما في الأشهر التي سبقت المجزرة، ويبلغ المعدل السنوي للصادرات المدنية الإسرائيلية إلى تركيا حوالي ٢ر١ مليار دولار.

وقالت الشركة إنه في شهر حزيران تم تنفيذ ٢٦ صفقة تجارية، مقابل ٣٣ صفقة في الشهر الماضي تموز، وغالبية الصادرات من المنتوجات الكيماوية والبلاستيكية والمعادن وأجهزة وكرتون.

وعلى ضوء عدم تراجع حجم الصفقات التجارية، وأن الشركات التركية احترمت كليا الالتزامات المالية، فقد قررت الشركة ذاتها عدم رفع الرسوم التي تفرضها على الصفقات، من باب الاحتياط.

وفي المقابل، فقد أعلن اتحاد وكلاء السفر عن استئناف توجيه الرحلات السياحية إلى تركيا، وبشكل خاص إلى منطقة أنطاليا الجنوبية، بعد أن ألغى الطاقم الإسرائيلي المسمى «طاقم مكافحة الإرهاب» الإنذارات التي أطلقها للإسرائيليين من مغبة السفر إلى تركيا.

يذكر انه حتى العام الماضي بلغ معدل التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا حوالي ثلاثة مليارات دولار، إضافة إلى وجود مشاريع مشتركة بقيمة سبعة مليارات دولار.

وكانت هذه الإنذارات والأزمة السياسية الحادة التي نشبت بين إسرائيل وتركيا في مطلع حزيران الماضي على خلفية مجزرة أسطول الحرية، قد أوقفت بشكل شبه كلي السياحة الإسرائيلية إلى تركيا، وخاصة منطقة أنطاليا التي يزورها سنويا ما بين ٢٥٠ ألفا إلى ٣٥٠ ألف شخص من إسرائيل، وحوالي ٥٠٪ من هؤلاء كانوا يتوجهون إلى تركيا في شهري الصيف تموز وآب، وفي إثر هذا جرى تجميد خط الطيران المباشر من تل أبيب إلى أنطاليا، الذي كان له خط طيران يومي، وأحيانا أكثر من رحلة جوية في اليوم الواحد.

ومن المفترض أن تكون أولى الطائرات قد توجهت إلى أنطاليا هذا الأسبوع بعد شهرين على تجميد خط الطيران، وفي المرحلة الأولى ستتوجه أسبوعيا طائرتان إلى أنطاليا في الاتجاهين، وبعد فترة قصيرة سيتخذ وكلاء السفر قرارهم بشأن استئناف الرحلات العادية بين تل أبيب وأنطاليا، خاصة قبل شهر ونصف الشهر من موسم الأعياد العبرية، التي تبدأ في العاشر من شهر أيلول المقبل، وتستمر حتى أوائل تشرين الأول المقبل.

انهيار حاد للاستثمارات الأجنبية في إسرائيل خلال ٢٠٠٩

أظهر تقرير صادر عن الوكالة الدولية للتجارة والتطوير التابعة للأمم المتحدة أن الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل شهدت خلال العام ٢٠٠٩ انهيارا حادا بنسبة ٦٤٪، مما خفض مرتبة إسرائيل في اللائحة الدولية لتدريج الاستثمارات الأجنبية في دول العالم، من المرتبة ٥٤ في العام ٢٠٠٨ إلى المرتبة ٨٠ في العام ٢٠٠٩.

ويتضح من المعطيات أن الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل لم تشهد استقرارا في السنوات القليلة الماضية، فمثلا في العام ٢٠٠٥ كان حجم الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل ٤ر٨ مليار دولار، وارتفعت في العام ٢٠٠٦ بشكل حاد وبأكثر من ثلاثة أضعاف إلى ١٥ر٣ مليار دولار، وهبطت في العام ٢٠٠٧ إلى ٨ر٨ مليار دولار، لترتفع مجددا في العام ٢٠٠٨ إلى قرابة ١١ مليار دولار، ولتنخفض بنسبة حادة في العام الماضي ٢٠٠٩، لترسو عند مستوى ٣ر٨ مليار دولار.

وعدم الاستقرار كان واضحا أيضا في الاستثمارات الإسرائيلية في العالم، فمثلا في العام ٢٠٠٤ كان حجم الاستثمارات الإسرائيلية في الخارج ٤ر٩ مليار دولار، لتنخفض في العام ٢٠٠٥ إلى ٢ر٩ مليار دولار، ولترتفع بحوالي خمسة أضعاف في العام ٢٠٠٦ ووصلت إلى ٥ر١٥ مليار دولار، وهو تقريبا نفس حجم الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل، وانخفضت الاستثمارات الإسرائيلية في الخارج في العام ٢٠٠٧ إلى مستوى ٦ر٨ مليار دولار، وهو أيضا مطابق للاستثمارات الأجنبية في إسرائيل، وبلغ حجم هذه الاستثمارات في العام ٢٠٠٨ حوالي ٢ر٧ مليار دولار، لتنخفض بشكل حاد في العام الماضي ٢٠٠٩ إلى مستوى ٢ر١ مليار دولار، ويرى خبراء أن هذا يعود إلى حالة عدم الاستقرار التي شهدها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة.

الاقتصاد الإسرائيلي فوجئ برفع الفائدة بنسبة ٢٥ر٠٪

أجمعت التوقعات في إسرائيل في الأسبوعين الماضيين على أن بنك إسرائيل المركزي لن يرفع الفائدة البنكية الأساسية للشهر الجاري- آب، وهذا على ضوء انخفاض وتيرة ارتفاع التضخم المالي، واستقرارها في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة في المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة، ما بين ١٪ إلى ٣٪.

إلا أن محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر أعلن بشكل مفاجئ عن رفع الفائدة البنكية بنسبة ٢٥ر٠٪، لتصبح ٧٥ر١٪، وادعى البنك أن هذا القرار جاء في أعقاب تخوفات البنك المركزي من «فقاعة عقارية»، إذ إن أسعار البيوت تشغل كثيرا الأوساط الاقتصادية، إلا أن من يتذكر تصريحات فيشر في مطلع العام الجاري، سيعرف أن الأخير يتجه نحو فائدة بنكية تستقر عند نسبة ٢ر٥٪، ولهذا فإنه يرفعها تدريجيا، وإن كان هذا بوتيرة غير منتظمة.

وكانت الفائدة البنكية حتى شهر تشرين الأول الماضي نصف بالمائة، وسبق هذا أشهرا طويلة بقيت خلالها عند مستوى الفائدة غير المسبوق في تاريخ إسرائيل، إلى أن رفعها فيشر مجددا في تشرين الثاني الماضي بنسبة ٢٥ر٠٪ ليلحقها بعد شهرين بنسبة مماثلة ولتكون الفائدة ١٪، وبعد ذلك بشهر، رفعها بنسبة مماثلة، وابتداء من شهر نيسان وعلى مدى أربعة أشهر استقرت الفائدة عند نسبة ٥ر١٪.

وبطبيعة الحال فإن قرار فيشر واجه ردود فعل غاضبة لدى أصحاب الشركات الكبرى وكبار المستثمرين، الذين قالوا إن فائدة مرتفعة تشكل عبئا عليهم، ولا تساعد على دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وتتخوف أوساط اقتصادية في إسرائيل من أن يُقدم بنك إسرائيل المركزي على رفع الفائدة في الأشهر الأربعة المتبقية من هذا العام بوتائر متسارعة وبشكل غير مبرر، حتى تصل الفائدة إلى مستوى ٥ر٢٪ كما حددها البنك قبل بدء العام الجاري.

معطيات جديدة:

ارتفاع في الإنتاج الصناعي وانخفاض في البطالة في الربع الثاني من العام الحالي

قالت معطيات جديدة صادرة عن مكتب الإحصاء المركزي وبنك إسرائيل المركزي إن الإنتاج الصناعي حقق ارتفاعا كبيرا في الربع الثاني من العام الجاري، في حين أن البطالة واصلت هبوطها في نفس الفترة لتعود إلى المستوى الذي كانت عليه في نهاية العام ٢٠٠٨، أي ٥ر٦٪، وعلى الرغم من ذلك، فإن الصادرات الإسرائيلية إلى الخارج تراجعت في نفس الفترة بنسبة ٥ر٢٪.

وبحسب المعطيات، فإن الإنتاج الصناعي ازداد في الربع الثاني من هذا العام بنسبة تقل بقليل عن ١١٪، وهذا استمرار لارتفاع أكبر في الربع الأول من هذا العام بنسبة ٧ر١٣٪، وهذا الارتفاع يسري على كافة قطاعات الإنتاج الصناعي.

وتقول المعطيات إن قطاع التقنية العالية سجل ارتفاعا بنسبة ٢٠٪ بمعدل سنوي، وهذا بعد أن حقق زيادة في الربع الأول من هذا العام بنسبة ٦ر١٤٪ بمعدل سنوي أيضا، علما أن قطاع التقنية العالية كان من أكثر القطاعات تضررا خلال الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الإسرائيلي في النصف الأول من العام الماضي- ٢٠٠٩.

وفي المقابل قال تقرير صادر عن معهد التصدير الإسرائيلي إن الصادرات الإسرائيلية إلى الخارج سجلت في الربع الثاني من هذا العام تراجعا بنسبة ٥ر٢٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، وبلغ التراجع من دون قطاع الأدوية الذي سجل ارتفاعا حادا نسبة ٥ر٨٪، وهو ما أثار القلق في الأوساط الاقتصادية، وهذا على الرغم من أن معدل الصادرات الشهري في النصف الأول من هذا العام كان أعلى بنسبة ١٨٪ من نفس الفترة من العام ٢٠٠٩، في حين أنه على الرغم من التراجع الحاصل في الربع الثاني بالمقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠٠٩، إلا إن الصادرات في الربع الثاني بقيت أعلى بنسبة ٥ر٦٪ من نفس الفترة من العام ٢٠٠٨.

وتقول مصادر اقتصادية إن مصدر التراجع هو الأسواق الأوروبية، على ضوء الأزمة الاقتصادية التي شهدتها بعض الدول وبشكل خاص اليونان في الآونة الأخيرة، ولكن السؤال الذي بقي مفتوحا هو ما إذا التراجع في الربع الثاني من هذا العام سيكون بداية مرحلة جدية، وفاتحة لتراجعات أكبر في الفترة المقبلة، مما قد يثير من جديد الأزمة الاقتصادية.

من جهة أخرى، فقد أعلن مكتب الإحصاء المركزي أن البطالة في شهر أيار الماضي واصلت تراجعها الذي بدأته في صيف العام الماضي، ورست عند نسبة ٥ر٦٪، وهي النسبة التي كانت في الشهر الأخير من العام ٢٠٠٨، في حين أن البطالة كانت في نفس الشهر من العام الماضي ٨ر٧٪، وتراجعت حتى نهاية العام ذاته إلى ٢ر٧٪، بمعنى أنه خلال خمسة أشهر تراجعت البطالة بنسبة ١٠٪، وبلغ عدد العاطلين عن العمل في الشهر المذكور ١٩٤ ألف عاطل عن العمل.

وتقول مصادر اقتصادية إن تراجع البطالة في الفترة المقبلة سيكون بوتيرة اقل، أو أن تستقر عند نسبة قريبة من التي كانت عليها في شهر أيار الماضي، إذ إن البطالة حتى في سنوات النمو الاقتصادي بقيت في حدود ٦٪، أو أقل بقليل في أحسن أحوالها.

استطلاع يضع "يسرائيل هيوم" في المقدمة قبل "يديعوت أحرونوت" يؤجج حرب الصحف في إسرائيل!

صدرت «يسرائيل هيوم» لأول مرة في منتصف 2007 كجريدة يومية توزع مجانا وصاحبها هو الثري الأميركي اليهودي شلدون أدلسون الصديق الصدوق لنتنياهو ×كبرى الصحف الإسرائيلية تتهم صاحب «يسرائيل هيوم» بأن مهمته هي تسويق نتنياهو ×نتنياهو أحبط عدة مبادرات قوانين للحد من ظاهرة «يسرائيل هيوم» التي تفتقر إلى مكانة صحافية ×الاستطلاع لم يسأل عن مدى قناعة القراء بالصحيفة ومدى استعدادهم لشرائها ×الصحف الكبرى تشكك بالاستطلاع وبمصداقيته ×حرب الصحف على نتنياهو ستتأجج

قال استطلاع أعده معهد TGI الإسرائيلي إن صحيفة «يسرائيل هيوم» اليومية التي توزع مجانا احتلت المكانة الأولى في النصف الأول من العام الجاري من حيث الانتشار، إذ حصلت على نسبة قراء ٢ر٣٥٪ مقابل الصحيفة الكبرى تقليديا «يديعوت أحرونوت»، التي لأول مرة في تاريخ الصحافة الإسرائيلية تحتل المرتبة الثانية بنسبة ٩ر٣٤٪، وهي توزع بالمباع والاشتراكات.

وقد أظهر الاستطلاع أن صحيفة «معاريف»، التي كانت على مدى السنين تحتل المرتبة الثانية بعد صحيفة «يديعوت أحرونوت»، قد تلقت ضربة إضافية وهبطت نسبة القراء لديها إلى ٥ر١٢٪، وهي التي عرفت في الماضي نسبا في حدود ٣٥٪، أما صحيفة «هآرتس» فقد هبطت نسبتها بشكل طفيف، إذ كانت نسبتها ٤ر٦٪، إلا إن هذا الهبوط مرده ارتفاع عدد الذين يقرأون الصحف اليومية في النصف الأول من هذا العام بحوالي ٧٪، وكما يبدو فإن هذه النسبة تعود إلى توسيع المنطقة التي توزع فيها «يسرائيل هيوم» مجانا.

أما في نهاية الأسبوع فقد بقيت «يديعوت أحرونوت» تحتل المرتبة الأولى بنسبة حوالي ٤٤٪، ولكن بهبوط عن العام الماضي، حيث كانت نسبتها ٥ر٤٧٪، وحلت في المرتبة الثانية «يسرائيل هيوم»، بنسبة أقل بقليل من ٢٦٪، تليها معاريف بنسبة تفوق ١٦٪ ثم «هآرتس» بنسبة ٤ر٧٪، وقد بدأت «يسرائيل هيوم» في مطلع العام الجاري، بإصدار عدد سادس أيام الجمعة، بعد أن كانت تصدر لخمسة أيام في الأسبوع.

«يسرائيل هيوم»

وتعتبر الصحف الإسرائيلية التقليدية أن «يسرائيل هيوم» تبقى دخيلة على سوق الصحافة الإسرائيلية، ويملكها الثري الأميركي العالمي اليهودي شلدون أدلسون، ويُعرف عنه أنه من أقرب المقربين من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وحتى حينما كان هذا الأخير رئيس حزب المعارضة الأول، قيل إن هذه الصحيفة صدرت من أجل تسويقه.

وبدأت الصحيفة تصدر يوميا، لخمسة أيام أسبوعيا، في منتصف العام ٢٠٠٧، لتوزع في محطات شبكة القطارات وفي مدينة تل أبيب ومنطقتها، ثم بدأت توسع مجال توزيعها من منطقة إلى أخرى، ولكنها حتى الآن لا توزع في جميع أنحاء البلاد. وفي مطلع العام الجاري رفع صاحبها كمية الأعداد المطبوعة إلى حوالي ٢٥٥ ألف عدد يوميا، منها ١٠٠ ألف عدد تصل إلى بيوت «مشتركة» بمعنى وافقت على تلقيها مجانا يوميا.

ومنذ أن بدأت الصحيفة تظهر في استطلاعات الرأي التي تجري مرة كل نصف عام، احتلت مباشرة المرتبة الثانية، متجاوزة الصحيفة الثانية تقليديا «معاريف» التي تواجه في السنوات الأخيرة صعوبات مالية كبيرة، والأهم في هذه النقطة بالذات أن «معاريف» كانت على مدى السنين تعتبر صحيفة اليمين السياسي، وجاءت «يسرائيل هيوم» المحسوبة على نتنياهو شخصيا، لتنافسها في هذه الزاوية بالذات، على الرغم من أن الصحيفة الجديدة تستقطب أقلاما من جميع التيارات السياسية، في محاولة للتغطية على توجهاتها اليمينية.

ولكن الصحيفة، وعلى الرغم من صدورها منذ ثلاث سنوات، وحجم انتشارها، إلا إنها لا تحظى بمكانة صحافية، وهي ليست مرجعا إعلاميا، وحافظت الصحف التقليدية على مكانتها في هذا المجال، وفي الصدارة تبقى صحيفة «هآرتس» على المستوى السياسي والعسكري بشكل خاص، ومعها في الصدارة أيضا صحيفة «يديعوت أحرونوت»، في حين أن التقليصات الكبيرة التي أجرتها صحيفة «معاريف» في العامين الأخيرين انعكست سلبا على مكانتها كمرجع إعلامي في الشارع الإسرائيلي.

القلق سياسي وتجاري

مع تنامي انتشار «يسرائيل هيوم» لمسنا قلقا كبيرًا على مستوى الصحف التقليدية، التي باتت تخشى من أن يقتنص هذا الانتشار من حصتها في «كعكة» الإعلانات التجارية، لتلحقها الحكومية، فلاستطلاعات الرأي حول مدى انتشار الصحف مكانة هامة في شكل توزيع ميزانيات الإعلانات التجارية، ولهذا ليس صدفة أن الصحف الثلاث الكبرى تقليديا، «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» و«هآرتس»، توحدت من دون اتفاق بينها لمحاربة هذه الصحيفة، تحت غطاء أن الصحافة المجانية لا يمكنها أن تنافس الصحف التي تباع في السوق.

وقد اتخذت محاربة «يسرائيل هيوم» أشكالا عدة، منها بطبيعة الحال محاربة الصحيفة وصاحبها مباشرة، ولكن أيضا كان نتنياهو شخصيا مستهدفا على وجه الخصوص، فمثلا قبل عدة أشهر ظهرت قضية إحدى العاملات في بيت نتنياهو الخاص، التي تقدمت بشكوى إلى المحكمة ضد زوجته، سارة، بسبب سوء معاملتها لها وسلب بعض من حقوقها، ولم تشهد الصحف الإسرائيلية من قبل وحدة الحال هذه بين الصحف الثلاث التي انهالت على نتنياهو وزوجته على مدى أيام طوال، لتحتل هذه القضية عشرات الصفحات من هذه الصحف وغيرها، في حين أن «يسرائيل هيوم» اتخذت خطا معاكسا ويعطي وزنا أكبر لرد سارة نتنياهو على القضية.

وفي الأسبوعين الماضيين اتهمت الصحف الثلاث بنيامين نتنياهو شخصيا بأنه في مشروع ميزانية العامين المقبلين ٢٠١١ و٢٠١٢، ادخل بندا على قانون التسويات المرافق لقانون الميزانية، وهو قانون يشمل سلسلة من الإجراءات لتطبيق السياسة الاقتصادية، ويقضي البند بإجراء تخفيض جدي على ميزانية الإعلانات الحكومية في الصحف، ويدعو البند ذاته إلى إجراء فحص حول مدى الجدوى من نشر جميع الإعلانات في الصحف، وما إذا يتم إعطاء وزن أكبر لنشر الإعلانات عبر الانترنت في موقع خاص.

وقالت الصحف الثلاث ومعها قنوات تلفزة وإذاعات تجارية إن هذا البند ادخله نتنياهو إلى قانون التسويات بطلب من صديقه شلدون أدلسون صاحب «يسرائيل هيوم»، كخطوة إضافية في حرب نتنياهو- أدلسون على الصحف التقليدية، والتزم نتنياهو الصمت في هذه القضية بالذات، ولكن ما بات واضحا هو أن هذا البند سيبرز خلال بحث الكنيست له، لدى بحث مشروع الموازنة العامة في الخريف المقبل، ومن المؤكد أن معارضي نتنياهو سيوجهون له نفس التهم.

وأصلا فإن معركة الصحف الثلاث انتقلت إلى الكنيست منذ عدة أشهر، من خلال عدة مبادرات لمشاريع قوانين تستهدف صحيفة «يسرائيل هيوم»، ومنها ما يقيد مسألة توزيع الصحف مجانا، وقانون آخر يهدف إلى منع أجنبي من إصدار صحيفة في إسرائيل طالما لا يحمل جنسيتها، ولم يتوان نتنياهو عن التدخل شخصيا في هذه القوانين وضغط على اللجنة الوزارية لشؤون التشريعات لرفض هذه المشاريع والسعي لإسقاطها في الهيئة العامة للكنيست، إلا إن الصحف قالت بعد صدور هذا الاستطلاع إن مشاريع القوانين ستطرح مجددا في الأشهر المقبلة، لإحراج نتنياهو شخصيا في هذه القضية.

ردود فعل حادة

وأدى صدور الاستطلاع إلى ردود فعل حادة في وسائل الإعلام الإسرائيلية من المعنيين، في الوقت الذي أعلنت فيه «يسرائيل هيوم» احتفالها بنتيجة الاستطلاع، ولكن غالبية ردود الفعل بقيت بهويات «مجهولة» في هذه الصحيفة أو تلك، ولكن من قرر أن يشن معركة مفتوحة كان الصحافي من «معاريف» بن كسبيت، الذي قال لموقع انترنت «إن من يمنح استطلاع معهد TGI وزنا وقيمة، ويساوي بين الصحف التي تباع وبين تلك التي توزع مجانا، لا يعرف ما الذي يفعله». وأضاف «إن انتشار يسرائيل هيوم متعلق فقط بالأموال التي مستعد شلدون أدلسون صرفها شهريا، من أجل دعم صديقه، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو».

وهذا ليس كلاما عابرا، فمن يعرف ماضي بن كسبيت، يعرف أيضا أنه كان أشبه بناطق لنتنياهو في صحيفة «معاريف»، فهو محسوب على اليمين، ولكن بشكل خاص على نتنياهو، إلا إنه وكما يبدو على خلفية الحرب على «يسرائيل هيوم»، فإن بن كسبيت أخذ على عاتقه محاسبة رئيس الحكومة.

فمثلا في اليوم التالي لسقوط المروحية العسكرية الإسرائيلية في رومانيا ومقتل ستة ضباط إسرائيليين فيها، نشر بن كسبيت تقريرا قال فيه إن نتنياهو أقام حفل عيد ميلاد لنجله البكر في البيت الرسمي لرئيس الحكومة بحضور مدعوين كثيرين، على الرغم من معرفته بحادث سقوط الطائرة، لتنشغل وسائل الإعلام في ذلك اليوم بنشر رد مكتب نتنياهو، ومحاولة نفي التهمة والادعاء أن رئيس الحكومة عرف بالحادثة متأخرا، وكما يبدو فإن الحرب على نتنياهو ستتصاعد في الفترة المقبلة.

وقال مصدر في «يديعوت أحرونوت» ردا على الاستطلاع «من المؤكد أن هذا الأمر ليس لطيفا، ولكن يجب التعامل مع هذا الاستطلاع بتحفظ، فالحديث يجري على صحيفة مجانية، التي من الممكن في لحظة ما أن يقرر صاحبها الثري شلدون أدلسون أن يزيد طباعة أعدادها».

وتقول الصحف التي تباع إن نسبة انتشارها مرتبطة بأشخاص يشترون هذه الصحيفة أو تلك، أو أنهم مشتركون فيها، في حين أن مقياس انتشار الصحيفة المجانية هو الكمية التي تطبعها.

ولا تترك «يديعوت أحرونوت» الأمر من دون رد فعل عملي، فقد أطلقت في الأيام الأخيرة حملة دعائية في الصحيفة ذاتها، وفي لوحات الشوارع الإعلانية، وفي وسائل الإعلام الالكترونية، تحت عنوان، «فقط الصحافة الحرة هي صحافة حقيقية»، و«فقط الصحافة الحرة هي صحافة صادقة».

معطيات أخرى

واستعرض استطلاع TGI جوانب أخرى في سوق الصحافة الإسرائيلية، فعلى صعيد الصحف الاقتصادية حافظت صحيفة «ذي ماركر» التابعة لصحيفة «هآرتس» على المرتبة الأولى من دون منافس من حيث الانتشار، بنسبة ٢ر٧٪ في النصف الأول من هذا العام، رغم أن هذه النسبة تشكل تراجعا عن ٦ر٧٪ في العام الماضي- ٢٠٠٩، وفي المقابل فإن صحيفة «كالكاليست» التابعة لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، حققت نسبة ٦ر٤٪ بارتفاع عن العام الماضي، حيث كانت النسبة ٣ر٤٪، وفي المقابل فإن صحيفة «غلوبوس»، التي تصدر كصحيفة اقتصادية بشكل مستقل، تراجعت نسبة انتشارها بشكل حاد، من ٥ر٣٪ في العام الماضي، إلى ٥ر٢٪ في النصف الأول من هذا العام.

وعلى مستوى الإذاعات، فقد واصلت إذاعة الجيش احتلال المرتبة الأولى بنسبة ٣ر٤٣٪، بتراجع طفيف عن العام الماضي، كما أن التراجع طال الإذاعة الرسمية الإخبارية «الشبكة الثانية»، بنسبة ٥ر٣٩٪، فيما جاءت في المرتبة الثالثة إذاعات المنطقة شبه الرسمية، إذ إن نسبة انتشارها بلغت حوالي ٣٣٪.

ارتفاع ميزانيات الإعلانات التجارية

وفي موازاة ذلك، قال تقرير صادر عن اتحاد المعلنين إن ميزانيات الإعلانات التجارية الكبرى سجلت في النصف الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٢٠٪، بعد أن تراجعت هذه الميزانيات في العام الماضي- ٢٠٠٩ - بنسبة ٦ر١٣٪ بسبب الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الإسرائيلي لعدة أشهر، إذ إن هناك شركات كبرى في إسرائيل ضاعفت ميزانياتها هذا العام، وبشكل خاص شركات المواد الغذائية، كذلك يوضح التقرير أن شركات الدعاية الكبرى تواصل توسعها على حساب شركات الدعاية الصغيرة.

وبلغت ميزانية الدعاية لأكبر ٢٠ شركة توظف ميزانيات ضخمة لتسويق ذاتها في النصف الأول من العام الجاري حوالي ١٨٢ مليون دولار، وفي مقدمة هذه الشركات نجد مجموعة شركات «شتراوس» المتخصصة بأصناف معينة من الألبان والأجبان والبوظة، إذ كانت ميزانيتها في النصف الأول من هذا العام حوالي ٧ر١٤ مليون دولار، تليها شبكة صيدليات «سوبر فارم»- ٨ر١٣ مليون دولار، ثم مجموعة شركات مصنع الأغذية «أوسم- ٣ر١٢ مليون دولار، وهناك شركة «تنوفا» للألبان والأجبان التي وظفت ٥ر١١ مليون دولار.

والغالبية الساحقة من هذه الشركات رفعت ميزانياتها بنسب تتراوح من ١٪ وحتى ٩٩٪، إلا إن بنك ديسكونت، وهو البنك الثالث في إسرائيل، قرر هذا العام زيادة ميزانية دعايته بأكثر من سبعة أضعاف، من ٨٦٠ ألف دولار في النصف الأول من العام ٢٠٠٩ إلى ٥ر٦ مليون دولار.

لكن في المقابل هناك شركات ومؤسسات خفضت ميزانيات الدعاية لديها، وأبرزها شركة الهواتف الخليوية بيليفون بنسبة ٣٠٪، ومؤسسة اليانصيب الخيري الرسمية بنسبة ٤٠٪.

وبحسب التقرير، فقد كان مجموع ميزانيات الدعاية التي بحوزة أكبر ٢٠ شركة للدعاية في إسرائيل في النصف الأول من العام الجاري ٤٥٦ مليون دولار، وهي أعلى بنسبة ٢٠٪ عن النصف الأول من العام الماضي.

وحافظت شركة «مكان أريكسون» على المرتبة الأولى إذ كانت ميزانيتها ٧٩ مليون دولار، تليها في المرتبة الثانية شركة أدلر خومسكي بميزانية ٥ر٥٣ مليون دولار، ثم شركة باومن بار رفياني بميزانية ٦ر٤٨ مليون دولار.

أما شركة الإعلانات الحكومية، وهي التي تجمع ميزانيات الإعلانات من كافة الوزارات والمؤسسات الرسمية والشركات الحكومية، فقد خفضت ميزانيتها من ٨ر٨٤ مليون دولار إلى ١ر١٢ مليون دولار، وكما ذكر سابقا هنا فإن حكومة نتنياهو تسعى إلى تخفيض إضافي في هذه الميزانية.

الملفت للنظر في السنوات الأخيرة هو أن الكثير من شركات الدعاية قررت التوحد في ما بينها، وهذا ما يبرز من أسماء الشركات التي بغالبيتها الساحقة، إن لم تكن كلها، أصبحت تجمع عدة أسماء في اسم الشركة الواحدة، وهي أسماء الشركات قبل دمجها في شركة واحدة، وهذا من أجل تعزيز قوتها في المنافسة على عطاءات ميزانيات الدعاية التي تطرحها الشركات المُعلنة.

من أوراق استنتاجات مؤتمر هرتسليا العاشر ٢٠١٠: سياسة الولايات المتحدة الخارجية في عصر التعددية القطبية

المشكلة لا تكمن في قوة الولايات المتحدة وإنما في مدى استعدادها لإظهار هذه القوة في الساحة العالمية وسط الدفاع عن المصالح القومية الأميركية الحيوية ومصالح شركاء وأصدقاء وحلفاء واشنطن في العالم

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

تعريف:

ننقل هنا أبرز المقاطع المهمة التي تضمنتها إحدى أوراق الاستنتاجات الرئيسية الصادرة حديثا عن مؤتمر هرتسليا العاشر حول «ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي» الذي عقد في بداية العام ٢٠١٠.

وهذه الورقة، التي جاءت تحت عنوان «هل ما زالت زعيمة العالم؟: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في عصر التعددية القطبية»، هي واحدة من مجموعة أوراق الاستنتاجات المتعلقة بمحاور المداولات التي شهدها المؤتمر المذكور في أثناء انعقاده، وتعد بديلا عن الملخص التنفيذي الذي كان «المؤتمر» يصدره حول دورات انعقاده السابقة.

«المشهد الإسرائيلي»

توطئة

يدور منذ عدة عقود سجال أكاديمي، سياسي، اقتصادي وثقافي حول مسألة تراجع وانحسار مكانة الولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى تتبوأ زعامة النظام العالمي. على الرغم من ذلك فإن أية قوة عظمى لم تتفوق حتى الآن على الولايات المتحدة في قدراتها العسكرية والاقتصادية، ولا حتى في نفوذها السياسي والدبلوماسي وتأثيرها على ما يجري في الساحة العالمية وفي مناطق النزاع المختلفة في أرجاء المعمورة. والسؤال المطروح: هل ستستمر الولايات المتحدة، في القرن الحادي والعشرين المتخم بالتحديات، في احتلال صدارة القوى العالمية أم أنها ستتراجع إلى مكانة ثانوية؟!

ثمة ثلاثة توجهات مركزية حاليا لفهم النظام العالمي الجديد:

التوجه الأول ينظر إلى الساحة العالمية كحيز تعمل فيه عدة قوى عظمى من دون وجود قوة واحدة متسيدة. وقد شكل مؤتمر المناخ الذي عقد في كوبنهاغن (كانون الأول ٢٠٠٩) تعبيرا ملموسا على ذلك، حين اتضح أن من الصعب بلورة موقف جماعي تجاه المشاكل الكونية.

التوجه الثاني يقول إن هناك عالما متعدد الأقطاب لا تتساوى فيه جميع القوى العظمى، وإن الولايات المتحدة ما زالت القوة العظمى الوحيدة المتزعمة للعالم من دون منازع.

أما التوجه الثالث فيرى أن هناك عالما متعدد الأقطاب من الناحيتين السياسية والاقتصادية، إلى جانب عدة مراكز قوى ونفوذ جديدة، والتي ما انفكت الولايات المتحدة، على الرغم من وجود تلك المراكز، تشكل القوة العسكرية الكبرى الأكثر بأسا وقوة.

ولعله يمكن أن نرى في كل واحد من هذه السيناريوهات ضمانة ضد نشوب حروب بين القوى العظمى وذلك بسبب نشوء موازين قوى جديدة.

على أية حال، من الواضح أن الولايات المتحدة تقف أمام تحديات جديدة في مطلع القرن الحادي والعشرين، سواء بحكم الطابع المتغير للعالم، أو بسبب الديناميكية الداخلية في الولايات المتحدة ذاتها. ففي ضوء التوزيع الجديد للقوة وعمليات العولمة، يبدو أنه لم يعد ثمة مكان حاليا لوحدانية سلطة وزعامة الولايات المتحدة في المنظومة العالمية التي تتوزع فيها القوة والنفوذ بين لاعبين دولانيين وغير دولانيين. فضلا عن ذلك فإن الولايات المتحدة تعاني من مشاكل داخلية صعبة جداً، بدءاً من المديونية الخارجية الضخمة، مرورا بالتبعية لمصادر الطاقة الخارجية، وانتهاء بالأداء المختل للمؤسسة السياسية في الدولة. فهذه المشاكل الداخلية تعتبر العائق الرئيس الذي يقف اليوم أمام الزعامة الكونية للولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تمتلك الجيش الأقوى والأفضل عدة وعتاداً في العالم، إلا إنه من الواضح أن وجود قوات أميركية منتشرة في العديد من بقاع العالم لأهداف ومهمات كثيرة ومتنوعة، يثقل كاهل الجيش الأميركي ويضع أمامه تحديات جسيمة للغاية.

مع ذلك، ورغم كل ما قيل أعلاه، يمكن الافتراض أن الولايات المتحدة ستبقى الأولى بين غير متساوين، وبالأساس بحكم حجم اقتصادها وقوتها الهائلة. ويرى الكثيرون من منتقدي السياسة الخارجية الأميركية في عهد إدارة باراك أوباما أن المشكلة لا تكمن في قوة الولايات المتحدة، وإنما في مدى استعدادها لإظهار هذه القوة في الساحة العالمية وسط الدفاع عن المصالح القومية الأميركية الحيوية ومصالح شركاء وأصدقاء وحلفاء واشنطن في العالم.

العلاقات الأميركية- الأوروبية: شراكة ملحة

بناء على كل واحد من السيناريوهات الممكنة المذكورة فيما يتعلق بالنظام العالمي الآخذ في التشكل، فإن الولايات المتحدة ستبقى قوة عظمى ذات تأثير جوهري للغاية على المنظومة العالمية، حتى وإن بدرجة محدودة في ظروف معينة. ولكن الولايات المتحدة، وبالذات في ظل النظام العالمي المتعدد الأقطاب القائم حاليا، تحتاج إلى حلفاء أقوياء يتبنون نفس قيم ومبادئ الحرية والديمقراطية. ويعتبر الاتحاد الأوروبي حاليا الحليف الأبرز للولايات المتحدة. فهو، سواء كإطار يتبنى سياسة خارجية موحدة أو كمجموعة دول قومية لها أجندة ومصالح خاصة، يعترف بمكانة الصدارة للولايات المتحدة كزعيمة للغرب، على الرغم من وجود بعض الخلافات وهناك بين الولايات المتحدة وبين عدد من الدول الكبرى في أوروبا. إن من يتفحص عن قرب العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا يلاحظ أن السنة الأخيرة (في عهد إدارة أوباما) شهدت تطور شبكة علاقات وثيقة وسليمة أكثر بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، خلافا للعلاقات المعقدة التي سادت بين الجانبين في عهد إدارة جورج بوش. وهناك من يصف شبكة العلاقات الجديدة هذه كـ«شراكة ملحة» مطلوب من أوروبا في إطارها أن تأخذ على عاتقها المزيد من الالتزامات السياسية والاقتصادية والعسكرية في الساحة الدولية إذا ما كانت ترغب في أن تكون شريكا فعالا في عملية صنع قرارات الإدارة الأميركية في مجالات السياسة الخارجية الرئيسية، مثل الحرب في أفغانستان والبرنامج النووي الإيراني وعملية السلام الإسرائيلية- الفلسطينية.

وبما أن العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا تجري في إطار حلف الناتو (شمال الأطلسي) أيضا، فإن أحد التحديات المركزية المنتصبة أمام هذه المنظمة (الحلف) يتمثل في السؤال: ما الذي يمكن عمله ضد إيران في حال عدم انصياعها لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، المتعلقة بمطالبتها بتجميد برنامجها النووي؟ حاليا يتبع الاتحاد الأوروبي توجها يتسم بالازدواجية، على غرار التوجه الأميركي، والذي يقر بضرورة إجراء حوار مع إيران، والتلويح في الوقت ذاته بفرض عقوبات عليها. ليس هناك ما يؤكد أن الناتو والاتحاد الأوروبي سينجحان في التوصل إلى موقف موحد عندما يثار السؤال حول ما إذا كان يجب القيام بخطوة عسكرية هجومية ضد إيران بغية منعها من امتلاك قدرة نووية عسكرية.

الولايات المتحدة- اليابان - الصين: مثلث علاقات خطير

عندما تفحص باقي القوى والدول الكبرى الفاعلة حاليا في الساحة العالمية، وخاصة في قارة آسيا، يمكن أيضا التوصل إلى استنتاج بأن الفهم السائد بشأن صعود قوى كبرى مثل الصين والهند، وما يبدو في الظاهر كهبوط وتراجع في مكانة الولايات المتحدة، هو فهم ضيق جداً، ينظر للوضع في الساحة العالمية من زاوية اقتصادية بالأساس. فالقوة يجب أن تقاس بمصطلحات عسكرية وبالقدرة على توفير سلع جماعية واستقرار عالمي. وبالرغم عن أن اليابان والصين تمتلكان مثل هذه القدرة في المجال غير العسكري، إلا إنهما غير قادرتين حتى الآن على تجسيد أو إظهار عنصر القوة، وذلك لكونهما لا توفران سلعا جماعية أمنية وعسكرية. وفي هذا المجال، ما زالت الولايات المتحدة هي القوة الأهم في الساحة الآسيوية. مع ذلك فإن قوة الصين العسكرية تزداد وخاصة في المجال البحري، إذ أضحى الأسطول الصيني يتمتع بقوة متنامية تثير قلقا واستياء في واشنطن. كذلك فإن محاولة الحكومة الجديدة في اليابان التشكيك في الحاجة إلى مواصلة الاحتفاظ بقواعد عسكرية أميركية في المنطقة، كجزء من مظلة الحماية التي توفرها الولايات المتحدة لليابان وجاراتها في المحيط الهادئ وشرق آسيا، تشكل تحديا آخر أمام واشنطن. من هنا يتعين على الولايات المتحدة، في سبيل الاحتفاظ بمكانتها المتصدرة في آسيا، أن تتصرف بحذر فيما يتعلق بمثلث علاقاتها مع اليابان والصين.

الولايات المتحدة - روسيا: براغماتية بناءة!

يجري منذ صعود أوباما إلى الحكم حوار مكثف جداً بين الولايات المتحدة وروسيا، يعكس تغيرا جوهريا في علاقات القوتين العظميين، مقارنة مع السياسة التي انتهجتها إدارة بوش حيال الروس. فقد تحولت الولايات المتحدة في عهد أوباما إلى إتباع سياسة يمكن وصفها بـ«البراغماتية البناءة»، وذلك اعتقاداً بأن التعاون مع روسيا سيعود بنتائج مفيدة سواء في ما يتعلق بسبل معالجة الملف النووي الإيراني، أو في ما يتعلق بالحد من انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك ليس هناك ما يؤكد أن التفاؤل الأميركي فيما يتعلق بسلوك روسيا في الساحة الدولية، مبرر حقا، خاصة وأن الروس لا يستجيبون لمطالب الولايات المتحدة في جميع المواضيع، والمثال الأبرز على ذلك هو الموضوع الإيراني. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة تعي أن لروسيا دورا مهما في محاولة إقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي. من هنا، ورغم الصعوبات التي ما انفكت تسود في العلاقات بين واشنطن وموسكو، يدرك الأميركيون أن بلورة إجماع دولي في موضوع معالجة الملف النووي الإيراني، أمر ضروري من أجل توسيع العقوبات ضد إيران في المستقبل.

الولايات المتحدة وعملية السلام في الشرق الأوسط

بعث وصول أوباما إلى سدة الحكم آمالا وتوقعات في العالم العربي لم تتحقق حتى الآن. ففي بداية ولايته أعلن أوباما عزمه على إنجاز اتفاق سلام شامل بين إسرائيل وجاراتها في غضون سنة.

غير أنه ثبت أن هذا التطلع ليس واقعيا، كما أن محاولة أوباما مد يده إلى العالم العربي لم تحظ باستجابة ملائمة، وبالأساس في ضوء خيبة أمل الدول العربية إزاء عدم إظهار أوباما موقفا حازما تجاه إسرائيل في كل ما يتعلق بالمفاوضات مع الفلسطينيين.

وعلى الرغم من رغبة أوباما في تمييز نفسه عن سلفه جورج بوش، إلا إن الولايات المتحدة لم تنجح في بلورة سياسة فعالة وحازمة في كل ما يتعلق بعملية السلام الإسرائيلية - العربية. لقد أدرك أوباما ومساعدوه، بعد مرور أكثر من عام ونصف العام على توليه للرئاسة، أنه ليس في مقدورهم اجتراح معجزات في الساحة الشرق أوسطية. مع ذلك لا بديل للدور الفاعل والقيادي الذي تلعبه الولايات المتحدة في المنطقة، وهذا الدور ما زال يحظى بالاعتراف حتى من جانب أطراف الرباعية الدولية. وتدرك الولايات المتحدة، كما المجتمع الدولي ضرورة استئناف العملية السياسية في أسرع وقت، إذ إنه في حال عدم إحراز تقدم جوهري حتى موعد الانتخابات للكونغرس في أواخر العام ٢٠١٠، فإنه سيكون من الصعب، وغير الواقعي، إحراز تقدم في العملية، فيما بعد. مع ذلك فإن الإدارة الأميركية ما زالت حتى الآن تطرح رؤيا وليس خطة سياسية محكمة، وعلى ما يبدو فإنها غير قادرة على دفع تنفيذ أي شيء في كل ما يتعلق بالمفاوضات السياسية.

العلاقات الأميركية - الإسرائيلية

استمرارا لما ورد آنفا، يمكن القول إن الفترة المنصرمة منذ صعود أوباما إلى الحكم، وضعت محل تساؤل منظومة العلاقات الإستراتيجية الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. ففي الوقت الذي صعدت فيه في الولايات المتحدة إدارة ديمقراطية، صعدت إلى السلطة في إسرائيل حكومة يمينية برئاسة بنيامين نتنياهو. وفي ضوء تطلع إدارة أوباما نحو التنصل من سياسة سلفه بوش، نحو مد يدها إلى العالم العربي والإسلامي وفتح حوار مع إيران من دون شروط مسبقة، نشأت حالة من عدم الثقة لدى إسرائيل بنوايا الولايات المتحدة تجاهها. في المقابل فقد أثارت سياسة حكومة نتنياهو تجاه السلطة الفلسطينية شكوكا لدى الإدارة الأميركية حول استعداد إسرائيل للتقدم في عملية السلام. لغاية الآن فإن جميع الخطوات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في نطاق العملية السياسية كانت ناتجة عن ضغط أميركي، سواء في الفترة السابقة لخطاب نتنياهو في «بار إيلان» في حزيران ٢٠٠٩، أو قبل إعلان إسرائيل عن تجميد البناء في المستوطنات. على أي حال فقد تعالت أصوات في أوساط إدارة أوباما، وكذلك في أوساط حكومية وغير حكومية في إسرائيل، تشكك في العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وحليفتها الأقوى والأقرب في الشرق الأوسط. فضلا عن ذلك، فإن ظاهرة نزع الشرعية عن إسرائيل، التي تفشت خلال السنوات الأخيرة في أوروبا بشكل خاص، أخذت تتسرب أيضا، وإن بشكل محدود، إلى الولايات المتحدة وينبغي النظر إلى ذلك بقلق، مع أن الإدارة الأميركية عادت وعبرت مرارا عن التزامها بمحاربة أولئك الذين يحاولون التشكيك في حق وجود إسرائيل.

على الرغم من هذه الأصوات المشككة والتوترات التي نشأت في السنة الأخيرة، فإن المتحدثين الرسميين الإسرائيليين والأميركيين يواصلون التأكيد على الشراكة الطبيعية والعلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة، وان هذه العلاقات الإستراتيجية أمتن من أن تمس بها أية خلافات عابرة وثانوية بين حكومات الدولتين. وخلال العقود الأخيرة أكدت جميع الإدارات الأميركية دون استثناء التزامها القاطع تجاه العلاقات الخاصة مع إسرائيل وتجاه الحفاظ على أمن ووجود الدولة اليهودية، وهذا ما أوضحه أيضا الرئيس أوباما في خطابه الذي وجهه للعالمين العربي والإسلامي، فضلا عن ذلك فإن تفحص موقف الرأي العام الأميركي من إسرائيل يبين أنه لم يحدث أي تغير تقريبا في تأييده الثابت لها. مع ذلك فإن هذا الأمر لا يعني تأييدا أوتوماتيكيا لسياستها ولا سيما في كل ما يتعلق بسياسة الاستيطان المثيرة للجدل.

إلى ذلك فإن تفحص العلاقات عن طريق تقدير حجم التعاون بين الدول، وليس من خلال التفاهم أو الخلاف السياسي، يبين أن منظومة العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة ما زالت وثيقة جداً، وهو ما تؤكده مصادقة إدارة أوباما على رزمة المساعدات العسكرية السنوية لإسرائيل والتعاون العسكري والاستخباراتي الواسع جداً بين الدولتين، وكذلك كون إسرائيل ما زالت الشريك التجاري الأكبر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. لقد اتسمت فترة العام ونصف العام السابقة بمحاولات، غير موفقة غالبا، للتأقلم المتبادل بين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو. ومن المعلوم أن شبكة العلاقات بين واشنطن والقدس تتمحور حول النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، وعلينا أن نتذكر أنه نشأت في الماضي أيضا خلافات شديدة بين الإدارة الأميركية والحكومات الإسرائيلية حول الحلول والاستراتيجيات الصحيحة لإنهاء النزاع، وكثيرا ما اصطدمت الإدارة الأميركية بالواقع فواجهت صعوبات وانتقادات داخلية وخارجية. وعلى ما يبدو فإن أوساط الإدارة الأميركية تدرك الآن بأنه لا يجوز اعتبار النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني بمثابة النواة الصلبة لكل المشكلات في المنطقة.

هناك مجال آخر تتمحور حوله العلاقات الأميركية - الإسرائيلية وهو البرنامج النووي الإيراني، وبحسب متحدثين أميركيين فإن إدارة أوباما تنظر إلى هذه المسألة باعتبارها المشكلة الأكثر إلحاحا التي يجب التصدي لها اليوم في الساحة الدولية. مع ذلك، وعلى الرغم من هذا الحديث المتفائل حول طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فقد لوحظ أن معظم المتحدثين في مؤتمر هرتسليا العاشر أبدوا، خلال تطرقهم إلى مسألة العلاقات بين الدولتين، حذرًا في التعبير علنا عن التدهور الذي أصاب هذه العلاقات خلال الفترة الماضية، وتقول الفرضية السائدة حاليا في إسرائيل إن العلاقات الأميركية- الإسرائيلية باتت مرهونة بالإستراتيجيا الأميركية الجديدة التي بلورتها إدارة أوباما بشأن وجوب المصالحة بين الولايات المتحدة والدول العربية والإسلامية، حتى وإن اقتضى الأمر التضحية بمصالح إسرائيلية حيوية.

الشرق الأوسط: السياسة الخارجية الأميركية في اختبار الواقع

يبدو أنه لا توجد ساحة تواجه فيها السياسة الخارجية الأميركية اختبارا دائما ومستمرا مثل الساحة الشرق أوسطية، وسط التأكيد على سلوك الولايات المتحدة في ضوء تدخلها العسكري في العراق وأفغانستان وباكستان وتصديها لإيران الساعية إلى امتلاك قدرة عسكرية نووية بأي ثمن. وكما أسلفنا فإنه ينظر اليوم للولايات المتحدة كقوة عظمى تمر بتراجع مستمر وأنها غير راغبة أو قادرة على إدارة شؤون النظام العالمي. هذه النظرة تكتسب في كل ما يتعلق بالساحة الشرق أوسطية أهمية شديدة في رؤية منتقدي السياسة الخارجية الأميركية في الولايات المتحدة ذاتها وخارجها، والذين يشككون في القرارات السياسية التي تتخذها إدارة أوباما بالنسبة للشرق الأوسط، مفترضين أن السياسة الأميركية الراهنة تضر بالمصالح القومية الأميركية والمصالح الكونية. إلى ذلك فإن الولايات المتحدة تبدو أيضا كقوة متراجعة في نظر أوساط وجهات مختلفة في العالم العربي والإسلامي، ومن ضمن ذلك في نظر حلفاء وأعداء لأميركا. بالإضافة إلى ذلك يبدو أن السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط الواسع متجهة نحو تقليص التدخل العسكري الأميركي في المنطقة، وذلك كجزء من التغيير الجذري في سياسة الخارجية والأمن الأميركية، والذي يعبر عن نفسه في اعتزام إدارة أوباما سحب معظم القوات العسكرية الأميركية المرابطة في العراق حتى نهاية العام ٢٠١١، ونقل مركز الثقل في حرب أفغانستان من صراع ضد قوات حركة «طالبان» إلى صراع ضد قوات منظمة «القاعدة» في هذا البلد، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في أفغانستان بما يتيح في نهاية العملية انسحابا تدريجيا للقوات الأميركية وقوات حلف الناتو.

ويعتقد منتقدو سياسة أوباما القاضية بإجراء حوار مع أعداء الولايات المتحدة، أن هذه السياسة لم تساهم البتة في تحسين الوضع في الساحة العالمية، وبالقطع ليس في ساحة الشرق الأوسط وخاصة تجاه إيران، أو في ما يتعلق بمحاولة إدارة أوباما إقناع السعودية اتخاذ خطوات بانية للثقة (تطبيعية) تجاه إسرائيل، واعتقادها أنها ستتمكن من إعادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى مائدة المفاوضات بسرعة. وقد أدركت الإدارة الأميركية أن الواقع في هذه المنطقة معقد وشائك للغاية، فاضطرت إلى مواءمة سياستها لهذا الواقع، ومن ضمن ذلك مثلا تجاه سورية التي ما زالت ترفض بشدة قبول إملاءات أميركية، وتجاه إيران التي تمضي قدما في برنامجها النووي. وسوف نلاحظ أن سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران تتسم بالتردد، حسبما ينظر لها في الشرق الأوسط وخارجه.

سياسة الحوار مع إيران

تقف المسألة الإيرانية حاليا، وستبقى في المستقبل كما يبدو، على رأس سلم أولويات الإدارة الأميركية الحالية. إن سياسة الحوار التي تبنتها إدارة أوباما هي نتاج لمحاولة هذه الإدارة الابتعاد قدر الإمكان عن سياسة سلفه في هذا الصدد، والتي لاقت انتقادات شديدة داخل الولايات المتحدة وخارجها. وتستند سياسة الإدارة الحالية (حيال إيران) إلى ركيزتين: الاستعداد لمد يد إلى الإيرانيين مقابل استعدادهم لإبداء مرونة وقبول جزء على الأقل من مطالب المجتمع الدولي، والركيزة الثانية إمكانية فرض عقوبات على إيران بالتعاون مع بقية الدول الكبرى في حال رفض طهران الاستجابة للمطالب المتعلقة ببرنامجها النووي.

غير أن الكثيرين من الخبراء أعربوا عن شكهم بالنسبة لإمكانية استعداد دول كبرى مهمة، في مقدمتها روسيا والصين، الاستجابة لنظام العقوبات التي تريد واشنطن فرضها على الإيرانيين. وتقول محافل الإدارة الأميركية المؤيدة لسياسة الحوار مع طهران إن هذه السياسة أتاحت للولايات المتحدة إمكانيات أكثر في الساحة الدولية لم تكن متوفرة في عهد إدارة بوش، والدليل على ذلك جولة العقوبات الرابعة التي فرضت على إيران في حزيران ٢٠١٠، بتأييد وموافقة جميع الدول الكبرى المهمة. وتدرك أوساط الإدارة الأميركية أن النظام الإيراني لن يتخلى عن مشروعه النووي، لكنها تعتقد أن محاولة الحوار شكلت اختبارا لنوايا إيران، وكذلك ميكانيزما لبلورة إجماع دولي لممارسة ضغط أشد على طهران في حال فشل المحادثات. وعلى رأي رجالات الإدارة الأميركية فقد وفرت سياسة الحوار للولايات المتحدة العديد من الأفضليات الجوهرية مقارنة مع سياسة الإدارة السابقة، حيث وفرت أولا إجماعا دوليا أوسع حول مسألة العقوبات، ثانيا أصبحت المصداقية الأميركية في نظر المواطنين الإيرانيين أفضل حالا مما كانت عليه في عهد بوش، كما أن هذه المصداقية تتيح للمجتمع الدولي فرض عقوبات ناجعة أكثر وسط توجه لخلق حاجز بين النظام وبين السكان؛ ثالثا ما زالت الإدارة الأميركية تحتفظ بإمكانية إتباع مسارين متوازيين في سياسة « العصا والجزرة»، أي الاستعداد لإفساح المجال لمخرج مشرف للإيرانيين من دون حشرهم في الزاوية وبالتالي دفعهم للقيام بأعمال أكثر تطرفا خاصة في ضوء العقوبات الإضافية التي فرضت عليهم مؤخرا.

غير أن منتقدي سياسة الإدارة الأميركية الحالية يعتقدون أن هذه الأفضليات لا تعدو كونها فرضيات خاطئة، وأن الخطأ المركزي تمثل في الإعلان عن سياسة الحوار مع إيران مسبقا بدلا من الوصول إلى الحوار فقط بعد إعلان طهران عن تغيير جوهري في نهجها وسياستها.

قوة اميركا العسكرية: ثبات بعيد المدى.

اجتياز العتبة النووية

تعتقد أوساط إدارة أوباما أن إيران لن تسارع نحو التسلح النووي الكامل في المستقبل القريب، وأن من المتوقع اقتراب النظام الإيراني من صنع القنبلة الذرية وامتلاك قدرة افتراضية من النوع الذي يتيح لإيران التمتع بكل مزايا القوة النووية الرادعة من دون أن تكون كذلك فعليا. علاوة على ذلك تنطلق الإدارة الأميركية من فرضية مؤداها أن من حق إيران إدارة مشروع نووي للأغراض السلمية، لكن عليها أن تبرهن للمجتمع الدولي أنها متجهة للسلام، والسبيل الوحيد لإثبات ذلك هو التخلي عن تخصيب اليورانيوم داخل إيران، وعن التطلع لامتلاك قدرة نووية عسكرية، وتقديم ضمانات للمجتمع الدولي بشأن صدق نواياها.

ويعتقد منتقدو إدارة أوباما أنه لا أساس للفرضية القائلة إن إيران تنوي التحول إلى دولة على عتبة القدرة النووية من دون أن تتخطاها، وهناك قناعة في الشرق الأوسط أن إيران معنية بامتلاك قدرة نووية بهدف التحول إلى قوة مهيمنة في المنطقة. فضلا عن ذلك يرى منتقدو الإدارة الأميركية أن مفهوم «العتبة»، الذي كان ذا صلة قبل عدة سنوات، لم يعد ذا صلة من ناحية إيران التي قطعت شوطا بعيداً في توطيد قدراتها النووية. إن نجاح سياسة أوباما في الحوار أو فشلها سيكون لهما تأثير بالغ على مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

تكهن للمستقبل: لحظة الحسم الأميركية آخذة في الاقتراب

يبدو أن الإدارة الأميركية لم تصل إلى نقطة الحسم في المسألة الإيرانية. فمن جهة واضح للزعامة الأميركية أنه ستكون للسلاح الإيراني انعكاسات جد خطيرة في كل ما يتعلق بمكانة الولايات المتحدة ونفوذها ليس في الساحة الشرق أوسطية وحسب، وإنما أيضا في الساحة العالمية بأسرها. كذلك تعي إدارة أوباما الإجماع القائم في صفوف الزعامة الإسرائيلية فيما يتعلق بضرورة منع إيران، بأي ثمن، من استكمال برنامجها النووي.

من جهة أخرى، فإن إدارة أوباما ليست معنية بحرب ثالثة في الخليج، أو بهجوم إسرائيلي على إيران، وتؤمن أن خطوات من هذا القبيل تتناقض مع المصالح الأميركية وذلك لاعتبارات جيو-إستراتيجية وجيو- اقتصادية بالغة الأهمية، ومن ضمن ذلك الخشية من حدوث ارتفاع حاد في أسعار النفط والمس بعلاقات الولايات المتحدة مع العالم العربي والإسلامي، وغير ذلك.

يبدو إذن أن الولايات المتحدة عازمة على الامتناع، بأي ثمن تقريبا، عن القيام بعملية عسكرية ضد إيران. وفي ضوء ما ذكر آنفا، ربما تكون إدارة أوباما تستعد للقيام بخطوة تضفي الشرعية على تحول إيران إلى دولة نووية، بشكل يتيح لها أن تكون «دولة عتبة» نووية من دون السماح لها بتخطي هذه العتبة بصورة عملية أو رسمية وذلك بموجب اتفاق يتم التوصل إليه بينها وبين الولايات المتحدة. في ضوء هذه الإمكانية ثمة مخاوف تساور العديد من الدول العربية من أن الولايات المتحدة لن تقف إلى جانبها من أجل درء الخطر الإيراني وأنها لن تفي بتعهداتها بتوفير مظلة نووية لهذه الدول سواء لكل دولة منها على حدة أو لها مجتمعة. ومن هنا، تتولد الخشية من أن هذه الدول وفي مقدمتها السعودية ومصر ودول الخليج، ستتطلع إلى امتلاك قدرة نووية مستقلة مما سينتج عنه سباق تسلح نووي منفلت في أنحاء المنطقة بأكملها. كما ومن المحتمل أن تقدم بعض هذه الدول ذاتها على إبرام أحلاف دفاعية مع إيران وخاصة إذا ما واصلت الولايات المتحدة الامتناع عن ضرب إيران، الأمر الذي سيعزز صورة الردع الإيرانية. هناك إمكانية أخرى تتمثل في تعاون الأنظمة العربية المتخوفة من إيران مع منظمات إسلامية سنية متطرفة تنشط في أراضيها أو في أنحاء المنطقة، وذلك بهدف حشد القوى والطاقات ضد إيران الشيعية. ومثل هذه الخطوة يمكن أن تخرج عن السيطرة، وبالتالي يمكن أن يتحول الإرهاب ليستهدف المصالح الأميركية في المنطقة وخارجها.

سوف تكشف الأيام المقبلة فقط إذا ما كان الرئيس أوباما سيفضل، حين تدنو لحظة الحقيقة ويضطر للحسم بشأن مهاجمة إيران أم لا، أن يذكره التاريخ كمن سمح لإيران بالتحول إلى دولة نووية أو كمن خرجت الولايات المتحدة في عهده لشن حرب أخرى في الشرق الأوسط.

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

دراسة جديدة:

سياسة حكومة إسرائيل تمنع إصدار تصاريح بناء قانونية في البلدات العربية

توقعت دراسة صدرت حديثا أن تتكرر عمليات هدم البيوت الواسعة التي نفذتها السلطات الإسرائيلية في قرية العراقيب غير المعترف بها في النقب، نتيجة لسياسات حكومات إسرائيل المتعاقبة التي تمنع إصدار تصاريح بناء قانونية في البلدات العربية. ودلت الدراسة الصادرة عن «دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات»، مؤخرا، أن هناك حوالي ٤٥ ألف مبنى في القرى العربية غير المعترف بها في النقب تم بناؤها من دون تصاريح قانونية وأنه يتم إضافة ١٥٠٠ مبنى كهذا في كل عام.

وأكد مركز «دراسات» أن هذه الظاهرة من شأنها أن تستمر في السنوات المقبلة، وحتى بوتيرة أكبر، نتيجة لقيود حكومية تنظيمية وقضائية في جهاز التخطيط في البلاد تؤدي إلى البناء غير القانوني. وأشارت الدراسة إلى أن حوالي ربع البلدات العربية تفتقر إلى خرائط هيكلية محلية، ما يعني عدم توفر إمكانية إصدار تصاريح بناء فيها. كذلك فإن الخرائط الهيكلية القطرية تظلم سلطات التطوير وتمنع إمكانية تطوير البلدات العربية. ومن الجهة الأخرى فإنه في البلدات التي توجد فيها خرائط هيكلية يتم تأخير إصدار تصاريح بناء قانونية بسبب عدم توفر بنية تحتية.

ووفقا للدراسة التي أعدها المحامي قيس ناصر، المحاضر في الجامعة العبرية في القدس، فإنه منذ قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ ازداد عدد العرب فيها ٧ مرات في الوقت الذي بقيت المساحة التي يسكنون فيها ٢٫٥٪ من مساحة إسرائيل، ولم تتغير منذ ٦٢ عاما. وأشارت الدراسة أيضا إلى أنه منذ قيام إسرائيل تمت إقامة ليس أقل من ١٠٠٠ بلدة يهودية جديدة، بينما لم تتم إقامة ولو بلدة عربية واحدة، باستثناء ٧ بلدات في النقب تم تجميع سكان عشرات القرى العربية في هذه المنطقة وإزالة هذه القرى عن الوجود. وأشار ناصر إلى أنه في ٦٪ فقط من البلدات العربية توجد لجان تنظيم وبناء محلية بينما هناك لجان محلية كهذه في ٥٥٪ من السلطات المحلية اليهودية.

وقال مدير مركز «دراسات» الدكتور يوسف جبارين، المحاضر في جامعة حيفا، إن «الشبان العرب اليوم يشعرون باليأس حيال إمكانيات السكن والتطور المفتوحة أمامهم في المستقبل خصوصا وأنه لا تتوفر أراض عامة للبناء ولذلك فإنه يتم كبح إمكانيات التطور الطبيعي». وأضاف أن «هذا الواقع يجب أن يشعل ضوءا أحمر أمام صناع القرار في إسرائيل وحضهم على العمل لضمان حقوق حياتية للمواطنين العرب قبل أن يصبح الوقت متأخرا».

وكان مفتشون من «دائرة أراضي إسرائيل»، يرافقهم ١٥٠٠ شرطي، قد هدموا يوم الثلاثاء الماضي عشرات المباني الموجودة في قرية العراقيب في النقب. ووقعت خلال ذلك مواجهات بين المواطنين العرب البدو وقوات الشرطة. وأعلن المواطنون في اليوم التالي نيتهم إعادة بناء البيوت في أراضيهم.

والجدير بالذكر أن السلطات الإسرائيلية لا تعترف بأكثر من ٤٠ قرية في النقب، وتسعى إلى الاستيلاء على الأراضي المقامة فيها هذه القرى، مقابل تجميع سكان القرى في بلدات جديدة تتم إقامتها. غير أن المواطنين البدو يؤكدون رفضهم لهذا المخطط ويرفضون التنازل عن أراضيهم. وتعاني القرى غير المعترف بها من نقص في كافة أنواع الخدمات والبنية التحتية.

قيادة الشرطة ووزارة الأمن الداخلي تتحديان قرار المحكمة العليا مضاعفة عقوبة سجن شرطي أدين بقتل مواطن عربي!

منظمات حقوقية: يجب وضع هذه الحادثة وتداعياتها في السياق العام لعنف الشرطة وعدائها إزاء المواطنين العرب

جلس الشرطي الإسرائيلي شاحر مزراحي مزهوا بنفسه في قاعة المحكمة العليا، في يوم ٢١ تموز الماضي، رغم أن قضاة المحكمة الثلاثة أصدروا قرارا بمضاعفة عقوبة السجن عليه بعد قتله الشاب محمود غنايم من مدينة باقة الغربية، قبل أربع سنوات. فقد حكمت عليه المحكمة المركزية في حيفا بالسجن ١٥ شهرا، لكن بعد الاستئناف على هذا القرار حكمت المحكمة العليا عليه بالسجن ٣٠ شهرا. وأكدت المحكمة العليا، بتركيبة ثلاثة قضاة برئاسة رئيسة المحكمة، القاضية دوريت بينيش، أن الشرطي مزراحي أطلق النار عمدا وبشكل غير قانوني على المرحوم من مسافة قصيرة جدا، في الوقت الذي لم يشكل فيه المرحوم خطرا على حياة الشرطي القاتل.

لكن القاتل مزراحي جلس في قاعة المحكمة مرفوع الرأس وملامح وجهه لم تدل على أن قلقا يساوره من «تشديد» الحكم عليه. وكان يحيط به شرطيون وأفراد عائلته ومندوبون من نقابة زوجات أفراد الشرطة. جميع هؤلاء كانوا يؤيدونه. كذلك فإن الأجواء في جهاز الشرطة كانت مؤيدة له، والمفتش العام للشرطة، دودي كوهين، ووزير الأمن الداخلي، يتسحاق أهارونوفيتش، يربتان على كتفه ويقولان له «عافاك»، إذ إنه قتل عربيا. وبعد صدور قرار المحكمة العليا، طالب مزراحي بالحصول على عفو من قبل الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، ودعمه بذلك كوهين وأهارونوفيتش. والى جانب دعم الشرطة فإن وسائل الإعلام المركزية وقفت إلى جانبه. وساعد في حشد الدعم للشرطي اتهام الضحية بأنه كان يسرق سيارة عندما قُتل. وقد اكتفت المحكمة العليا بالحكم ٣٠ شهرا سجنا على منفذ حكم إعدام على شخص يزعم أنه ارتكب جرما لا تزيد عقوبته على بضع سنوات قليلة في السجن، بل ربما يخرج بريئا، كما تؤكد عائلة الضحية.

وفي أعقاب صدور قرار المحكمة العليا تم تنظيم تظاهرة في القدس طالبت بإلغاء الحكم على مزراحي من خلال عفو ومنحه وساما! وحضر مزراحي ووالدته وشقيقته إلى وزارة الأمن الداخلي وكان أهارونوفيتش في استقبالهم. وفي ختام اللقاء قدم الوزير، الذي ينتمي إلى حزب «إسرائيل بيتنا»، طلبا لبيريس لإصدار عفو عن هذا الشرطي.

وقال أهارونوفيتش إنه «لا يوجد خلاف على وجوب القبول بقرار المحكمة، لكن إلى جانب ذلك فإن العفو يأتي للتعبير عن الشعور الصعب الذي تم تمريره «من خلال قرار الحكم» إلى أفراد الشرطة». من جانبه قال مزراحي إن اللقاء مع الوزير «كان جيدا وخرجت منه متشجعا. إنه لأمر جيد أن تشعر بأن الشرطة تدعمك». كذلك عبر المفتش العام للشرطة عن دعمه لمزراحي ودعا إلى إصدار عفو عنه. لكن وسائل إعلام إسرائيلية نقلت عن مصادر قانونية رفيعة المستوى قولها إن «ثمة احتمالا ضئيلا لإصدار عفو عن مزراحي، خصوصا وأنه لم يطرأ تغير دراماتيكي منذ صدور قرار المحكمة العليا».

كذلك أعلن مفوض مصلحة السجون الإسرائيلية السابق وعضو الكنيست عن حزب كاديما المعارض، أرييه بيبي: «إنني مصدوم تماما، ولا أعرف كيف سيرغب أفراد الشرطة بعد اليوم في حماية المواطنين. أنا أشتعل بسبب القرار، لأنه ظلم جهاز الشرطة كله. هذا القرار يعبر عن انعدام ثقة بأفراد الشرطة. والمشكلة هنا هي المحكمة العليا ونحن سنخوض نضالا من أجل إصدار عفو من الرئيس».

الشرطي الإسرائيلي شاحر مزراحي- قتل العربي جريمة تغتفر!

«انفلات مسنود»

في إثر هذه التصريحات بعثت المحامية عبير بكر، من مركز «عدالة» لحقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، برسالة إلى وزير العدل الإسرائيلي، يعقوب نئمان، والمستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، يهودا فاينشطاين، أشارت فيها إلى تكرار الحوادث التي تقوم بها الشرطة بإطلاق النار تجاه المواطنين العرب بشكل غير قانوني. ولفتت أيضا إلى أنه لم تصدر كلمة واحدة على لسان أفراد الشرطة حول وجوب احترام حياة وسلامة المواطنين بغض النظر عن مكانتهم وانتماءاتهم.

واعتبرت المحامية بكر في رسالتها موقف قيادة الشرطة أنه «بمثابة رسالة إلى رجال الشرطة مفادها أن كل شرطي يستطيع مخالفة القانون وقيادة الشرطة ستقف إلى جانبه في كل حال وستسعى جاهدةً إلى إفلاته من العدالة. وبهذا تصبح الجهة المؤتمنة على تطبيق القانون هي ذاتها الجهة التي تشجع على مخالفته». وأضافت الرسالة أنه «يجب وضع هذه الحادثة وتداعياتها في السياق العام لعنف الشرطة وعدائها إزاء المواطنين العرب الذي وصل ذروته في أكتوبر ٢٠٠٠. وقد ذكرت لجنة أور، التي حققت في أحداث أكتوبر ٢٠٠٠، في تقريرها، أنه يجب أن تجتث من جذورها النظرة العدائية للشرطة تجاه المواطنين العرب والتي تغذيها الآراء السلبية والمسبقة. وبدلا من أن يصبح قرار الحكم ضد الشرطي مزراحي محطة لمحاسبة النفس داخل الشرطة، فإن دعم قيادة الشرطة لمزراحي حوّله إلى محطة إضافية للتشجيع على مخالفة القانون».

وأكدت بكر على أن «منح الشرطي مزراحي العفو وعدم دخوله للسجن سيكون بمثابة الضوء الأخضر أمام كل شرطي لاستخدام القوة والسلاح في عمله بشكل غير قانوني مع علمه بأنه سيحظى بدعم قيادة الشرطة ولن يضطر لدفع أي ثمن جراء ذلك».

ورد فاينشطاين برسالة بعث بها مساعده المحامي راز نيزري إلى «عدالة»، وجاء فيها أنه لزام على الجميع «احترام القرارات القضائية والامتناع عن إصدار تصريحات منفلتة أحيانا، تفتقر إلى أي أساس في الوقائع». وشدد على أن «واجب احترام قرارات الحكم يتزايد لدى الحديث عن جهات تطبيق القانون، وخصوصا في الحالات التي تكون فيها خلافات وفيما يعتقد البعض أن النتائج خاطئة وظالمة».

وأشار مركز «مساواة» لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل إلى أن هذا هو الشرطي الثاني الذي يدان ويسجن في ملف قتل مواطن عربي. وكان مركز مساواة بالتعاون مع مؤسسات حقوقية إضافية قد تابع ٤٥ ملف قتل لمواطنين عرب من قبل رجال شرطة ومدنيين يهود. وأكد المركز على أن القرار ما زال خفيفا مقارنة مع قرارات محاكم سابقة بملفات قتل غير متعمد. وطالب مركز مساواة الشرطة بتعويض عائلة المرحوم غنايم على مصابها وعلى حملة التحريض ضد المغدور والتي قادتها الشرطة وجمعيات اليمين الفاشي.

وانتقد وكيل عائلة المرحوم، المحامي عامي هولندر، سلوك الشرطة في الموضوع وعبر عن رضاه من مضاعفة الحكم بالسجن. إلا إنه أكد على أنه في السنوات الأربع الماضية كان يجب أن تحدث ٤ أمور وهي؛ كان على الشرطي الاعتذار لعائلة المرحوم، وكان يجب أن يتم إقصاء مزراحي من العمل في الشرطة، وكان يجب أن يتلقى عقابه بالسجن، وعلى الدولة أن تعوض العائلة على فقدان ابنها والنتائج المأساوية التي سببها القتل.

«إسرائيل تتصرف مثل إنسان يسير في الظلمة ولديه مصباح لكنه لا يضيئه»!

أيلاند ينتقد أداء القيادتين السياسية والعسكرية في إسرائيل خلال تعاملهما مع أسطول الحرية التركي

ويذكر أن سلاح البحرية الإسرائيلية اعترض السفن الست التي شكلت أسطول الحرية على بعد ١٠٠ كيلومتر تقريبا من المياه الإقليمية الإسرائيلية وتم إنزال قوات تابعة لوحدة الكوماندوز البحري على سطح السفينة «مرمرة». وأطلقت قوة الكوماندوز النيران على النشطاء في أثناء عملية الإنزال ما أسفر عن مقتل ٩ نشطاء وإصابة عشرات آخرين بجراح بعضها خطيرة.

وشدد أيلاند على أنه كانت هناك بدائل للسيطرة على السفينة «إذ كان بالإمكان إحضار مدافع مائية «أي خراطيم مياه» ورش الماء على سطح السفينة أو سكب خمسة أطنان من مياه البحر من طائرة مروحية» على النشطاء المتواجدين على سطح السفينة والذين حاولوا مقاومة القوة الإسرائيلية. وأضاف أن القوة الإسرائيلية «خرجت لتنفيذ العملية العسكرية من دون التفكير في أن أحدا ما في مرمرة سيستل سلاحا وسيكون مستعدا لأن يقتل».

وتابع أن اشكنازي بعث برسالة إلى نتنياهو وباراك طالب فيها الحكومة الإسرائيلية بأن تفعل كل شيء من أجل منع صعود جنود على السفينة «مرمرة». لكن أيلاند أضاف «أنا أختلف مع رئيس هيئة الأركان العامة في كل ما يتعلق بمدى ضلوع الجيش في المواضيع السياسية، فمنظور رئيس هيئة الأركان يقول: لا أريد إدخال الجيش إلى النقاشات السياسية».

وانتقد أيلاند قائد سلاح البحرية، اللواء اليعازر ماروم، بقوله إن «قائد سلاح البحرية أراد تنفيذ العملية بعيدا عن شواطئ إسرائيل لكي يكون هناك وقت كاف للرد على أية تطورات وهو لم يستغل هذا الوقت لأنه لم يُعدّ خطة بديلة». ورأى أن «الخطأ الأول الذي ارتكبته شعبة الاستخبارات العسكرية تمثل في عدم التقدير بشكل صحيح قوة وإصرار ومحفزات وأيديولوجيا منظمة IHH التي كان مندوبوها على متن المرمرة». وأضاف أنه «تعين على الجيش أن يكون أكثر تشددا وتصلبا في مطالبه وأن يطالب الموساد بالتدقيق سوية معه في اتجاهات أخرى لوقف السفينة بوسائل سرية».

وقال أيلاند في هذا السياق إن «قادة منظمة IHH وأردوغان (رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان) كانوا أعضاء في الفرع ذاته للحزب الإسلامي في اسطنبول في سنوات التسعين ولا يحتاج الأمر إلى تعقيدات للوصول إلى هذه المعلومة». كذلك انتقد أيلاند الإعلام الإسرائيلي وخصوصا العسكري وقال إنه «كانت هناك إشكاليتان في الإعلام، الأولى أن قسما من بيانات الناطق العسكري وتحرير المواد المصورة تم بصورة بطيئة جدا بسبب سلسلة مصادقات هيئة الأركان يقول: لا أريد إدخال الجيش إلى النقاشات السياسية».

وانتقد أيلاند قائد سلاح البحرية، اللواء اليعازر ماروم، بقوله إن «قائد سلاح البحرية أراد تنفيذ العملية بعيدا عن شواطئ إسرائيل لكي يكون هناك وقت كاف للرد على أية تطورات وهو لم يستغل هذا الوقت لأنه لم يُعدّ خطة بديلة». ورأى أن «الخطأ الأول الذي ارتكبته شعبة الاستخبارات العسكرية تمثل في عدم التقدير بشكل صحيح قوة وإصرار ومحفزات وأيديولوجيا منظمة IHH التي كان مندوبوها على متن المرمرة». وأضاف أنه «تعين على الجيش أن يكون أكثر تشددا وتصلبا في مطالبه وأن يطالب الموساد بالتدقيق سوية معه في اتجاهات أخرى لوقف السفينة بوسائل سرية».

وقال أيلاند في هذا السياق إن «قادة منظمة IHH وأردوغان (رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان) كانوا أعضاء في الفرع ذاته للحزب الإسلامي في اسطنبول في سنوات التسعين ولا يحتاج الأمر إلى تعقيدات للوصول إلى هذه المعلومة». كذلك انتقد أيلاند الإعلام الإسرائيلي وخصوصا العسكري وقال إنه «كانت هناك إشكاليتان في الإعلام، الأولى أن قسما من بيانات الناطق العسكري وتحرير المواد المصورة تم بصورة بطيئة جدا بسبب سلسلة مصادقات التوائية والخطأ الآخر تعلق بالتعامل مع المراسلين الأجانب». وشدد على أنه تعين على قادة العملية وقف تنفيذها بعد أن واجهت قوة الكوماندوز مقاومة على سطح «مرمرة» إذ إن «هذه ليست عملية عسكرية عليك إنهاؤها بعد دقيقة».

وفي رده على سؤال حول كيفية وجوب الاستعداد لمواجهة الأسطول قال أيلاند «أول شيء يجب منع وصول الأسطول (إلى شواطئ غزة) بطرق سياسية. والعبرة العسكرية كالتالي: عندما يكون هناك حدث معقد فإنه، إضافة إلى أنظمة القتال الاعتيادية، من المناسب القيام بعملية تفكير موازية من أجل الامتناع من التفكير الضيق الذي يؤدي إلى التمسك بخطة ليست بالضرورة هي الخطة الوحيدة المناسبة، مثلما حدث في هذه الحالة».

وخلص أيلاند إلى توجيه انتقاد شديد للغاية للأداء الإسرائيلي وقال إن «دولة إسرائيل تتصرف مثل إنسان يسير في الظلمة ولديه مصباح لكنه لا يضيئه. وبعد ذلك يتعثر بحجر ويسقط، وفقط عندما يكون أنفه مغروزا في الأرض يسأل: 'كيف أخرج من هذا الوضع؟'. هكذا نحن وهذا ما حدث مع الأسطول، فعندما وصلت السفن كانت أمامنا إمكانيتان سيئتان، إمّا إيقافها أو السماح لها بالإبحار إلى غزة، وقبل ذلك بثلاثة شهور كانت هناك إمكانيات أكثر، لكن في ذلك الوقت قررنا ألا نفعل شيئا».

الطيارون الإسرائيليون لم يمتحنوا منذ ١٩٨٢ في القتال ضد دولة تملك سلاحا جويا ومنظومات دفاعية جوية!

تحطم المروحية في رومانيا يفتح ملف التدريبات العسكرية الإسرائيلية في الخارج!

أحضرت إسرائيل، يوم الجمعة الماضي، جنودها الستة الذين لقوا مصرعهم في حادث تحطم طائرة مروحية عسكرية تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي في رومانيا وقانت بدفنهم في البلاد. وقد قُتل في الحادث نفسه، بالإضافة للجنود الإسرائيليين، ضابط في الجيش الروماني كان على متن المروحية نفسها. لكن الأمر المثير في هذا الحادث هو أن محللين عسكريين إسرائيليين حذروا من المبالغة وتحويل الحادث ومقتل الجنود الستة إلى «حادث مأساوي وطني». كذلك أطلق قائد سلاح الجو الإسرائيلي، اللواء عيدو نحوشتان، تصريحات في أعقاب الحادث، بالإمكان الفهم منها أن ثمة شيئا كبيرا وهاما للغاية وراء هذا الحادث. فقد أعلن نحوشتان أنه حتى لو لم يتم العثور على الصندوق الأسود للمروحية المحطمة، فإن ذلك لن يؤثر على التحقيق في أسباب تحطمها. واللافت أنه على غير عادة الإسرائيليين، ورغم التغطية الواسعة للحادث، إلا إنه في هذه المرة لم يتم تحويله إلى «مأساة وطنية».

لقد كشف حادث تحطم المروحية عن تدريب يجريه سلاح الجو الإسرائيلي في رومانيا. وعلى ما يبدو فإن قادة الجيش الإسرائيلي عموما، وقادة سلاح الجو خصوصا، راضون من نتائج التدريب وأنه كان ناجحا، رغم الحادث ومقتل الجنود الستة، وبينهم أربعة طيارين. وتدل المعلومات التي نشرتها الصحف الإسرائيلية على أن الهدف من التدريب هو الاستعداد لهجوم محتمل ضد المنشآت النووية الإيرانية. ورغم أن التقارير الإسرائيلية ركزت، في نهاية الأسبوع الماضي، على تدريب سلاح الجو في رومانيا، إلا إنها أشارت إلى تدريبات أخرى أجراها السلاح في دول أوروبية، وخصوصا تدريبين في هنغاريا واليونان. فقبل أكثر من شهرين ذكرت تقارير أن طائرة مقاتلة إسرائيلية، من طراز F-١٥، اضطرت للهبوط في جزيرة كريت في إثر خلل. وتبين أن هذه الطائرة كانت تشارك في تدريب لسلاح الجو الإسرائيلي في اليونان.

«سماء زرقاء»

أطلق سلاح الجو الإسرائيلي على التدريب في رومانيا اسم «سماء زرقاء». وبدأ هذا التدريب في ١٨ تموز الفائت. ووصفت التقارير الإسرائيلية التدريب بأنه معقد جدا وشارك فيه، لأول مرة، سرب من المروحيات العسكرية الكبيرة التي تستخدم لنقل الجنود من طراز «CH-٥٣ سي ستاليون» (والمعروفة في إسرائيل باسم «يسعور»)، بلغ عدده ثماني مروحيات، تم تزويدها بالوقود في الجو بواسطة طائرة شحن من طراز «هيركوليس» في الأجواء اليونانية. واستغرق هذه المروحيات عشر ساعات في الجو للوصول من قاعدة سلاح الجو «تل نوف» في جنوب إسرائيل إلى قاعدة سلاح الجو الروماني في بوفوك. واستوجب مكوث قوات سلاح الجو الإسرائيلي في رومانيا لمدة أسبوعين استعدادات لوجيستية دامت شهورا.

وانضمت إلى طواقم الطيارين في رومانيا طواقم تقنية وإدارية وتصنت ومراقبة جوية. وقاد التدريب المقدم «ي»، وهو قائد سرب الطائرات المقاتلة رقم ١١٨ والمعروف باسم «جوارح الليل». وينتمي الطيارون الأربعة القتلى في حادث تحطم المروحية إلى سربه. وعلى ضوء أهمية التدريب فقد شاركت فيه طواقم من سرب مروحيات «اليسعور» رقم ١١٤ والمعروف باسم «ناقلو الليل».

وبعد بدء التدريب تم إحضار طيارين إسرائيليين آخرين إلى رومانيا برحلات جوية تجارية للمشاركة فيه. واللافت أن هؤلاء كانوا من قوات الاحتياط في سلاح الجو الإسرائيلي والذين لديهم خبرة واسعة، أو طيارين يؤدون مهمات أخرى، لكن في حال الطوارئ يمتثلون في سرب مروحيات «اليسعور».

وتتعلق المعلومات المهمة التي زودتها التقارير التي نشرتها الصحف الإسرائيلية، في نهاية الأسبوع الماضي، بطبيعة تدريب سلاح الجو في رومانيا. وأفاد أحد هذه التقارير بأن «تدريب 'سماء زرقاء' في رومانيا وضع أمام طياري اليسعور تحديات متميزة كثيرة: تحليق متواصل فوق منطقة يعرفونها من خلال الخرائط فقط؛ تضاريس متغيرة بوتيرة سريعة من حقول واسعة إلى سلاسل جبال يصل ارتفاع قمم بعضها إلى ٢٥٠٠ متر وأحوال جوية متطرفة، تشمل ضبابا كثيفا وعواصف رعدية مفاجئة». (هآرتس - ٠٣/٧/٢٠١٠)

وأضاف التقرير أنه «في الطريق المؤدية إلى قاعدة سلاح الجو الروماني في بوفوك، حيث تواجدت قيادة التدريب، كان بالإمكان ملاحظة سبب آخر لإجراء التدريبات في رومانيا ودول أخرى في وسط وشرق أوروبا، وهو بطاريات صواريخ مضادة للطائرات وأجهزة رادار من صنع سوفييتي، التي تسمح بالتدرب على مواصفات مشابهة لتلك التي قد يعمل سلاح الجو «الإسرائيلي» ضدها. وقبل شهرين أجرت الطائرات المقاتلة التابعة لسلاح الجو تدريبا كبيرا في أجواء اليونان، التي تملك صواريخ S-٣٠٠ متطورة من صنع روسي. وعبرت إسرائيل في الشهور الأخير عن قلق كبير من تسلح إيران بصواريخ كهذه». ويشار إلى أنه في هذه الأثناء أعلنت روسيا أنها لا تنوي بيع إيران هذا النوع من الصواريخ المضادة للطائرات وذلك في أعقاب فرض عقوبات جديدة على إيران بسبب استمرارها في تطوير البرنامج النووي.

وتأتي تدريبات سلاح الجو الإسرائيلي في الدول الأوروبية في ظل تفكير في قيادة الجيش الإسرائيلي بأنه رغم آلاف الغارات التي شنها الطيران الحربي الإسرائيلي في قطاع غزة ولبنان في السنوات الأخيرة، إلا إنه لم يتم امتحان الطيارين في القتال أمام دولة تملك سلاحا جويا ومنظومات دفاعية جوية منذ أن هاجمت إسرائيل المنظومة الصاروخية السورية في لبنان في العام ١٩٨٢. وكان نحوشتان قد لخص العمليات التي نفذها سلاح الجو الإسرائيلي خلال الحرب على غزة بالقول إنه على الرغم من «النجاحات العسكرية» إلا إنه لا يعرف كيف سيكون أداء الطيارين أمام سلاح جو نظامي، لأنهم لم يواجهوا وضعا كهذا أبدا. وتأتي هذه التدريبات لملء هذا الفراغ. وأشارت هآرتس إلى أنه على الرغم من العزلة السياسية التي تواجهها إسرائيل في العالم، إلا إن «جيوشا كثيرة مهتمة باستضافة طياريها في تدريبات مشتركة والتعلم من خبرتهم».

واستهزأ الطيارون الحربيون الإسرائيليون في أعقاب حادث تحطم المروحية، الأسبوع الماضي، بالأصوات التي تعالت وشككت بقدرة إسرائيل على تنفيذ عملية عسكرية في مناطق بعيدة وفي ظروف معقدة «مثل هجوم محتمل ضد المنشآت النووية الإيرانية». واعتبروا أن التدريبات «بمواصفات صعبة وتنطوي على تحدٍ هو الدليل على وجود هذه القدرة».

سرية مضمونة

أجرى سلاح الجو الإسرائيلي تدريبات في السنوات الأخيرة في كل من هنغاريا ورومانيا واليونان وايطاليا وألمانيا وكندا والولايات المتحدة وفي دول أخرى. لكن جميع هذه الدول لا تعرف أبدا هدف إسرائيل من وراء التدريبات التي يجريها سلاحها الجوي في أراضيها وأجوائها (يديعوت أحرونوت - ٠٣/٧/٢٠١٠)

وفي معظم الحالات لا يجري سلاح الجو الإسرائيلي تدريبات مشتركة مع سلاح الجو المضيف، وإنما تكون مهمة هذا الأخير توفير «مأوى» للإسرائيليين ليجروا تدريباتهم لمدة أسبوعين أو أكثر في الدولة المضيفة. ورغم أن الدولة المضيفة تعين مراقبين محليين للتدريب الإسرائيلي ويشاركون في إرشادات قادة التدريب، إلا إن المضيفين لا يطلعون على أية تفاصيل من شأنها أن تكشف خطة إسرائيلية يجري التدرب عليها.

ومن أجل منع الكشف عن أهداف التدريب أو قدرات عسكرية وتكنولوجية فإن سلاح الجو الإسرائيلي لا يستخدم في التدريبات التي يجريها في الدول الأجنبية وسائل قتالية سرية أو أجهزة تستخدم في الحروب الالكترونية وما شابه ذلك، والتي من شأنها التلميح إلى قدرات أو نوايا تسعى إسرائيل إلى إخفائها. لكن تواجد القوات الإسرائيلية في دولة أوروبية لغرض إجراء تدريب لا يكون سريا في غالب الأحيان.

وقد سلط حادث تحطم المروحية العسكرية الضوء على نشاط سلاح الجو الإسرائيلي في رومانيا. لكن الأمر الأهم الذي كشف عنه الحادث هو مشاركة مروحيات «اليسعور» في التدريب وأنها تشكل جزءا لا يتجزأ من «الذراع الإستراتيجية الطويلة المدى لسلاح الجو». فقد اتضح أن هذه المروحيات تتدرب على التحليق لمسافات طويلة، تبعد آلاف الكيلومترات عن حدود إسرائيل، وبمواصفات قتالية متنوعة على وجه البسيطة. وقد تركزت المعلومات، حتى اليوم، على تدريبات مشتركة لطائرات مقاتلة إسرائيلية مع أسلحة جو أوروبية، في إطار الحديث عن بناء تحالف لأسلحة جو الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) لشن هجوم محتمل ضد المنشآت النووية الإيرانية.

وكتب المحلل العسكري في يديعوت أحرونوت، أليكس فيشمان، أن «مروحيات اليسعور لم تصل إلى رومانيا مفككة ولم يتم تركيبها مجددا هناك، وإنما حلقت على طول آلاف الكيلومترات، وفي مسارات غير معروفة، وتزودت بالوقود في الجو وهي في طريقها إلى رومانيا. وعلى ما يبدو فإن العتاد، الذي تم نشره في رومانيا، وصل في طائرات هيركوليس، وهي طائرات شحن قادرة على أن تستخدم كطائرات لتزويد الوقود في الجو. وبالمناسبة، فإن طائرات هيركوليس قادرة على أن تحمل في باطنها مروحيتين قتاليتين. وتظهر أمامكم الآن صورة انتشار ممكن لقوة نقل لتنفيذ عمليات عسكرية خاصة، وحمل قوات خاصة إلى عمق خطوط العدو على بعد آلاف الكيلومترات عن إسرائيل. وأضيفوا إلى ذلك القوات البرية المنتشرة في الميدان «للدولة هدف الهجوم» والمراقبين الإسرائيليين الذين يعملون في برج المراقبة بالتعاون مع مراقب جوي عسكري محلي، لتظهر أماكم قوة قادرة، بصورة نظرية، على الانطلاق من مطار سري من مكان ما على وجه البسيطة لتنفيذ عملية عسكرية بالغة الأهمية، أو لعملية إنقاذ قوة عسكرية أو طيار غادر طائرته المقاتلة بعد إصابتها بعيدا عن حدود إسرائيل».

دوافع الجدل بين اليمين الإسرائيلي العقائدي واليمين المتطرف

اليمين العقائدي الأيديولوجي يتمسك بقوة بمبدأ «أرض إسرائيل الكاملة» ويعتبر أن سياسته مطبّقة على الأرض ■ قلقه نابع من أن المتطرفين خاصة من المستوطنين يصعدون لهجة خطابهم ويبادرون إلى خطوات ضد الفلسطينيين في إسرائيل وعلى صعيد الاستيطان وحتى ضد أسس الديمقراطية بشكل قد يُعرّض إسرائيل لضغوط دولية تضعف مكانتها عالميا

كتب برهوم جرايسي:

اتسع في الأشهر الأخيرة الجدل غير المسبوق بطبيعته ووضوحه بين من يمكن تسميتهم أقطاب اليمين الإسرائيلي المتشدد، بمعنى العقائديين الأيديولوجيين، وبين اليمين المتطرف المتمثل بالأساس في قطاع المستوطنين وممثليهم أو المتماثلين معهم في سدة الحكم، فعلى الرغم من التلاقي السياسي الجوهري بين الفريقين، إلا أن فريق المتشددين قلق من دفع المتطرفين الأوضاع نحو تفجيرات متعددة، لا يرى المتشددون «حاجة لها».

وقد برز هذا الجدل في الآونة الأخيرة في موضوعين، وهما التعديل على قانون المواطنة، وسلسلة قوانين عنصرية تبادر لها الحكومة، أو أنها بمبادرة فردية من أعضاء كنيست، وقررت الحكومة دعمها، وموجهة بالأساس ضد الفلسطينيين في إسرائيل، والموضوع الثاني هو الإجراءات «العقابية» التي أقرتها الهيئة العامة للكنيست ضد النائبة حنين زعبي من كتلة التجمع الوطني الديمقراطي، والجلسات الصاخبة التي شهدها الكنيست في هذه القضية، والمؤشرات تقول إن هذا الجدل هو مؤشر لحراك ما في معسكر اليمين، سعيا منه إلى إعادة ترتيب الأوراق، وإعادة زمام المبادرة للتيار الأيديولوجي، بدلا من قوى المستوطنين.

ففي الأسابيع القليلة الماضية شهدت جلسات حكومة بنيامين نتنياهو نقاشا حول اقتراح تعديل على قانون المواطنة، يطلب من كل من يسعى للحصول على الجنسية الإسرائيلية، في إطار لم شمل العائلات، وبالأساس الفلسطينية، أن يتعهد بـ «ولائه لدولة إسرائيل- دولة يهودية ديمقراطية».

والشق الثاني من هذه العبارة لم يكن موجودا ويطلب وزراء متطرفون إضافته، كي يكون عائقا إضافيا في حال طلب فلسطيني أو فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة الجنسية الإسرائيلية في إطار لم الشمل مع عائلته إما في القدس المحتلة أو في داخل إسرائيل، وهذا على الرغم من أن أنظمة الطوارئ المعمول بها منذ العام ٢٠٠٢ تمنع لم الشمل هذا.

ورأينا مثلا أن وزير الشؤون الاستخباراتية دان مريدور الذي يعتبر من «أمراء» حزب الليكود، وهو مصطلح يُنسب لأبناء قادة سابقين في الحزب، يحذر من خطورة التعديل، ويعتبره «استفزازا لا حاجة له» للفلسطينيين في إسرائيل، وإن كان أحد ما يرى في مريدور يمينيا معتدلا، فإن الملفت للنظر أن من يوافقه في هذا الموقف «أمير» آخر، هو بنيامين مناحيم بيغن، والذي يُعتبر من أكثر المتشددين العقائديين في الحزب، ويتمسك كليا بما يسمى «أرض إسرائيل الكاملة»، أي فلسطين التاريخية، ويرفض أي نوع من المفاوضات والحلول التي ستفضي إلى ما يراه «تنازلا عن أجزاء من أرض إسرائيل»، وينضم لهذين الوزيرين عدد من وزراء الحزب، وأيضا رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين، اليميني المتشدد، والمشترك بينهم أنهم نشأوا منذ سنوات شبابهم الأولى في حزب «حيروت»، الذي أسس في العام ١٩٧٤ حزب الليكود، ويعتبرون أنفسهم أنهم يتبعون طريق جابوتينسكي، الذي شكل في سنوات الثلاثين عصابة الإيتسل وغيرها، والتي تحولت بعد العام ١٩٤٨ إلى حزب حيروت.

وهذا الأمر لمسناه أيضا في الموقف من قانون آخر، بادر إليه حزب «إسرائيل بيتنا» العنصري، ويطالب بمنح أولوية في العمل والدراسة العليا لمن خدم في الجيش أو أدى ما يسمى «الخدمة المدنية»، فهذا القانون قررت اللجنة الوزارية لشؤون التشريعات تبنيه، وكاد أن يطرح على الهيئة العامة للكنيست، وتحفظ منه بعض نواب اليمين، وسارع وزير الرفاه إسحاق هيرتسوغ من حزب «العمل» لتقديم استئناف على قرار لجنة التشريعات، ليبحث القانون لاحقا في جلسة الحكومة العادية، وكما يبدو مع بدء الدورة الشتوية المقبلة.

ومن المعروف أن هناك سلسلة من القوانين الموجهة ضد الفلسطينيين في إسرائيل، وهي كلها مطروحة على جدول أعمال الكنيست والحكومة، ومنها ما بات في مسار التشريع البرلماني.

والنموذج الثاني الساطع لهذا الجدل هو ذلك الذي دار حول فرض إجراءات «عقابية» ضد النائبة زعبي، على خلفية مشاركتها في أسطول الحرية، إذ تم سحب بعض الامتيازات الثانوية منها، كنائبة في الكنيست، وكانت المبادرة من عضو الكنيست العنصري عن حركة «كاخ» ميخائيل بن آري، ولكن هذا لم يمنع أن تحصد المبادرة تأييدا من جميع الكتل البرلمانية تقريبا، ما عدا الكتل الثلاث الناشطة في المجتمع الفلسطيني وكتلة ميرتس، فيما قرر حزب «العمل» بزعامة إيهود باراك الابتعاد عن الأضواء وعدم المشاركة في التصويت في الهيئة العامة للكنيست.

وفي تلك الجلسة رأينا الوزير مريدور يصوت علنا ضد الاقتراح، فيما أعلن رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين بوضوح رفضه للاقتراح، ولكنه لم يشارك في التصويت رغم حضوره الجلسة، وأعرب عن أسفه لاحقا، وقال للإذاعة إنه كان عليه أن يصوت هذا الاقتراح، ومثله فعل الوزير موشيه يعلون، وفي المقابل فإن الوزير بيغن انسحب من القاعة لحظة التصويت.

وبطبيعة الحال، فإن هذا لا يعني إطلاقا تبدلا في المواقف لدى اليمين العقائدي الأيديولوجي، وإنما هو يرى بالفعل أنه لا حاجة لمثل هذه المبادرات، التي لن تقدم شيئا لمشروع «الدولة الإسرائيلية»، وإنما تضع إسرائيل في مشهد سلبي أكثر في الحلبة الدولية ويتم زجها في خانات الأنظمة المعادية للديمقراطية وما شابه، وتعرّض المؤسسة الإسرائيلية لضغوط دولية، في حين، وكما يرى هذا التيار اليميني، أن ما يريده إستراتيجيا يتم تطبيقه على أرض الواقع منذ عشرات السنين «من دون ضجيج».

ولربما كان أفضل من عبّر عن هذا التوجه زعيمة حزب «كاديما» المعارض، تسيبي ليفني، فهي أيضا «أميرة» سابقة في حزب الليكود، ونشأت كما قالت في الماضي القريب في بيت أحد قادة عصابة «الإيتسل» الصهيونية، كي يدرك سامعوها خلفيتها السياسية، ففي أحد خطاباتها من على منصة الكنيست كرئيس لأكبر حزب معارض هاجمت رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وكأنها تقول «في زمن حكومتي (السابقة) نجحنا في توسيع الاستيطان وفرض حقائق على الأرض، من دون ضجيج ومن دون بيانات دولية تدين إسرائيل».

خلفيات القلق

من الممكن أن نفهم أن اليمين الأيديولوجي يريد الاستمرار في مسك زمام الأمور وكافة خيوط الحكم بيديه، ولكن في السنوات الأخيرة بات يلمس حقيقة أن مجموعات اليمين المتطرف، وخاصة تلك التي مركز قوتها في المستوطنات، باتت تفرض أجندتها حتى على التيار الأيديولوجي، وتفرض «أصول لعبة» أخرى، إن كان على الكنيست أو على الحكومة، ويتمدد المتطرفون في كافة المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية التي تشكل المؤسسة الحاكمة، والى جانب هذا هناك الحضور المتنامي في قيادة المؤسسة العسكرية- الجيش.

هذا اليمين المتطرف نشأ أساسا في دفيئة اليمين العقائدي، والأخير استعان طيلة الوقت بمجموعات المتطرفين من أجل الوصول إلى الحكم والتمسك به، وفرض الأجندة السياسية، إلا أن المتطرفين، وكل مجموعة متطرفة، لا تضع لنفسها حواجز وقيودا، ورأت في السنوات الأخيرة أنها باتت مصدر قوة يسمح لها بفرض الأجندة.

ومن أبرز معالم القوة هذه مضاعفة أعداد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس المحتلة في العقدين الأخيرين خمس مرات، وهذا جمهور مجند سياسيا أكثر من غيره، فمثلا في حين أن نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية تتراجع باستمرار في إسرائيل، فإنها تحافظ على نسبة عالية جدا بين جمهور المستوطنين ومؤيديهم، ولهذا زاد وزنهم السياسي بشكل كبير في الكنيست، وهذا ليس فقط من خلال الكتلتين في الكنيست، بل أيضا من خلال باقي الأحزاب اليمينية، من كاديما والليكود و«إسرائيل بيتنا»، ويضاف لها الأحزاب الدينية الأصولية.

وهنا نذكر مثلا كيف أن المستوطنين، وحركات اليمين المتطرف، عملا في العام ٢٠٠٢ على التغلغل في حزب الليكود، والانتساب له بشكل جماهيري، من أجل الوصول إلى هيئات الحزب الموسعة وحتى العليا، والتأثير على لائحة الحزب في الانتخابات البرلمانية، وهذا ما برز جدا في لائحة الحزب للانتخابات التي جرت في مطلع العام ٢٠٠٣، ومن ثم طبيعة النواب الذين وصلوا إلى الكنيست ضمن كتلة الليكود، وفي المقابل فإن جمهور المنتسبين هذا لم يصوت لحزب الليكود في الانتخابات البرلمانية، كما أكدت الوقائع على الأرض، بل دعم أحزابا وتحالفات تمثل المستوطنين مباشرة، وهكذا فقد جاء تمثيله البرلمانية مضاعفا.

وهذا الأمر قاد إلى زيادة وزن المتطرفين في آلية اتخاذ القرار، خاصة وأن رئيس الحكومة نتنياهو المعروف في الحلبة الداخلية كانتهازي غير ثابت في مواقفه يغازل المتطرفين ويتواطأ معهم، لكونهم الصوت الصارخ المسموع أكثر في الحلبة الإسرائيلية.

من الضروري التوضيح أن معسكر اليمين بتياراته المختلفة موحد تقريبا في الرؤية الإستراتيجية لمستقبل الصراع في المنطقة، ولكن من جهة أخرى فإن هذا الخلاف الداخلي هو مؤشر لطبيعة تطورات داخلية في المجتمع الإسرائيلي الداخلي.

وقد عبر عن ذلك الصحافي والكاتب اليساري التقدمي غدعون ليفي في مقال له في صحيفة «هآرتس» وكتب لجمهور اللامبالين الإسرائيليين إزاء ما يحدث في الشارع الإسرائيلي: «تعلموا من التاريخ أن أنظمة الحكم التي تبدأ بهذا السلوك تنتهي بتحولها إلى ظلامية، وإن المنزلق الذي تنزلق فيه إسرائيل سحيق، لا سيما وأن أجهزة الرقابة قد تم خصيها كلها، وهم لا يفتحون فما. إنهم يشعرون بأن شيئا سيئًا جدا يحدث، لكنهم يوهمون أنفسهم بأن هذا «لن يحدث لهم»، ولهذا لا يهمهم ذلك. إنهم يسمعون كل يوم عن تفاقم الخطر، وهم يفرقعون بألسنتهم، ويتنهدون، ويعيبون ويتخلون عن الساحة».

وتابع ليفي كاتبا «لقد حان الوقت أن نقول لهم (اللامبالين) وهم منطوون على أنفسهم ومنشغلون بحياتهم الخاصة فقط، هذا في الطريق إليكم. وبعد قليل سيحدث هذا لكم أيضا. لن يقف هذا عند أعضاء الكنيست العرب ولا عند الجمعيات ولا عند الجامعات والمتظاهرين، بل لن يقف عند مداخل بيوتكم. سيبلغ حياتكم اليومية. هل الشرطة عنيفة؟ ستصل إلى أبنائكم أيضا. أهي شرطة عقول؟ ستصل إليكم أيضا. ستبدو صحيفتكم وتلفازكم على نحو مختلف، والجامعة والمحكمة والمدرسة ستتغير حتى لا تعرفها. حدث هذا أكثر من مرة في التاريخ وسيحدث هنا أيضا، إن لم يكن اليوم ففي الغد. إن الغول رفع رأسه، وقد أخذ يقترب منا جميعا ولا يوجد من يوقفه، وعندما يصل سيكون الوقت متأخرا، بل متأخراً جداً».

بطبيعة الحال فإن ما يقوله ليفي ليس مقبولا على اليمين العقائدي المتشدد، لأن منطلقاته مختلفة، ولكن على أي حال فإن المرحلة المقبلة ستشهد تصعيدا لهذا الجدل، وليس من المستبعد أن يقود هذا إلى انقسامات ما في المعسكر اليميني، ولكن هذا يبقى حاليا في إطار الفرضيات، التي من الصعب الحكم عليها حاليا، مع أن هذا الجدل مثير ومن المهم متابعة تطوراته.

حول سحب حقوق النائبة حنين زعبي

التهديد الحقيقي للديمقراطية الإسرائيلية يأتي من الأغلبية اليهودية!

بقلم: شيري كرافس ومردخاي كريمنيتسر (×)

«خائنة»، «قاتلة»، «إرهابية»، «عدوة إسرائيل»- تلك هي بعض الأوصاف والتسميات التي نعت بها أعضاء كنيست زميلتهم النائبة حنين زعبي من حزب «التجمع الوطني الديمقراطي» قبل أكثر من شهرين. والسبب: مشاركتها في الأسطول التركي الذي حاول كسر الحصار الإسرائيلي على غزة، في أيار الماضي. ورغم تواجدها على ظهر السفينة التركية «مرمرة»، إلا أن أحداً لم يزعم أن عضوة الكنيست زعبي مارست العنف تجاه الجنود الإسرائيليين الذين اقتحموا السفينة، بدليل أن تحقيق الشرطة معها بعد الحادث تمحور حول «الدخول إلى منطقة عسكرية مغلقة».

وقد أوضحت زعبي نفسها أن مشاركتها في الأسطول (قافلة الحرية) استهدفت التعبير عن احتجاج مشروع وغير عنيف، ضد الحصار المفروض على السكان المدنيين في غزة. وفي الواقع، فإن إدعاءها بأنها لم تكن تتوقع أن تتطور الأحداث إلى حد سفك الدماء، لا يجانب الصواب، حتى أن الجيش الإسرائيلي نفسه لم يأخذ في الحسبان مثل هذه الإمكانية حين استعد للعملية. فضلا عن ذلك فإن الشرعية الأخلاقية والجدوى العملية للحصار المدني المفروض على قطاع غزة يشكلان قضية عامة من المشروع أن تكون هناك آراء مختلفة بشأنها، والدليل أن دولة إسرائيل نفسها غيرت سياستها فيما يتعلق بضرورة وجدوى الحصار في أعقاب الأحداث الأخيرة. وإذا كانت حنين زعبي لم تمارس العنف ولم تشارك في الأحداث العنيفة التي وقعت في السفينة، وإنما أرادت فقط التعبير عن احتجاج اجتماعي- سياسي، فإنه يمكن انتقاد أعمالها وطريقة تصرفها، ولكن لا يمكن وضع هذه الأمور في خانة الأعمال الممنوعة بموجب القانون الجنائي. إن المشاركة في تظاهرة تضامن ونقل مساعدات إنسانية لا تشكل في حد ذاتها مخالفة جنائية أو عملا محظورا، وإنما هي جزء من حرية التعبير والتظاهر، والتي تعتبر مبدأ مكفولا ومصانا في أي نظام ديمقراطي.

ومع ذلك، ففي النقاش الذي جرى في جلسة الكنيست في الثاني من حزيران ٢٠١٠، هاجم كثيرون من أعضاء الكنيست النائبة زعبي بشكل صاخب وعنيف. إيضاحات زعبي لم تثر اهتمام هؤلاء النواب، كما أن مسألة ما إذا كانت قد ارتكبت فعلا مخالفة جنائية، لم تشغل بال أي منهم. إلى ذلك فإن إمكانية أن تكون مشاركتها في «الأسطول» تندرج في نطاق حرية التعبير السياسي المكفولة لكل إنسان في إسرائيل- وخاصة لأعضاء الكنيست- لم تطرح نهائيا للنقاش. ففي استعراض القوة المناوئ للديمقراطية رفض الكثيرون من أعضاء الكنيست السماح للنائبة زعبي التعبير عن رأيها وقول كلمتها. «ليس من حقها أن تقول شيئًا.. لقد تكلمت بما فيه الكفاية» (قال يعقوب إدري من حزب «كاديما»)؛ «لن نسمح لها بالحديث في هذا البيت» (يوئيل حسون- كاديما)؛ «في دولة أخرى كانوا سيشنقونها» (آرييه بيبي- كاديما)؛ «لتسقط! حقيرة!» (زئيف ألكين- ليكود)؛ «يا للعار! خائنة.. قاتلة» (إيلي أفلالو- كاديما). وتفوقت على الجميع عضوة الكنيست أنستاسيا ميخائيلي من حزب «إسرائيل بيتنا»، حين حاولت إنزال زعبي عن منصة الكنيست بالقوة لمنعها من التحدث. ولم يقف الأمر عند هذا الحد.. ففي ١٣ تموز ٢٠١٠ صادقت جلسة الهيئة العامة للكنيست بأغلبية كبيرة على توصية لجنة الكنيست سحب الحقوق البرلمانية للنائبة زعبي (حق الاحتفاظ بجواز سفر دبلوماسي، والحق بالحصول على تمويل لمساعدة قانونية، وحق السفر إلى دول وأماكن في الخارج يحظر على المواطنين الإسرائيليين الدخول إليها).

صحيح أن هذه ليست المرة الأولى التي تسحب فيها حقوق من أعضاء كنيست، لكن هذه الصلاحية مورست حتى الآن على نطاق محدود جداً، وذلك بهدف منع خطر مستقبلي ملموس وليس كعقوبة. في إحدى الحالات القليلة التي قررت فيها جلسة الهيئة العامة للكنيست سحب الحق بحرية الحركة والتنقل من عضو كنيست - محمد ميعاري- رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا القرار بأغلبية أعضاء هيئتها القضائية واعتبرت أن إلغاء حصانة عضو كنيست- ومن ضمن ذلك الحقوق والامتيازات الإضافية التي يتمتع بها بحكم عضويته في البرلمان- هو إجراء وقائي/ احترازي فقط في حالات محددة تتوفر إثباتات وأدلة ملموسة بشأنها. قرار سحب حقوق عضو الكنيست ميعاري أتخذ في العام ١٩٨٥ عقب مشاركته في مهرجان تأبين لأحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية، وإلقائه خطابا عبر فيه عن تماثله مع نهج المنظمة. وفي قرار الحكم الذي ألغى قرار جلسة الهيئة العامة للكنيست، أكد رئيس المحكمة العليا في ذلك الوقت، مئير شمغار، أن هناك أهمية بالغة «لإبداء الحذر الشديد الذي ينبغي إتباعه إزاء رفع الحصانة - البرلمانية- في أعقاب تصريحات سياسية» وأن «إلغاء حرية العمل لعضو كنيست في المستقبل، نتيجة لتصريحات أو أقوال أدلى بها في الماضي، يعتبر إجراء بعيد المدى، لا يبرره سوى جوهر واضح ومتطرف لفحوى كلامه».

منذ قرار المحكمة العليا في شأن ميعاري، استخدمت جلسة الهيئة العامة للكنيست ثلاث مرات فقط صلاحيتها بسحب حقوق من أعضاء كنيست عاملين، إحداها في العام ١٩٨٧ ضد عضو الكنيست مئير كهانا (زعيم حركة «كاخ» العنصرية) والثانية في العام ١٩٩٣ ضد عضو الكنيست هاشم محاميد، وفي المرة الثالثة، العام ٢٠٠٢، ضد عضو الكنيست أحمد الطيبي.

ولكن، وبخلاف تام لقرار المحكمة العليا في قضية ميعاري فقد كان إجراء سحب حقوق عضوة الكنيست حنين زعبي إجراء عقابيا محضا، من المشكوك أن يكون الدافع وراءه هو التخوف من خطر مستقبلي قد يتجسد إذا لم تسحب هذه الحقوق. من الصعب الافتراض أن أيا من المشاركين في التصويت اعتقد أن سحب حق النائبة زعبي بحيازة جواز سفر دبلوماسي هو إجراء ضروري من أجل حماية دولة إسرائيل ومنع خطر مستقبلي جسيم، كما أن أحدا لم يتصور أن سحب حقها بتمويل مساعدة قانونية سيحمي الديمقراطية الإسرائيلية من خطر داهم. العكس هو الصحيح، فقد أكد أعضاء الكنيست الذين شاركوا في التصويت طوال الجلسة أن الحديث يدور على إجراء عقابي يتخذ ضد النائبة زعبي وذلك فقط لعدم قدرتهم على اتخاذ الإجراء المرغوب من ناحيتهم، والمتمثل في طردها وإبعادها نهائيا من الكنيست. وعلى سبيل المثال فقد قيل في أثناء النقاش في جلسة الهيئة العامة للكنيست في ١٣ تموز: «لقد أخرجت نفسها من النادي الشرعي لكنيست إسرائيل، ولذلك يجب أن تعاقب..» (يوئيل حسون، كاديما)؛ «ستضطر النائبة زعبي لدفع ثمن ما قامت به» (غيلا غمليئيل- ليكود)؛ «سأقول للنائبة زعبي رأيي بشكل واضح وصريح: لا مكان لك في كنيست إسرائيل، وأنت لا تستحقين الاحتفاظ ببطاقة هوية إسرائيلية» (ياريف ليفين، رئيس لجنة الكنيست- ليكود)؛ «سأعمل من أجل شطب جميع هذه القوائم (العربية)» (أوفير أكونيس- ليكود)؛ «العقوبات التي سنصوت عليها اليوم هي بمثابة نكتة بالنسبة لما أقدمت عليه زعبي. نحن من يتحمل المسؤولية لأننا لم نعرف كيف نعالج حالات كحالتك (أي النائبة زعبي) كما يجب، ولأنه لا تتوفر لدينا الوسائل والشجاعة لطردك من هذا المكان بصورة منظمة» (كرميل شاما- ليكود)..

تجدر الاشارة في هذا السياق إلى أن تعليمات البند ٧ (أ) من «قانون أساس: الكنيست» كانت قد وضعت ضوابط وقيوداً صارمة على القوائم والأشخاص الذين يمكن لهم الترشح لانتخابات الكنيست الإسرائيلي، حيث نصت بوضوح على عدم السماح لقائمة مرشحين أو شخص مرشح المشاركة في الانتخابات البرلمانية إذا كانت أهداف أو أعمال القائمة و/ أو المرشح تنطوي صراحة أو ضمنا على أحد هذه الأمور الثلاثة: (١) رفض وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية؛ (٢) التحريض على العنصرية؛ (٣) تأييد نضال مسلح لدولة معادية أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل. ويحدد هذا البند التوازن بين الحق القانوني في الانتخاب والترشح للانتخابات وبين المحافظة على طابع الدولة وقيمها كدولة يهودية وديمقراطية. ولكن طالما لم يتم تجاوز السقف المحدد في هذا البند، فإن التهديد بـ «طرد» و«ابعاد» أعضاء أحزاب الأقلية من الكنيست يغدو خطيرا ومناوئا للديمقراطية. كذلك فإن الديمقراطية الإسرائيلية قادرة على معالجة أمر عضو كنيست يرتكب مخالفات جنائية، إذ أن المستشار القانوني للحكومة مخول بالمصادقة على توجيه لائحة اتهام في مثل هذه الحالات، وأن يحدد إذا ما كانت أقوال أو تصريحات صادرة عن عضو كنيست تنطوي على تحريض، أو إذا كان عمل ما قام به يشكل خيانة أو جنحة أخرى، وعليه فإن الهيئة العامة للكنيست ليست الهيئة المخولة بتحديد ماهية التوازن السليم بين الأقوال والأفعال التي تشكل مخالفات جنائية من نوع الخيانة والتحريض وبين أقوال وأفعال تقع في نطاق السجال العام المشروع. وفي الواقع فإن ألفاظا مثل «خيانة» و«تحريض» تستل في مناقشات الهيئة العامة للكنيست باستخفاف تام بمغزاها الجنائي الخطير، كما تستل السكاكين في مشاجرات الزعران في الشوارع والأحياء. كذلك فإن مصطلح «ديمقراطية تحمي نفسها»، الذي صكته المحكمة الإسرائيلية العليا العام ١٩٦٥، يستل أيضا صباح مساء كوسيلة لتبرير شتى أنواع المس بحقوق الأقلية. وتحضرنا هنا المقولة الشهيرة للفيلسوف الفرنسي فولتير، في سياق دفاعه عن حرية الرأي: «أنا لا أوافقك القول، ولكني سأدافع حتى الموت عن حقك في قوله».

حتى الآن بدا أن هذه القيم، قيم حرية التعبير والحريات الفردية والحرية البرلمانية، كانت قيما أساسية مصانة في الديمقراطية الإسرائيلية أيضا. فقوة ومناعة الحق في حرية التعبير تُقاسان بالنظرة وبردة الفعل إزاء تعابير حادة مثيرة للغضب والاستفزاز، غير أن النائبة زعبي، التي أرادت تجسيد حقها في حرية التعبير- بغض النظر عما ينطوي عليه الأمر من مس وإثارة واستفزاز- قمعت بعنف وفظاظة مرتين ، في المرة الأولى حين هوجمت في جلسة الهيئة العامة للكنيست بسبب مشاركتها في «أسطول الحرية»، مع أن هذه المشاركة في حد ذاتها تقع في نطاق حرية التعبير. وفي المرة الثانية عندما هوجمت في جلسة الهيئة العامة للكنيست لدى محاولتها إيضاح موقفها والتعبير عن آرائها من على منبر الكنيست. هذا القمع أو الإسكات يغدو خطيرا بشكل خاص حين يتم في جلسة الهيئة العامة للكنيست، وهي المكان الذي يفترض أن تتجلى فيه حرية التعبير السياسي في أكمل صورها.

ويشار إلى أن قرار جلسة الهيئة العامة للكنيست سحب حقوق النائبة حنين زعبي أتخذ بأغلبية أصوات ٣٤ عضو كنيست مقابل ١٦ صوتا، أي أن أقل من نصف عدد أعضاء البرلمان الإسرائيلي حرصوا على حضور هذا النقاش القانوني المهم، الذي تناول حدود السجال البرلماني، بوسائل وأدوات يمكن بواسطتها تقييد هذا السجال والحد من الحرية البرلمانية في التعبير عن آراء مختلفة ودفع مواقف غير مقبولة لدى الأكثرية. إن ما وضع على المحك هنا، لم يكن مناعة حقوق النائبة زعبي، وإنما مناعة الديمقراطية الإسرائيلية وقدرتها على كبح الأغلبية والدفاع عن حقوق الأقلية. نتائج هذا الاختبار كشفت عن واقع مشوه، لا يتأتى فيه الخطر الحقيقي على الديمقراطية الإسرائيلية من الأقلية العربية، أو من النائبة حنين زعبي، وإنما من الأغلبية اليهودية. وربما كان هذا الخطر يأتي بالأساس من الأكثرية الصامتة، من الـ ٧٠ عضو كنيست، الذين تغيبوا عن جلسة الهيئة العامة للكنيست، وسمحوا لمجموعة ضئيلة من النواب المتهورين أن تعيد رسم حدود حرية التعبير والحرية البرلمانية، وأن ترسم قواعد لعبة جديدة للديمقراطية الإسرائيلية.

(×) البروفسور مردخاي كريمنيتسر هو نائب رئيس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية؛ المحامية شيري كرافس هي مساعدة بحث في المعهد وخبيرة في شؤون القانون الدولي في الجامعة العبرية- القدس. المصدر: الموقع الإلكتروني لـ «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»- ترجمة خاصة.

«هيئة الأمن القومي» الإسرائيلية في تقرير جديد:

"السهل الإفريقي الشمالي" ينطوي على "تهديدات إرهابية" خطرة للغاية!

قال تقرير جديد صادر عن «هيئة الأمن القومي» في إسرائيل إن منطقة «السهل الإفريقي الشمالي» تنطوي أكثر فأكثر على «تهديدات إرهابية» خطرة للغاية ضد أهداف غربية وإسرائيلية/ يهودية.

وجاء في هذا التقرير الذي حمل عنوان «مصادر التهديد الإرهابي في السهل الشمالي الإفريقي» ما يلي:

إن «السهل الإفريقي الشمالي» هو شريط جغرافي يمتد على كامل عرض القارة الإفريقية من المحيط الأطلسي غرباً وحتى البحر الأحمر في الشرق. ويشكل «السهل» ممراً بين الصحراء الواقعة إلى الجنوب منه وبين وسط (مركز) قارة إفريقيا. وتقع على امتداد «السهل»، إلى الجنوب من دول شمال إفريقيا، مجموعة من الدول تضم أريتيريا والسودان على ساحل البحر الأحمر، من الجنوب، وحتى موريتانيا والسنغال، على ساحل المحيط الأطلسي، في الغرب، إضافة إلى تشاد، نيجيريا، بوركينا فاسو (ساحل العاج) ومالي.

وتتميز هذه المنطقة بشح الأمطار، كما أن الدول الواقعة فيها هي دول فقيرة وغير متطورة في غالبيتها، ما يجعل الكثير من السكان المحليين على استعداد للتجاوب مع أي عرض أو إغراء مالي بما في ذلك في مجال الإجرام وتقديم خدمات إلى منظمات إرهابية.

منظمة «القاعدة» في بلاد المغرب»

انبثقت منظمة «القاعدة في بلاد المغرب» عن حركة إسلامية متطرفة في الجزائر (GSPC) تخوض حرباً ضد النظام الجزائري العلماني. فقبل حوالي ٤ سنوات أعلنت هذه الحركة- الإسلامية الجزائرية- انضمامها إلى منظمة «القاعدة»، مطلقة على نفسها اسم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، وقد تحولت هذه المنظمة التي تبنت أيديولوجيا «الجهاد العالمي»، للعمل ضد أهداف غربية وإسرائيلية/ يهودية، ووسعت معاقلها في دول شمال إفريقيا وخاصة في دول «السهل الإفريقي الشمالي». وتعمل «القاعدة في بلاد المغرب» حالياً بواسطة ذراعين: الأولى مركزها في الجزائر وتنشط أيضاً في دول شمال إفريقيا المجاورة، والثانية تعمل على امتداد منطقة «السهل». وتواصل منظمة «القاعدة في المغرب» خوض صراع عنيف ضد نظام الحكم في الجزائر وتقوم في الوقت ذاته بتصعيد نشاطها الإرهابي ضد أهداف غربية وإسرائيلية/ يهودية في شمال إفريقيا، وبالأساس في دول «السهل»، منتهجة نمطين من العمل: شن هجمات إرهابية كلاسيكية (هجمات انتحارية وعمليات إطلاق نار) إلى جانب عمليات اختطاف، وهو نمط تخصصت فيه المنظمة، وتقوم في نطاقه باختطاف رهائن والمطالبة بفدية في مقابل إطلاق سراحهم، وهي تستخدم «العوائد» المالية لهذه العمليات في بناء قواعدها الإرهابية وتمويل شراء الوسائل القتالية وشن هجمات إرهابية جديدة. وتشكل منظمة «القاعدة في بلاد المغرب» حالياً تهديداً إرهابياً خطيراً يزداد تفاقماً، في دول منطقة «السهل الإفريقي الشمالي»، مستغلة ما تعانيه هذه الدول من ضعف سياسي وأمني، مستعينة بسكان محليين، ولا سيما من أبناء قبائل «الطوارق» المنتشرين في هذه المنطقة. وفيما عدا الهجوم على سفارة إسرائيل في موريتانيا العام ٢٠٠٨، فإن التهديد الإرهابي الملموس لمنظمة «القاعدة في بلاد المغرب» يتركز اليوم ضد الإسرائيليين في عمليات اختطاف السياح ورجال الأعمال، وخاصة في دول «السهل الإفريقي الشمالي».

قبائل «الطوارق»

إن قبائل «الطوارق» هي شعب عريق من المشردين، له ثقافة غنية ومنظم جيداً في تراتبية قبلية وطبقية اجتماعية، و«الطوارق» في الأصل هم قبائل البربر الذين سكنوا شمال إفريقيا منذ القدم. لغاية القرن الأول قبل الميلاد كان الطوارق قبائل من الرعاة المتنقلين، ولكنهم غيروا منذ ذلك الوقت أنماط عملهم وحياتهم وتحولوا ليعرفوا بـ «تجار الصحراء». وبعد مجيء الإسلام إلى شمال إفريقيا اعتنق أبناء قبائل «الطوارق» الدين الإسلامي، وصاروا من المسلمين المتعصبين. وقد سيرت قبائل «الطوارق» طوال ٢٠٠٠ سنة تقريباً قوافل تجارية على ظهور الجمال بين صحراء شمال إفريقيا ودول «السهل» على امتداد المنطقة. غير أن استعمار فرنسا لدول المنطقة، خلال القرن التاسع عشر ميلادي، وما تلا ذلك من إقامة كيانات سياسية في شمال إفريقيا ومنطقة «السهل»، أدى إلى تقسيم مصطنع لحيزات الوجود والسيطرة التقليدية لقبائل «الطوارق»، الأمر الذي ألحق ضرراً جسيماً بمكانة ومصادر عيش أبناء هذه القبائل، وقد ولدت هذه الظروف مشاعر كراهية وعداء عميقة في صفوفهم تجاه كل ما يرمز إلى الكيانات السياسية التي قامت في المنطقة، ومن هنا استعدادهم للانخراط في أي نشاط أو عمل ضد هذه الكيانات الدولانية. وعليه فإن تضافر ضعف دول «السهل» مع إرادة العمل القوية لدى منظمة «القاعدة في بلاد المغرب» ومع النزعة الناقمة لدى أبناء قبائل «الطوارق» يخلق التهديد الإرهابي الأخطر في منطقة «السهل» المذكورة.

تقرير إسرائيلي جديد:

مصادرة الأملاك والعقارات الفلسطينية في القدس الشرقية تحت طائلة ''قانون أملاك الغائبين'' تهدف إلى وضع عراقيل إضافية أمام مفاوضات التسوية النهائية

ترجمة وإعداد: س. عياش

أكد تقرير نشرته مؤخراً جمعية «عير عميم» (مدينة الشعوب) الحقوقية الإسرائيلية أن قرار إسرائيل العودة إلى تطبيق «قانون أملاك الغائبين» في القدس الشرقية يندرج ضمن مخططات ومشاريع الاستيطان والتهويد التي تسارعت وتائر تنفيذها في المدينة بشكل غير مسبوق خلال السنة الأخيرة، وأنه يهدف إلى تمكين دولة الاحتلال الإسرائيلية من السيطرة والاستيلاء على ما تبقى من أراض وعقارات في أيدي المواطنين الفلسطينيين في المدينة المقدسة.

ويستعرض التقرير بشكل مفصل الخلفيات والأهداف والأبعاد السياسية والتاريخية والقانونية والديمغرافية لهذا القانون التعسفي وتطبيقاته، منذ قيام إسرائيل بسَنِّه في العام ١٩٥٠ وحتى الآن، لا سيما وأنه شكل «غطاءً قانونياً» لاستيلائها على أملاك وعقارات مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين والمهجرين الفلسطينيين في أراضي العام ١٩٤٨ وفي مدينة القدس الشرقية بعد احتلالها وضمها في العام ١٩٦٧، مؤكداً أن هذا الموضوع يتجاوز في دلالاته وانعكاساته الناحية القانونية، ومبيناً أن استخدام وتطبيق «قانون أملاك الغائبين» في القدس الشرقية يشكل من ناحية سياسية «أداة أخرى لتعميق السيطرة الإسرائيلية على منطقة متنازع عليها» من خلال «إملاء وفرض وقائع على الأرض من جانب واحد» مما يساهم، حسب ما ورد في خلاصة التقرير، بوضع صعوبات وعراقيل إضافية أمام مفاوضات التسوية النهائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وقد رأينا للأهمية أن ننقل هنا معظم ما تضمنه هذا التقرير:

القدس: التهويد من بيت لبيت. (ا.ف.ب)

توطئة

كان الغرض من سن «قانون أملاك الغائبين» في العام ١٩٥٠ هو تمكين الدولة الإسرائيلية من الاستيلاء على أملاك اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا أو أجبروا على النزوح من مدنهم وقراهم في أثناء وبعد حرب العام ١٩٤٨. وينص هذا القانون على أن أراضي وأملاك السكان الفلسطينيين ورعايا الدول العربية، الذين مكثوا أو تواجدوا اعتبارا من تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ وإلى حين الإعلان عن انتهاء حالة الطوارئ المعلنة في العام ١٩٤٨ (وهو ما لم يتم حتى يومنا هذا) في إحدى الدول العربية أو «في أي جزء من أرض إسرائيل يقع خارج تخوم إسرائيل»، ستنقل إلى سلطة «حارس أملاك الغائبين» الإسرائيلي، أي سلطة الدولة الإسرائيلية.

في أعقاب ضم إسرائيل للقدس الشرقية في العام ١٩٦٧، وتطبيق جميع قوانين الدولة- ومن ضمنها «قانون أملاك الغائبين»- على المنطقة المضمومة (القدس المحتلة)، نشأ وضع إشكالي تحولت فيه عملياً أملاك وعقارات جميع السكان الفلسطينيين في المدينة إلى أملاك غائبين، إذ إن هؤلاء السكان كانوا في الفترة التي يتحدث عنها القانون مواطنين في الأردن، الذي كانت إسرائيل تعتبره «دولة معادية»، مكثوا «في جزء من أرض إسرائيل «الذي كان» خارج تخوم إسرائيل»! وبغية معالجة هذا الوضع الإشكالي فقد نص البند (٣) من قانون أنظمة القضاء والإدارة الإسرائيلي الذي أقر في العام ١٩٧٠ على أن القانون المذكور (قانون أملاك الغائبين) لن يطبق على سكان القدس الشرقية «الذين كانوا اعتبارا من تاريخ بداية تطبيق القضاء والقانون - الإسرائيلي- متواجدين وسكانا في منطقة سريانه»، أي أن السكان الذين تواجدوا جسديا في القدس الشرقية فقط في تاريخ ضمها لن يعتبروا غائبين.. إضافة إلى ذلك فإن هذا البند لم يحل مشكلة الفلسطينيين الذين أقاموا خارج الحدود البلدية (الإسرائيلية) للقدس، ولكنهم كانوا في الوقت ذاته يملكون أراضي أو عقارات داخل الحدود البلدية للمدينة، وبالتالي فقد أعتبر جميع هؤلاء، من وجهة نظر إسرائيل وقوانينها، بمنزلة «غائبين»!

تطبيق «قانون أملاك الغائبين» في القدس الشرقية

على الرغم من أن القانون ذاته لم يلغ في حدود القدس الشرقية، إلا إن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية في فترة ضم المدينة، مئير شمغار، قرر عدم جواز تطبيق القانون على الفلسطينيين الذين يقيمون في الضفة الغربية (خارج الحدود البلدية للقدس) وتوجد بملكيتهم عقارات وممتلكات في القدس الشرقية. وعاد شمغار وكرر هذا الموقف في مناسبات عديدة لاحقا. وبالفعل امتنعت السلطات الإسرائيلية طوال السنوات السابقة عن تطبيق أو استخدام هذا القانون في القدس الشرقية. إذ إن المصادرات الكبرى التي قامت بها الدولة الإسرائيلية في منطقة القدس لغرض بناء أحياء استيطانية يهودية، والتي طالت حوالي ٣٠٪ من أراضي المنطقة التي جرى ضمها في العام ١٩٦٧، تمت في الغالب تحت مسمى «الاحتياجات العامة» و«المصلحة العامة» وليس تحت طائلة «قانون أملاك الغائبين».

هذه السياسة جرى تغييرها في العام ١٩٧٧، بمبادرة من وزير الزراعة الليكودي في ذلك الوقت، أريئيل شارون، حيث عادت السلطات الإسرائيلية مجدداً إلى استخدام «قانون أملاك الغائبين» في مصادرة الأراضي والعقارات الفلسطينية في القدس الشرقية، وذلك كـ «نظام مؤقت يتم العمل به لحين إعادة النظر في الأمر». وقد طلب، بموجب هذه «النظام»، من سكان الضفة الغربية الذين يحتفظون بأملاك وعقارات في المدينة التوجه بطلب إلى «حارس أملاك الغائبين» الإسرائيلي ليتمكنوا من مواصلة الاحتفاظ بعقاراتهم أو استخدامها. في الوقت ذاته شهدت فترة الثمانينيات استخداما واسعا ومكثفا لـ «قانون أملاك الغائبين» بهدف الاستيلاء على ممتلكات وعقارات فلسطينية في القدس الشرقية، وخاصة داخل بلدة القدس القديمة وبلدة سلوان المجاورة لها من الجهة الجنوبية.

بحسب نص القانون، فإن «حارس الأملاك» مخول ببيع عقارات فقط لسلطات سيادية، وبناء على ذلك جرى في الغالب نقل أملاك الغائبين (الفلسطينيين) إلى ما يسمى بـ «سلطة التطوير» التابعة لـ «دائرة أراضي إسرائيل» والتي قامت بدورها بنقل الأملاك والعقارات إلى وزارة الاسكان الإسرائيلية وغيرها من الجهات والدوائر الحكومية، لكن هذه الأملاك المصادرة وصلت فيما بعد، في الكثير من الحالات، إلى أيدي جهات وجمعيات يمينية استيطانية تنشط في تهويد القدس الشرقية المحتلة.

في المقابل فقد نص قانون أنظمة القضاء والإدارة، الذي أقر في العام ١٩٧٠، على إعادة أملاك اليهود التي كانت خاضعة لإدارة حارس أملاك الغائبين («أملاك العدو») الأردني إلى أصحابها الأصليين (اليهود فقط) وذلك من خلال حارس الأملاك العام الإسرائيلي، وقد شمل ذلك أملاكاً وعقارات (كانت بملكية يهودية قبل العام ١٩٤٨) في سلوان وحي الشيخ جراح وأماكن أخرى في القدس الشرقية (في نطاق هذه العملية استولت مجموعات استيطانية متطرفة في السنوات والأشهر الأخيرة على عشرات المنازل المأهولة بالفلسطينيين في سلوان والشيخ جراح، وتم في سياق ذلك وتحت مظلة القوانين الإسرائيلية وحماية شرطة الاحتلال طرد وإخلاء مئات المواطنين المقدسيين القاطنين في هذه المنازل بالقوة).

لجنة كلوغمان

في أعقاب موجة من الانتقادات العامة التي أثارتها هذه السياسة الإسرائيلية شكلت في العام ١٩٩٢ «لجنة فحص المباني والعقارات في القدس الشرقية» برئاسة حاييم كلوغمان، مدير عام وزارة العدل الإسرائيلية في حينه. وقد وجهت اللجنة انتقاداً شديداً لما وصفته بـ «تضارب المصالح الخطير» الذي وسم الإعلان عن أملاك الغائبين ونقلها إلى أيدي جمعيات يمينية استيطانية في القدس الشرقية، وفي إثر ذلك أوعز المستشار القانوني للحكومة، يوسيف حريش، بوقف استخدام «قانون أملاك الغائبين»، ومع أن حكومة إسحاق رابين تبنت وجهة نظر لجنة كلوغمان، إلا إن الحكومات اللاحقة غيرت هذا الموقف بصورة حادة لتعود إلى السياسة القديمة في هذا الصدد.

استخدام «قانون أملاك الغائبين» ٢٠٠٤- ٢٠٠٥

عندما بدأت إسرائيل بإقامة جدار الفصل في العام ٢٠٠٢، قدم أصحاب أراض فلسطينيون من منطقتي بيت جالا وبين لحم التماسا للمحكمة الإسرائيلية العليا، من أجل تمكينهم من الوصول إلى حقولهم وأراضيهم المزروعة بأشجار الزيتون والتي بقيت في الجانب الآخر لجدار الفصل (داخل الحدود البلدية الموسعة للقدس).

وعلى الرغم من تعهد الجيش الإسرائيلي (أمام المحكمة ذاتها) بالسماح لأصحاب الأراضي بالوصول إليها بعد استكمال بناء الجدار، إلا إنه لم يف بتعهداته هذه. ففي تشرين الثاني ٢٠٠٤ أبلغت السلطات الإسرائيلية محامي أصحاب الأراضي (القاطنين في بيت جالا وبيت لحم) بأنه «لا يمكن إصدار تصاريح دخول للقدس لموكليك في ضوء حقيقة أن الأراضي لم تعد بملكيتهم، حيث تم نقلها إلى أيدي حارس أملاك الغائبين بموجب قانون أملاك الغائبين من العام ١٩٥٠». وفي إثر ذلك، تبين للمرة الأولى منذ العام ١٩٦٧ أن الحكومة الإسرائيلية تعتزم استخدام «قانون أملاك الغائبين» في القدس الشرقية بشكل منهجي وعلى نطاق واسع، وهو ما أكد عليه قرار اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس الذي أخذ مفعول قرار حكومة وإن لم يتم الإعلان عن ذلك رسميا. ومما جاء في هذا القرار: «حارس أملاك الغائبين مخول بموجب المادة ١٩ من قانون أملاك الغائبين ١٩٥٠، بنقل، بيع أو تأجير عقارات في القدس الشرقية لسلطة التطوير». غير أن حملة الانتقادات المحلية والدولية الشديدة التي أثيرت عقب الكشف عن هذا القرار، اضطرت المستشار القانوني للحكومة ميني مزوز إلى توجيه رسالة شديدة اللهجة إلى وزير المالية (في حكومة شارون) بنيامين نتنياهو أوعز فيها بالتوقف فوراً عن تطبيق «قانون أملاك الغائبين» على أملاك وعقارات سكان الضفة الغربية في القدس الشرقية. وأوعز مزوز للحكومة بالعودة إلى السياسة السابقة لقرار اللجنة الوزارية، والتي تقضي بـ «عدم استخدام الصلاحيات فيما يتعلق بتلك الممتلكات والعقارات إلاّ في ظروف خاصة وبعد الحصول على موافقة المستشار القانوني للحكومة».

مصادرة زاحفة

بصورة عامة امتنعت الحكومات الإسرائيلية، في أعقاب تعليمات صريحة من المستشارين القانونيين، عن اللجوء على نطاق واسع إلى استخدام «قانون أملاك الغائبين» في القدس الشرقية. غير أن وزارة البناء والإسكان (في حكومة إيهود أولمرت) خرجت عن هذه السياسة في بداية العام ٢٠٠٨، حين عادت لاستخدام القانون ذاته من أجل دفع خطة لبناء أكثر من ١٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في نطاق توسيعات لمستوطنة «هار حوما» المقامة على أراضي جبل أبو غنيم جنوبي القدس المحتلة، ومن ضمن ذلك على «أراضي غائبين» تعود لمواطنين من سكان مدينة بيت ساحور، أعلن عنهم (من قبل السلطات الإسرائيلية) كغائبين في فترة التسعينيات وتمت مصادرة أراضيهم من دون تعويض أو نقاش قانوني. ومع أن مصادرة هذه الأراضي، تحت طائلة «قانون أملاك الغائبين»، تمت قبل نشر وجهة نظر المستشار القانوني للحكومة، إلاّ إن استغلالها فعلياً في بناء وحدات سكنية لصالح الإسرائيليين جرى بعد نشر وجهة نظر المستشار ميني مزوز، وخلافاً للسياسة التي سعى إلى دفعها. ولكن بالإضافة إلى هذه المصادرات الواسعة، فقد جرت طوال السنوات، منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن، عمليات «مصادرة زاحفة» - تحت طائلة القانون ذاته- لعشرات العقارات العائدة ملكيتها لفلسطينيين في أنحاء مختلفة من القدس الشرقية. وتتم هذه المصادرات في الغالب عن طريق تحريات، تقوم بها مؤسسات وجهات استيطانية- تهويدية، حكومية وغير حكومية، بشأن أراضي وعقارات معينة وتقصي ما إذا كان أصحابها الفلسطينيون يندرجون ضمن فئة «الغائبين»، واستطلاع ما إذا كانوا يرغبون مثلا في تسجيل أرضهم أو عقارهم في الطابو. وفي مثل هذه الحالة تتحول دولة إسرائيل إلى شريك في العقار بناء على الحصة النسبية للشخص (المالك) الغائب في العقار ذاته.

من الصعب تقدير حجم العقارات التي صودرت بهذه الطريقة منذ العام ١٩٦٧، لكن من الواضح أن الحديث يدور على ظاهرة واسعة جداً، والتي تشكل أحد الأسباب المركزية التي تجعل الكثيرين من الفلسطينيين سكان القدس الشرقية يمتنعون عن تسجيل الأراضي العائدة لهم في دائرة الطابو الإسرائيلية، الأمر الذي يؤثر أيضاً وبصورة سلبية للغاية على إمكانية حصول الفلسطينيين المقدسيين على تراخيص للبناء على أراضيهم بشكل قانوني.

موقف جهاز القضاء الإسرائيلي

أدت المصادرات المستمرة للأراضي والعقارات في القدس الشرقية تحت طائلة «قانون أملاك الغائبين» إلى إثارة المسألة مراراً أمام المحاكم الإسرائيلية. وفي الغالب كان السؤال الذي بحثته المحكمة في هذا السياق هو: هل العقار موضع البحث هو بالفعل «بملكية غائب»؟؛ ومع ذلك فقد أبدت المحكمة في عدة مناسبات موقفها تجاه المسألة الجوهرية المتعلقة باستخدام «قانون أملاك الغائبين» في القدس الشرقية.

في العام ١٩٨٢ صادق قضاة المحكمة الإسرائيلية العليا (أهارون باراك ومريم بن بورات وأبراهام حليمه) على قرار القاضي إدموند ليفي الذي اعتبر سكان الضفة الغربية الذين يملكون عقارات في القدس الشرقية «غائبين»، وأجاز مصادرة عقاراتهم بموجب «قانون أملاك الغائبين». بعد مرور ٢٠ عاماً على هذا القرار، وفي أعقاب تعليمات المستشار القانوني للحكومة ميني مزوز، أصدر قاضي المحكمة العليا بوعز أوكون (في العام ٢٠٠٤) قراراً اعتبر فيه أن الظروف في القدس الشرقية باتت مختلفة بشكل جوهري عن الظروف التي جرى فيها سن القانون، وأنه لم يعد هناك بالتالي مجال لتطبيق «قانون أملاك الغائبين» في القدس فيما يتعلق بسكان الضفة الغربية. وفي السنة الأخيرة نظرت المحكمة الإسرائيلية العليا في أربعة استئنافات على قرارات حكم صدرت في هذه المسألة. ففي قرارها الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢ انتقدت المحكمة العليا موقف موكل المستشار القانوني للحكومة في ملفات القضايا المذكورة معتبرة أنه لا ينسجم مع موقف المستشار القانوني للحكومة الوارد في رسالته المؤرخة في ٢٠٠٥/١/٣١، وأنه يتنافى أيضاً مع توجيه المستشار القانوني للحكومة مئير شمغار من العام ١٩٦٨. وأمهلت المحكمة المستشار القانوني للحكومة مدة ٩٠ يوماً للرد عليها. وفي ٢٠١٠/٥/١٢ سلم المستشار القانوني للحكومة يهودا فاينشطاين رده إلى المحكمة، والذي عبر عن موقف النيابة العامة للدولة تجاه هذه المسألة، وجاء فيه: «المستشار القانوني للحكومة يعلن بذلك قبوله بتوصية المحكمة في جلستها للنظر في هذه الملفات بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢. بناءً على ذلك ستنظر اللجنة الخاصة، بموجب المادة ٢٩ من قانون أملاك الغائبين من العام ١٩٥٠، في تحرير العقارات موضع البحث في هذه الملفات، وذلك بعد تقدم المدعين بالملكية بالطلبات الملائمة، وعلى أساس موقف الدولة وحارس أملاك الغائبين القائل إن هذه الأملاك هي فعلاً أملاك غائبين».

لا بد من التوكيد هنا أن المستشار القانوني للحكومة امتنع في هذا الرد عن طرح الموقف المبدئي للدولة إزاء مسألة تطبيق القانون ذاته في القدس الشرقية، مكتفياً بالتطرق بشكل محدد إلى الملفات الأربعة فقط محل البحث، هذا فضلاً عن أن هذا الرد يمكن تفسيره أيضاً كموقف يشرعن استخدام «قانون أملاك الغائبين» في مصادرة ممتلكات وعقارات فلسطينية في القدس الشرقية.

إذا ما تبنت المحكمة هذا الموقف المتعارض مع موقف المستشارين القانونيين منذ ضم المدينة في العام ١٩٦٧، فإن هذا الأمر سيمكن الدولة الإسرائيلية من مصادرة آلاف الدونمات وآلاف العقارات من أيدي أصحابها الفلسطينيين، وهي خطوة من شأنها أن تثير موجة انتقادات فلسطينية ودولية واسعة.

المشهد الاسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

رام الله – المصيون – عمارة ابن خلدون
ص.ب: 1959
هاتف: 00970 -2- 2966201
فاكس: 00970 -2- 2966205

البريد الإلكتروني لـ "مدار":
e-mail: madar@madarcenter.org
موقع "مدار" الألكتروني:
http://www.madarcenter.org

موقع "المشهد الاسرائيلي":
http://almash-had.madarcenter.org
البريد الإلكتروني للمشهد:
e-mail: almash-had@madarcenter.org